وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أم البواقي
كلية العلوم الاقتصاديـــة والعلوم التجارية وعلـــوم التسييـــر

رقم التسجيل : .....
الشعبـــــــة: علوم تجارية

التدقيق الداخلي ودوره في إدارة المخاطر البنكية

مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية
تخصص: محاسبة ومالية

إعـــداد الطالبة:
أمينة مالك

إشراف الأستاذ:
مهدي بلوطار

أعضاء لجنة المناقشة:

نصر الدين عيساوي.....*رئيسا*
مهدي بلوطار.....مشرفا ومقررا
محمد الشريف بن زواي.....مناقشا

السنة الجامعية 2013/ 2014

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بسم الله الرحمان الرحيم

" لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ ۖ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا ۚ أَنْتَ مَوْلَانَا فَانْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ "

صدق الله العظيم

سورة البقرة (286)

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

شكر و عرفان

لله الحمد و المنى على توفيقي لإتمام هذا العمل المتواضع ، فما كان لشيئ أن يجري في ملكه إلا بمشيئته جل شأنه في علاه و الصلاة و السلام على خاتم النبيين و المرسلين سيدنا محمد و على آله و صحبه و سلم تسليما كثيرا .

و لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل لوالدي الكريمين أطال الله في عمرهما و أمدهما بالصحة و العافية لما وفراه لي من راحة حتى أتم هذا العمل على أكمل وجه

كما لا يسعني و أنا في هذا المقام إلا أن أتقدم بأخلص كلمات الشكر و العرفان و بأصدق معان التقدير و الإحترام إلى أستاذي المشرف:

" مهدي بلوطار "

الذي لم يبخل علي بإرشاداته و نصائحه و توجيهاته السديدة التي كان لها بالغ الأثر في إنجاز هذا العمل، و كذا صبره و سعة صدره و حرصه الدائم على إتمام هذا العمل في أحسن الظروف، كما أحيي فيه روح التواضع و المعاملة الجيدة، جزاه الله عني كل خير .

و لا يفوتني أن أتقدم بتحية إكرام و تقدير إلى أستاذي الموقر أنموذج العلم و الأخلاق نصر الدين عيساوي.

كما أتقدم بجزيل الشكر و عميق إمتناني إلى أساتذتي الأفاضل أعضاء اللجنة الموقرة على موافقتهم مناقشة هذا البحث.

و أتقدم كذلك بشكري الخالص إلى من ساهم في كتابة مذكرتي الأخ الكريم حفظه الله.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

إهداء

الحمد لله الذي وفقني على إنجاز هذا العمل المتواضع و الذي أهديه إلى أحن قلب في الوجود، إلى من يعجز اللسان عن التعبير و يتوقف العقل عن التفكير، إلى من دعت الله لي بالتوفيق، و ألحت في الدعاء ، إلى قرة عيني : أمـــي ...

أطال الله في عمرها و قدرني على رد القليل من جميلها.

إلى الذي حثني على العلم و العمل كل هذه السنين، و كان لي سندا و دعما أبي الكريم - حفظه الله -

إلى إخوتي بالأخص " محمد "

إلى شقيقتي " آسيا "

إلى التي ينطبق عليها المثل العربي " رب أخ لك لم تلده أمك " صديقتي و رفيقة دربي " نورهان برحايل "

إلى صديقاتي زينب ، سارة ، إيمان

إلى صديقاتي في الدراسة خاصة قسم المحاسبة و المالية .

إلى من يعرف أمينة

اللهم إجعل عملي هذا خالصا لوجهك الكريم، و واجعل ما رزقتني عونا لي على طاعتك ، و قرة بلاغا إلى حين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفهرس العام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

البيان	الصفحة
المقدمة	أ
الفصل الأول : التدقيق الداخلي في البنوك التجارية	8
تمهيد	8
المبحث الأول: مفاهيم حول التدقيق	9
المطلب الأول: نشأة و تطور التدقيق	9
المطلب الثاني: أنواع التدقيق	16
المطلب الثالث : فروض التدقيق	25
المبحث الثاني : التدقيق الداخلي على ضوء معايير التدقيق الدولية	29
المطلب الأول: نشأة و تعريف التدقيق الداخلي	29
المطلب الثاني: ماهية معايير التدقيق الداخلي	35
المطلب الثالث : حقوق و واجبات المدقق الداخلي	43
المبحث الثالث : التدقيق الداخلي في البنوك التجارية	46
المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية	46
المطلب الثاني: أسس و متطلبات التدقيق الداخلي في البنوك	53
المطلب الثالث : دور التدقيق الداخلي في إعداد أنظمة الرقابة و الضبط الداخلي للبنك	54
خلاصة	58
الفصل الثاني : إدارة المخاطر في البنوك التجارية	59
تمهيد	59
المبحث الأول : عموميات حول إدارة المخاطر	61
المطلب الأول: نشأة و تطور إدارة المخاطر	61
المطلب الثاني: مفهوم المخاطر، أنواعها و أدوات قياسها	62
المطلب الثالث : مفهوم إدارة المخاطر و المراحل التي تمر بها.	74
المبحث الثاني : إدارة المخاطر في البنوك	79
المطلب الأول: المقومات الأساسية للإدارة المخاطر في البنوك	79
المطلب الثاني: مبادئ إدارة المخاطر في البنوك	81
المطلب الثالث : النظم و الشروط التحوطية الموضوعة من طرف لجنة بازل	84
المبحث الثالث : التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر المصرفية	91
المطلب الأول: تدقيق إدارة المخاطر	91

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

المطلب الثاني: منهج التدقيق الداخلي المبني على تقييم المخاطر	94
المطلب الثالث : دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية	96
خلاصة	100
الفصل الثالث : واقع التدقيق الداخلي - حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية-	101
تمهيد	101
المبحث الأول : البطاقة الفنية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR	102
المطلب الأول: نشأة و تعريف بنك الفلاحة و التنمية الريفية	102
المطلب الثاني: مراحل تطور بنك الفلاحة و التنمية الريفية	
المطلب الثالث : خصائص و مهام و أهداف البنك	
المبحث الثاني : المخاطر التي يتعرض لها البنك و كيفية الرقابة عليها في المجمع الجهوي للإستغلال	107
المطلب الأول: تقديم المجمع الجهوي للإستغلال	107
المطلب الثاني: أسلوب التدقيق في البنك	113
المطلب الثالث : المخاطر التي يتعرض لها المجمع الجهوي للإستغلال	116
المبحث الثالث : إعداد إستمارة استبيان	123
المطلب الأول : أدوات الدراسة	123
المطلب الثاني : تحليل النتائج و المناقشة	123
خلاصة	
خاتمة	133
قائمة المراجع	136
فهرس الأشكال	140
فهرس الجداول	141
الملاحق	142

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمة عامة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمة :

لقد أبرزت الفضائح المالية و دعاوي الإحتيال المالي التي حدثت في السنوات الأخيرة ضعف أنظمة الرقابة الداخلية في العديد من الشركات مما حذا بنا إلى الإهتمام بالتدقيق الداخلي و أنظمة الرقابة الداخلية و دورهما في منظمات الأعمال الحديثة، و قد عزا الكثير من الباحثين هذا الضعف في أنظمة الرقابة إلى عدم اعتماد هذه الشركات بشكل كاف على وظيفة التدقيق الداخلي وعدم إعطائها الأهمية لدور هذه الوظيفة كأداة تسعى ضمن ما تسعى إليه لتفعيل النظم الرقابية ، كما يتم من خلالها فحص و تقييم كفاءة و كفاية الإجراءات الرقابية الأخرى، بالإضافة إلى ذلك فقد تطورت إجراءات و عمليات التدقيق الداخلي من أساليب التدقيق التقليدية إلى الأساليب الحديثة المنبثقة عن الجمعيات المهنية و الولايات المتحدة و أروبا و التي من أهمها تخطيط و تنفيذ أنشطة التدقيق، بحيث يتم تركيز جهود إدارة التدقيق الداخلي نحو المجالات الأكثر خطورة و ذات الأهمية الكبرى في المنشأة.

إن إدارات البنوك هي أكثر المؤسسات إحتياجا إلى تطبيق إجراءات التدقيق الداخلي وفق ما تفرضه المعايير الدولية و التي نصت عليها المنظمات المهنية العالمية (لجنة بازل) و هي الجهة المعنية بالرقابة على البنوك المركزية في مختلف دول العالم .

كما أن السمة الأساسية التي تحكم نشاط البنوك هي كيفية إدارة المخاطر و ليس تجنبها، و هنا يأتي دور التدقيق الداخلي من خلال تحديد تلك المخاطر و قياسها و الإفصاح عنها بالشكل الذي يمكن مستخدمي القوائم المالية من الحكم على مدى قدرة البنك على إدارة المخاطر و السيطرة عليها، و من ثم التنبؤ بالمخاطر الكمية و النوعية التي يمكن أن يتعرض لها البنك مستقبلا و اتخاذ القرارات الإستثمارية و القرارات الأخرى المتعلقة بمعاملاتهم مع البنك .

و يمكن القول أن معرفة المخاطر و تقويمها و إدارتها هي من العوامل الرئيسية في نجاح البنوك و ازدهارها و تحقيقها لأهدافها، فإذا كان الدخول في المخاطرة المقصود به الحصول على أرباح أعلى إلا أن عدم إدارة هذه المخاطر بطريقة علمية صحيحة قد يؤدي إلى فقدان العائلات و الفشل في تحقيق الهداف الإستراتيجية للبنك، لذا فإن الفهم الصحيح لإدارة المخاطر المصرفية و التقويم الذاتي لها و وضع الإجراءات الرقابية لها مما يساهم في تجنب وتقليل اثر تلك المخاطر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- إشكالية الدراسة :

تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي :

ما مدى مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك التجارية ؟

و منه تنبثق الأسئلة الفرعية التالية :

- ما مدى إدراك المدقق الداخلي لأهمية إدارة المخاطر في البنوك التجارية ؟
- ما مدى تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق في إدارة المخاطر في البنوك التجارية ؟
- ما مدى تأثير الإلتزام بالمعايير الدولية للتدقيق في إدارة المخاطر في البنوك التجارية ؟
- ما مدى قيام المدقق الداخلي بتقييم و متابعة المخاطر و مراقبة إجراءات الإستجابة لها و دورها في إدارة المخاطر في البنوك الجزائرية؟

3- فرضيات الدراسة :

بقصد الإجابة على أسئلة الدراسة المطروحة، تقوم هذه الدراسة على الفرضيات التالية :

- إدراك المدقق الداخلي لأهمية إدارة المخاطر و تفعيل مبادئها في البنوك التجارية
- عدم تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق له تأثير على إدارة المخاطر في البنوك التجارية
- عدم التزام المدققين لمعايير التدقيق الدولية له تأثير إدارة المخاطر في البنوك التجارية
- قيام المدقق الداخلي بتقييم و متابعة المخاطر و مراقبة إجراءات الإستجابة لها

4- أهمية الدراسة :

نظرا لأهمية موضوع إدارة المخاطر و دور المدقق الداخلي في تفعيل المتطلبات و الركائز التي تقوم عليها إدارة المخاطر، تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال إبراز الأسس و الضوابط التي تحكم أداء المدقق في متابعة و مراجعة مرتكزات إدارة المخاطر، و ما سيترتب عليه من فائدة للإدارة المصرفية، و بالتالي إنعكاسها الإيجابي على تطوير أداء البنك و نموه و زيادة قدرته أمام البنوك المنافسة، مما يدعم استقراره و ريادته للمجتمع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5- حدود الدراسة : ستكون الدراسة على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية و تم تخصيصها في المجمع الجهوي للإستغلال لولاية أم البواقي و الحدود الزمنية لسنة 2014.

6- أهداف الدراسة :

إنطلاقا من مشكلة الدراسة يمكن تحديد أهدافها على النحو التالي:

- التعرف على مدى جودة أداء التدقيق الداخلي من خلال معاييره الحديثة
- توضيح دور التدقيق الداخلي الحديث في تعزيز دور الإدارة في إدراك المخاطر
- تبيان مدى إمكانية تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك الجزائرية

7- منهج الدراسة:

تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة إستنادا إلى طبيعة الموضوع و إلى الدراسات و المراجع العلمية و المعلومات التي تم الحصول عليها و لكونه من أكثر المناهج استخداما في دراسة الظواهر الإجتماعية و الإنسانية.

كما تم استخدام المصادر الثانوية و الأولية في الدراسة و تتكون المصادر الثانوية من الكتب و المداخلات العلمية المتخصصة و الأبحاث و الرسائل العلمية (ماجستير)، أما استخدام المصادر الأولية فسوف يكون من خلال توزيع الإستبانة

8- أسباب إختيار الموضوع :

يمكن إيجاز الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار الموضوع فيما يلي :

- محاولة تقديم بحث أكاديمي يتناسب و التخصص
- رغبتنا في الإطلاع على هذا الموضوع
- معرفة مدى تطور مهنة التدقيق الداخلي في البنوك الجزائرية.

9- الدراسات السابقة :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هناك دراسات تم القيام بها في هذا المجال خصوصا في الدراسات العليا نذكر أهمها على سبيل المثال لا الحصر.

- دراسة يوسف سعيد يوسف المدلل(2007) بعنوان: "دور وضيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري"مذكرة ماجستير. هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية التدين الداخلي في تقسيم كفاءة وفعالية الإدارية في ضبط الأداء المالي والإداري في شركات المساهمة العامة الفلسطينية ومن أهم النتائج لهذه الدراسة أن هناك دورا ملموسا لوظيفة التدقيق يقوم بدور جيد بتقييم نظام الرقابة الداخلية ودعمه بالإضافة أن عملية التدقيق الداخلي تساهم بشكل كبير في تقييم ودعم إدارة المخاطر.ومن أهم التوصيات التي قدمتها الدراسة ضرورة توفير المواد المالية والبشرية الكافية لوظيفة التدقيق الداخلي في الشركات أو ضرورة عقد دورات تدريبية للمدققين الداخليين لكاسبهم المعرفة الكافية بمعايير المهنة كما أوصت الدراسة بضرورة استقلالية قسم التدقيق الداخلي عن الإدارة المالية والإدارة العليا.وان يقوم المدقق الداخلي بشكل مستمر بتقديم تقرير إلى مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق عن مدى الالتزام بأحكام القانون.
- دراسة كمال محمد سعيد النون(2009)بعنوان"مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف من العليا في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة"مذكرة ماجستير.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تطبق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة ومعرفة أهم المعيقات التي تحول دون تطبيق هذه المعايير وتحديد ما إذا كان التزام بتطبيق معايير التطبيق الداخلي يرتبط بمجموعة من المتغيرات.ومن أهم نتائج الدراسة:

إن البنوك الإسلامية تطبق معير الأداء حيث كانت تتراوح جميعها ما بين الجيدة والمتوسطة وهناك تفاوت في تطبيقات بذل العناية المهنية من قبل المدققين مما يستوجب الأمر مراعاة الأصول المهنية و العملية في هذا الخصوص

و قد خلصت الدراسة إلى العديد من التوصيات منها: ضرورة تعزيز الإهتمام بتطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك الإسلامية بشكل أكبر مما هو مطبق، و ضرورة قيام البنوك الإسلامية بإعطاء أهمية بالغة حول تطبيقات معايير الأداء، و ضرورة العمل على تدعيم أركان و مقومات استقلالية المدقق الداخلي لكي يتمكن من القيام بأداء مهامه على الوجه الصحيح

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة شعباني لطفي (2004) بعنوان المراجعة الداخلية مهمتها و مساحتها في تحسين تسيير المؤسسة مذكرة ماجستير.

نوهت الدراسة إلى أن هناك علاقة تكامل بين المراجع الداخلي و المراجع الخارجي بدرجة كبيرة، و أن المراجع الداخلي لا يعتبر منافسا للمراجع الخارجي، و أن المؤسسة بحاجة لوجودهما معا.

دراسة شعباني لطفي (2004) بعنوان "المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة."

نوهت هذه الدراسة إلى أن هناك علاقة تكامل بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي بدرجة كبيرة، وأن المراجع الداخلي لا يعتبر منافساً للمراجع الخارجي، وأن المؤسسة بحاجة لجهودهما معاً.

دراسة ابراهيم رباح ابراهيم المدهون (2011) بعنوان "دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة " مذكرة ماجستير في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة

هدفت الدراسة إلى معرفة دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر مع استعراض مفهوم التدقيق الداخلي في البنوك و من أهم النتائج وجود وعي لدى المدقق الداخلي بأهمية دوره في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف كما يدرك أهمية وجود نظام محكم لأعمال التدقيق الداخلي و تقوم بمراقبة نظام إدارة المخاطر و كذلك أن دور المدقق الداخلي يتمثل في تقديم استشارات و توصيات بشأن إدارة المخاطر و ليس تحديد المخاطر و إدارتها. و التوصيات المقدمة تمثلت في زيادة الإهتمام بتنمية قدرات المدققين الداخليين و العمل على تعزيز المهارة و المعرفة لديهم لأداء أعمالهم بفعالية و كفاءة في مجال إدارة المخاطر و ضرورة التنسيق بين التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر في المصارف و العمل على تدعيم مقومات استقلالية المدقق الداخلي.

10- هيكلة الدراسة:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بغرض انجاز البحث قمنا بتقسيمه إلى جانبين، جانب نظري يضم فصلين وجانب تطبيقي تسبقهم مقدمة تشتمل على مختلف الأبعاد الأساسية لموضوع البحث، وتتعقبهم خاتمة تتضمن النتائج وجملة من التوصيات مستمدة من النتائج المتوصل إليها، وجاءت فصول هذه المذكرة على النحو التالي:

الفصل الأول: الذي قدم تحت عنوان التدقيق الداخلي في البنوك التجارية والذي تناولناه من خلال ثلاث

مباحث ففي المبحث الأول تطرقنا إلى المفاهيم العامة للتدقيق من خلال مفهومه، أنواعه، فروضه و أيضا تم التطرق في المبحث الثاني إلى التدقيق الداخلي على ضوء معايير التدقيق الدولية و في المبحث الثالث تناولنا ما هية البنوك التجارية و المقومات الأساسية للتدقيق الداخلي فيها.

الفصل الثاني: بعنوان إدارة المخاطر في البنوك التجارية والذي اشتمل على ثلاث مباحث حيث

تناولنا في المبحث الأول عموميات حول إدارة المخاطر، أما في المبحث الثاني فقد تحدثنا عن

إدارة المخاطر في البنوك التجارية ، و في المبحث الثالث تطرقنا من خلاله إلى دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك.

الفصل الثالث : والأخير قمنا من خلاله بدراسة ميدانية إحدى البنوك الجزائرية ألا وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية، والذي قسمناه بدوره إلى ثلاث مباحث رئيسية لدراسة مفهوم البنك ونشأته وتطوره وأهدافه في المبحث الأول، وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى أنواع المخاطر التي يتعرض لها المجمع المخصص للدراسة و هو المجمع الجهوي للإستغلال و كذلك التعرف على العملية التي تتم بها عملية عملية التدقيق الداخلي، و في المبحث الثالث و الأخير تم توزيع 30 استبانة على الموظفين في البنك و بعدها تم تفريغ نتائج الاستبيان و فيما بعد ترجمة هذه النتائج إلى أعمدة بيانية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمهيد :

لقد نشأ التدقيق و تطور نتيجة لزيادة الحاجة إلى الخدمات التي يقدمها . فالتدقيق بشكل عام يهدف إلى التحقق من مدى صحة و سلامة البيانات المالية و الإدارية و التشغيلية للمؤسسة، و مدى التزام العاملين داخلها بتطبيق السياسات و القواعد و الإجراءات الموضوعية لتسيير أنشطتها بغرض تفادي مختلف الأخطاء و حماية ممتلكاتها من حالات الغش و التلاعب و الإختلاس.

إن المنشأة التي لا تعتمد على التدقيق الداخلي و المراقبة و التي لا تتحكم في درجة نموها ستعرف حقا طريق التصفية و الإنتهاء السريع لذلك ينبغي التفهم الجيد للتدقيق الداخلي عن طريق الاعتراف به بإعتباره أحد أدوات الرقابة التنظيمية التي تقوم بقياس وسائل الرقابة الأخرى.

و على ضوء هذا أصبح التدقيق الداخلي بمثابة العين الساهرة على مصالح المنشآت عامة و البنوك خاصة إذ أصبح وجوها لا غنى عنه، فهو وسيلة للوصول إلى خدمة أطراف عديدة، ولا تضمن للبنك حماية أمواله بصفته معرض للأخطار، كما أنه يتخذ كأساس لإتخاذ القرارات المختلفة.

و لتناول ما سبق بشكل أكثر تفصيلا خصصنا هذا الفصل الذي قسمناه إلى مباحث :

المبحث الأول : مفاهيم حول التدقيق

المبحث الثاني : التدقيق الداخلي على ضوء معايير التدقيق الدولية

المبحث الثالث : التدقيق الداخلي في البنوك التجارية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول : مفاهيم حول التدقيق

نحاول التطرق في هذا المبحث إلى نشأة و تطور التدقيق،ماهية معايير التدقيق الدولية وحقوق وواجبات المدقق الداخلي.

المطلب الأول : نشأة و تطور التدقيق

حظي التدقيق باهتمام مختلف الهيئات الحكومية و المهنية و الأكاديمية نظرا لطبيعته و أهميته بالنسبة للمؤسسة و مختلف الجهات المستفيدة من خدماته و يعتبر التدقيق المالي أقدم و أول نوع من أنواع التدقيق، كما أنه ساهم في ظهور أنواع جديدة للتدقيق، يعالج كل منه بند معين داخل المؤسسة ينسجم مع طبيعته هذا النوع باتباع أسلوب منهجي و استخدام الأدوات الكفيلة.

و عليه سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى نشأة و أهداف التدقيق من المطلب الأول، ثم في المطلب الثاني إلى أنواع التدقيق، ثم إلى فروض التدقيق في المطلب الثالث

1-نشأة و تطور التدقيق

تستمد مهنة التدقيق نشأتها من حاجة الإنسان إلى التحقق من صحة البيانات المحاسبية التي يعتمد عليها في إتخاذ قراراته والتأكد من مطابقة تلك البيانات للواقع. و قد ظهرت هذه الحاجة أولا لدى الحكومات ، حيث تدل الوثائق التاريخية على أن حكومات قدماء المصريين واليونان كانت تستخدم المدققين لتأكد من صحة الحسابات العامة، وكان المدقق يستمع إلى القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات للوقوف على مدى صحتها. وهكذا نجد أن كلمة التدقيق audit مشتقة من الكلمة اللاتينية audire و معناها يستمع.[1]

الفترة من العصر القديم حتى سنة 1500 م:

ما يعرف عن المحاسبة في هذه الفترة أنها كانت مقتصرة على الوحدات الحكومية و كذا المشروعات العائلية ، و كان الهدف من خلالها هو الوصول إلى الدقة ، و منع حدوث أي تلاعب أوغش بالدفاتر

[1] خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات (الناحية النظرية و العلمية)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن،2000، ص ص 17،18.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحاسبية، وكان المدقق خلال هذه الفترة يكتفي بالإستماع للحسابات التي كانت تتلى عليه ، على أن يقف على مدى صحة هذه المعلومات بناء على تجربته.[1]

الفترة من 1500 حتى 1850م:

لم يتغير هدف التدقيق خلال هذه الفترة عن الفترة السابقة ، إذ اقتصر على إكتشاف الغش والتلاعب و التزوير في الدفاتر المحاسبية . غير أنها شهدت ما يسمى بإنفصال الملكية ، وهو ما زاد من الحاجة إلى المدققين ، و رغم ذلك بقيت ممارسة التدقيق بصفة تفصيلية.

الفترة من 1850 حتى 1905 م:

شهدت هذه الفترة ظهور شركات المساهمة الكبيرة تزامنا مع الثورة الصناعية في المملكة المتحدة ، وبالتالي الإنفصال التام بين الملاك والإدارة ، ما زاد من إلحاح المساهمين في الطلب على المدققين حفاظا على أموالهم المستثمرة . وعزز ذلك صدور قانون الشركات البريطاني سنة 1862، الذي أوجب على شركات المساهمة تدقيق حساباتها من قبل مدقق مستقل.

أما أهداف التدقيق خلال هذه الفترة فكانت كالآتي:[2]

- ❖ إكتشاف الغش والخطأ
- ❖ إكتشاف ومنع الأخطاء الفنية
- ❖ إكتشاف الأخطاء في تطبيق المبادئ المحاسبية

الفترة من 1905 م إلى يومنا هذا:

أهم ما ميز هذه الفترة هو ظهور الشركات الكبرى و كذا الإعتماد على نظام الرقابة الداخلية بدرجة كبيرة في عملية التدقيق ، بالإضافة إلى إستعمال أسلوب العينات الإحصائية وفق أساس علمي.

أما فيما يخص الهدف من عملية التدقيق ، فلم يعد إكتشاف الغش والخطأ ، فإكتشاف مثل هذه الحالات هو من مسؤولية الإدارة . بل إن غرض التدقيق الرئيسي هو تقرير المدقق المستقل و المحايد فيما إذا كانت البيانات المحاسبية تبين عدالة المركز المالي.

---

[1] حازم هاشم الآلوسي، الطريق إلى علم المراجعة و التدقيق (المراجعة نظريا)، الطبعة الأولى، الجامعة المفتوحة طرابلس، 2003، ص 21.

[2] أحمد حلمي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع،عمان،2000، ص ص، 7-8.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-2 تعريف التدقيق

هناك تعاريف مختلفة للتدقيق من أهمها ما يلي :

1-2-1 تعريف جمعية المحاسبة الأمريكية:

"التدقيق عملية منظمة للحصول علي القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعة ثم توصيل نتائج ذلك إلي الأطراف المعنية".[1]

من خلال التعريف نستخلص النقاط التالية :

- ✓ التدقيق هو عملية منتظمة و ممنهجة ، تقوم علة تقييم موضوعي خالية من ذاتية المدقق
- ✓ تكون النتائج المتوصل إليها من خلال عملية التدقيق مبررة بمجموعة من الأدلة و القرائن
- ✓ يتم توصيل نتائج التدقيق إلى الأطراف المعنية

1-1 كما عرف إتحاد المحاسبين الأمركيين التدقيق المحاسبي على أنه إجراءات منظمة لأجل الحصول على الأدلة المتعلقة بالقرارات أو بالأرصدة الإقتصادية و الأحداث و تقييمها بصورة موضوعية، لتحديد درجة العلاقة بين هذه الاقرارات و مقياس معين، و إيصال النتائج إلى المستفيدين.[2]

1-2 تعريف منظمة العمل الفرنسي:

و عرفت منظمة العمل الفرنسي المراجعة "أنها مسعى أو طريقة منهجية مقدمة بشكل منسق من طرف مهني يستعمل مجموعة من تقنيات المعلومات والتقييم بغية إصدار حكم معلل و مستقل، استنادا على معايير التقييم، وتقدير مصداقية وفاعلية النظام والإجراءات المتعلقة بالتنظيم.[3]

---

[1] محمد سمير الصبان،الأصول العلمية للمراجعة بين النظرية و الممارسة، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 1993، ص 17.

[2] يوسف محمود جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية و التطبيق، الوراق للنشر و التوزيع، عمان،2000، ص 6.

[3] محمد طواهر التوهامي و مسعود صديقي، المراجعة و تدقيق الحسابات، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 9.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من التعريف تستخلص نقطتين أساسيتين:

- عملية التدقيق تنفذ من طرف شخص مهني يقوم هذا الشخص بتقييم مدى صدق و فعالية مختلف الأنظمة و الإجراءات التي تنتج المعلومات باستخدام تقنيات و أدوات مختلفة.
- كما عرف التدقيق كذلك على أنه عملية منظمة و موضوعية للحصول على أدلة إثبات و تقويمها فيما يتعلق بالحقائق حول وقائع و أحداث إقتصادية و ذلك للتحقق من درجة التطابق بين تلك الحقائق حول وقائع و أحداث إقتصادية و ذلك للتحقق بين درجة التطابق بين تلك الحقائق و المعايير المحددة و إيصال النتائج إلى مستخدمي المعلومات للمهتمين بتلك الحقائق[1].

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التدقيق يكمن في التأكد من تطابق العمليات و الأحداث الإقتصادية محل الدراسة و تقييمها من طرف المدقق مع المعايير الموضوعية، و ضرورة وجود هذه المعايير حتى يتمكن المدقق من إبداء الرأي و إصدار حكم موضوعي حول البيانات و المعلومات التي يقوم بدراستها و توصيل نتائج هذا التقييم إلى الأطراف المعنية.

1-3 الأهداف و الأغراض الأساسية للتدقيق:

إن تتبع نشوء التدقيق و تطوره يعطي أساسا لتحليل و تفسير التغيرات التي طرأت على أغراض و أهداف التدقيق و أساليبها كما يكشف عن إتجاه جديد نحو الإعتماد على الرقابة الداخلية و التقليل من الفحص الشامل للأحداث المالية، و أدناه إستعراض لأهم هذه الأغراض

1-3-1 الأهداف و الأغراض الأساسية للتدقيق :

أ- تمكين المدقق من إبداء رأيه فيما إذا كانت البيانات المالية قد أعدت من كافة النواحي الجوهرية، وفقاً لإطار تقارير مالية محدد".

ب-تمكين المدقق من إبداء رأيه فيما إذا كانت القوائم المالية تعبر بصورة عادلة عن المركز المالي للمنشأة و نتيجة نشاطها و تدفقاتها النقدية

ج- إطمئنان أصحاب المنشأة على سلامة إدارة المنشأة و سلامة أموالهم المستثمرة. [2]

[1] خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات، عمان، دار وائل للنشر، 1999-2001، ص 13.

[2] حازم هاشم الآلوسي، مرجع سبق ذكره ، 2003، ص 29.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

د- إمداد إدارة الشركة بالمعلومات عن نظام الرقابة الداخلية و بيان أوجه القصور فيه، إن من واجبات مدقق الحسابات أن يبين لإدارة الشركة عن طريق التوصيات عن قصور أو خلل في نظام الرقابة الداخلية من أجل تحسين أداء هذا النظام.

ه- إمداد مستخدمي القوائم المالية من المستثمرين و الدائنين و البنوك و الدوائر الحكومية المعنية بالبيانات المالية و ذلك لتقرير ما إذا كانوا يرغبون في منح تسهيلات للشركة أم لا ، و باختصار تدقيق الخطر السنوي بناءا على البيانات الماليةالتي يعتمدها مدقق الحسابات الخارجي المستقل ، إن صدور التقارير المالية و توقيع مدقق الحسابات عليها يزيد الثقة بها كما يزيد درجة الإعتماد عليها. [1]

1-3-2 الأهداف و الأغراض التبعية للتدقيق :

أ- إكتشاف الأخطاء و الغش

ب-إعتماد إدارات أقسام المنشأة عن الحسابات المدققة في تقرير السياسة الإدارية السليمة للحاضر و المستقبل.

ج-تسهيل تقدير مبلغ شهرة المحل عند بيع المنشأة

د- تسهيل قيام المنشأة بتقديم التقارير المالية المختلفة إلى المصالح و الجهات الإشرافية كرقابة النقد و شركات التأمين...الخ

ه- قيام الأقسام الماليةبتسجيل كافة العمليات أولا بأول، و تهيئة كافة الدفاتير و السجلات و جعلها جاهزة للتدقيق في أي وقت و هذا ما يوضحه الجدول أدناه

[1] يوسف محمود جربوع، مرجع سبق ذكره، ص 7.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (1-1) التطور التاريخي لأهداف التدقيق

الـــفـــــترة	الهدف من عملية المراجعة	مدى الفحص	أهمية الرقابة الداخلية
قبل عام1500	اكتشاف التلاعب و الاختلاس.	بالتفصيل	عدم الإعتراف بها
1850-1500	اكتشاف التلاعب و الاختلاس.	بالتفصيل	عدم الإعتراف بها
1905-1850	- اكتشاف التلاعب و الاختلاس. - اكتشاف الأخطاء الكتابية.	بعض الإختيارات لكن الأساس هو التدقيق التفصيلي	عدم الإعتراف بها
1933-1905	- تحديد مدى سلامة وصحة المركز المالي. - اكتشاف التلاعب و الاختلاس.	بالتفصيل و تدقيق إختياري	إعتراف سطحي
1940-1933	- تحديد مدى سلامة وصحة المركز المالي. - اكتشاف التلاعب و الاختلاس.	تدقيق إختياري	بداية في الإهتمام
1960-1940	تحديد مدى سلامة وصحة المركز المالي.	تدقيق إختياري	إهتمام و تركيز قوي

المصدر: حازم هاشم الألوسي، مرجع سبق ذكره، ص 30.

1-3-3 أهمية التدقيق : إن أهمية تدقيق الحسابات تظهر في أنها وسيلة تخدم بها جهات كثيرة تعتمد إعتمادا كبيرا على البيانات المالية التي يعتمدها مدقق الحسابات الخارجي و هذه الجهات هي كما يلي:[1]

أ- **إدارة المشروع :** تعتمد إدارة المشروع على البيانات المحاسبية التي يتم إعدادها من قبل مدقق الحسابات المحايد و المستقل مما يزيد الثقة في هذه البيانات، كما يزيد درجة الإعتماد عيها،

[1] محمد سمير الصبان، الأصول العلمية للمراجعة بين النظرية و الممارسة، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 1993، ص 17.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما أنها وسيلة لإثبات أن إدارة المشروع قد مارست أعمالها بنجاح مما يؤدي إلى إعادة انتخاب و تجديد مدة أعضاء مجلس الإدارة لفترة أخرى و كذلك زيادة مكافأتهم

ب-**الهيئات الحكومية** : تعتمد القوائم المدققة في أغراض كثيرة منها التخطيط و الرقابة و فرض الضرائب و تحديد الأسعار و تقرير الإعانات لبعض الصناعات..الخ

كذلك تعتمد عليها نقابات العمال في مفاوضاتها مع الإدارة بشأن الأجور والمشاركة في الأرباح وما شابه

ج- **البنوك** : تعتمد البنوك التجارية و الصناعية على القوائم المالية المدققة من قبل هيئة فنية محايدة عند فحصها للمراكز المالية للمشروعات التي تتقدم بطلب قروض وتسهيلات ائتمانية منها.كذلك نجد رجال الاقتصاد يعتمدون هذه القوائم في تقديرهم للدخل القومي و في التخطيط الاقتصادي.[1]

د- **المستثمرون:** أدى ظهور الشركات و المصانع الكبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية و أروبا بعد الحرب العالمية الثانية و توزيع رأسمالها على عدد كبير من المساهمين و انفصال الملكية عن إدارة الشركة ، مما جعل الحاجة ماسة إلى تعيين مدقق حسابات قانوني مستقل و محايد بحيث يطمئن المستثمرين بأن أموالهم سوف لن تتعرض للإختلاس و السرقة نتيجة قيام المدقق بمراقبة تصرفات إدارة الشركة و التأكد من عدم إنتهاك عقد الشركة الأساسي و قانون الشركات.[2]

[1] خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 8.

[2] يوسف محمد جربوع، نفس المرجع 9.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل التالي يوضح الأطراف الطالبة لنتائج التدقيق

شكل رقم (1-1): الأطراف الطالبة لنتائج التدقيق

المصدر : محمد بوتين : المراجعة و مراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق ، ديوان المطبوعات الجامعية، أكتوبر 2003، ص10.

المطلب الثاني :أنواع التدقيق

هناك أنواع متعددة من التدقيق تختلف باختلاف الزاوية التي ينظر إلى عملية التدقيق من خلالها. و لكن مستويات الأداء التي تحكم جميع الأنواع واحدة، و بوجه الإجمال، يصنف التدقيق حسب وجهات النظر المختلفة إلى ما يلي:

2-1 التدقيق من حيث نطاق عملية التدقيق :

2-1-1 التدقيق الكامل :[1] وهنا يقوم المدقق بفحص القيود والسجلات بقصد التوصل إلى رأي فني محايد حول صحة القوائم المالية ككل، وقد كان هذا النوع تدقيقا كاملا تفصيلياً أي يقوم المدقق بفحص القيود وغيرها 100 % يوم كانت المشاريع التي تدقق حساباتها صغيرة الحجم وعملياتها قليلة العدد وقد تحول هذا إلى تدقيق كامل اختباري نتيجة التطور الذي حدث في دنيا الأعمال وما صاحب ذلك من نشوء الصناعات الكبيرة والشركات المساهمة بحيث لم يصبح من المعقول أن يقوم المدقق بتدقيق جميع العمليات وكافة السجلات والمستندات وإن إتباع أسلوب العينة والاختبار في التدقيق زاد من اهتمام المشاريع بأنظمة الرقابة الداخلية لأن كمية الاختبارات وحجم العينات يعتمد على درجة متانة

[1] خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 32.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تلك الأنظمة المستعملة حيث يزيد المدقق من نسبة اختباراته في حال ضعف تلك الأنظمة ووجود ثغرات فيها وهكذا يتضح أن الفارق بين هذين النوعين من التدقيق يكمن في اختلاف نطاق عملية التدقيق فقط ولا يمكن الحد من سلطة المدقق في النوعين بأي شكل من الأشكال فله وحده حق تقرير نطاق عملية التدقيق

التدقيق الجزئي:[1]

المقصود بالتدقيق الجزئي هو العمل الذي يقتصر فيه عمل المدقق على بعض العمليات المعينة،أو هو بمثابة ذلك النوع من التدقيق الذي توضع فيه بعض القيود على نطاق فحص المدقق للعمليات المالية، ولا يكون المدقق مسؤولا في هذا النوع من التدقيق عن أي أضرار تنشأ أو يتم اكتشافها بالرجوع إلى الدفاتر أو الحسابات أو مستندات معينة تكون الحدود المفروض على المدقق قد منعته من فحصها. و يجب على مدقق الحسابات في حالات التدقيق الجزئي عمل إتقان كتابي يحدد فيه المطلوب منه القيام به. كما يجب عليه أن لا يذكر بوضوح في تقاريره تفاصيل ما أداه من عمل ، و ذلك حتى لا يقع عليه مسؤولية ما لم ينص عليه في هذا الاتفاق.

2-2 التدقيق من حيث الوقت

2-2-1 التدقيق النهائي :

يعد التدقيق النهائي مناسبا للمنشات الصغيرة والمتوسطة الحجم وذلك لان المدقق يبدأ عمله بعد أقفال الدفاتر و ترصيد الحسابات وفي هذا ضمان لعدم حدوث أي تعديل للبيانات بعد تدقيقها كما أنه يؤدي إلى عدم حدوث إرباك في العمل داخل المنشاة وذلك لعدم تردد المدقق ومساعديه على المنشاة بالإضافة إلى أنه يؤدي إلى تخفيض احتمالات السهو من جانب القائمين بعملية التدقيق

ولكن يؤخذ على التدقيق النهائي الاحتمالات التالية:

أ- تأخر النتائج

ب- حدوث ارتباك في مكتب المدقق

[1] يوسف محمود جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية و التطبيق، الوراق للنشر و التوزيع، عمان،2000، ص 15.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج- عدم اكتشاف الخش والأخطاء أو التلاعب

د- عدم قيام المدقق بالفحص على المستوى المرغوب

وترجع هذه الاحتمالات إلى قصر الفترة الزمنية اللازمة للقيام بعملية التدقيق، وذلك لان المدقق يلتزم بإنهاء عملية التدقيق وإبداء الرأي الفني المحايد في مواعيد محدده وفقا لقانون الشركات ونظام الشركة أو ما إذا كانت تواريخ نهاية السنة المالية للشركات واحدة أو متقاربة وكذلك نتيجة ضغط العمل في مكتب المدقق[1].

2-2-2 التدقيق المستمر:[2] يعد التدقيق المستمر الذي يقوم فيه مدقق الحسابات بالتردد على المنشأة من وقت إلى أخر أو على فترات دورية أو غير دورية للقيام بفحص العمليات المحاسبية التي تمت وبمعنى أخر يعد التدقيق المستمر التدقيق الذي يتم أولاً بأول خلال السنة المالية. ولذلك فان هذا النوع يعد مناسبا لشركات الأموال وغيرها من المنشآت التي تقوم بعمل ضخم من العمليات حيث تحتاج إلى وقت طويل نسبياً لفحصها كما إنها توفر للمدقق الوقت الكافي خلال المدة مما يساعده على التوسع في عملية التدقيق وبالتالي تلافي أو تقليل فرص ارتكاب الغش والتلاعب فضلا عن ذلك سرعة اكتشاف الأخطاء

ولذلك يطلق عليه التدقيق المانع والمصحح في وقت واحد بالإضافة إلى ما سبق فان اتباعه يؤدي إلى القضاء على عيوب التدقيق النهائي أهمها تأخر نتائج التدقيق وارتباك العمل في مكتب المدقق. وعلى الرغم من مزايا التدقيق المستمر إلا أن اتباعه قد يبرز بعض العيوب أهمها ارتباك العمل في المنشأة محل التدقيق و أنه تدقيق غير متصل و توطيد العلاقات الاجتماعية بين المدقق وموظفي المنشأة

ولكن يمكن معالجة هذه العيوب من خلال قيام المدقق بإعداد برنامج للتدقيق على أساس مراعاة مواعيد العمل وكذلك استخدام الرموز والعلامات للعمليات التي تم تدقيقها وكذلك يمكن للمدقق عمل مذكرات بأرصدة الحسابات التي تم تدقيقها. وما هو جدير بالذكر أن كل من التدقيق النهائي والمستمر يمكن للمدقق أن يؤديهما على أساس تفصيلي أو اختباري.

---

[1] أحمد حلمي جمعة ، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[2] أحمد حلمي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر ،الأردن،2009، ص 45.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-3 التدقيق من حيث الهيئة التي تقوم بعملية التدقيق

2-3-1 تدقيق خارجي:[1] وهو التدقيق الذي يتم بواسطة طرف خارج المؤسسة حيث يكون مستقلا عن إدارة المنشأة .

كما يمكن تعريفه: [2]

هو التدقيق الذي تقوم به جهة مستقلة عن المشروع لا تخضع لإشراف الإدارة بل تمارس عملها خصوصا في

تقوم به جهه مستقلة عن المشروع لا تخضع لإشراف الإدارة.

2-3-2 التدقيق الداخلي :[3] لا تعتمد المشروعات الكبيرة على خدمات مراجعي الحسابات بصورة نهائية و لذا فإنها تنشأ لديها قسما خاصا للتدقيق يقوم بتدقيق جميع العمليات للمشروع و دفاتره و مستنداته بواسطة موظفين تابعين له، و يهدف هذا النوع من التدقيق إلى اكتشاف الأخطاء و الغش و معالجتها بالإضافة إلى رفع الكفاية الإنتاجية و محو الإسراف و الضياع، و الإشراف على تقديم البيانات المالية اللازمة للإدارة لإستخدامها في التخطيط و اتخاذ القرارات.

و في هذا الصدد يمكن إعداد الجدول التالي لإبراز أوجه الخلاف بين دور كلا من المدقق الداخلي و المدقق الخارجي.[4]

جدول (1-2) أوجه الإختلاف بين المدقق الداخلي و المدقق الخارجي

	المراجع الخارجي	المراجع الداخلي
الهدف أو الأهداف	1- الهدف الرئيسي : خدمة طرف ثالث (الملاك) عن طريق إبداء الرأي في سلامة و صدق تمثيل القوائم	1-الهدف الرئيسي :خدمة الإدارة عن طريق التأكد من أن النظام المحاسبي كفؤ و يقدم بيانات سليمة

[1] محمد سمير الصبان، الأصول العلمية للمراجعة بين النظرية و الممارسة، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت، 1998، ص 42.

[2] يوسف محمود جربوع،مرجع سبق ذكره، ص 18.

[3] خالد أمين عبد الله،مرجع سبق ذكره، ص 34.

[4] محمد سمير الصبان،،مرجع سبق ذكره، ص 44.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	المالية التي تعدها الإدارة عن نتيجة الأعمال و المركز المالي. **2-الهدف الثانوي :** اكتشاف الأخطاء والغش في حدود ما تتأثر به التقارير و القوائم المالية.	و دقيقة للإدارة، و بذلك ينصص الهدف الرئيسي على اكتشاف و منع الأخطاء و الغش و الانحرافات عن السياسات الموضوعة .
نوعية من يقوم بالمراجعة	شخص مهني مستقل من خارج المشروع يعين بواسطة الملاك.	موظف من داخل الهيكل التنظيمي للمشروع و يعين بواسطة الإدارة.
درجة الاستقلال في أداء العمل و إبداء الرأي	يتمتع باستقلال كامل عن الإدارة في عملية الفحص و التقييم و إبداء الرأي.	يتمتع باستقلال جزئي، فهو مستقل عن بعض الإدارات(مثل الحسابات و التكاليف) و لكن يخدم رغبات الإدارات الأخرى.
المسؤولية	مسئول أمام الملاك، و من ثم يقدم تقريره عن نتائج الفحص و رأيه الفني عن القوائم المالية إليهم.	مسئول أمام الإدارة، و من ثم يقدم تقرير بنتائج الفحص و الدراسة إلى مستويات الإدارة العليا.
نطاق العمل	يحدد ذلك أمر التعيين و العرف السائد و معايير المراجعة المتعارف عليها، و ما تنص عليه القوانين المنظمة لأعمال المراجعة الخارجية.	تحدد الإدارة نطاق عمل المراجع الداخلي فبقدر المسئوليات التي تعهد الإدارة للمراجع الداخلي يكون نطاق عمله.
توقيت	يتم الفحص غالبا مرة	يتم الفحص بصورة مستمرة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأداء	واحدة في نهاية السنة المالية، وقد يكون في بعض الأحيان على فترات متقطعة خلال السنة.	على مدار أيام السنة.

على الرغم من أوجه الإختلاف بين التدقيق الداخلي و الخارجي كما سبق إلا أن هناك أوجه الشبه بينهما، و لعل أهمها فيما يلي :

- دراسة و تقييم إدارة الرقابة الداخلية: يسعى كل من المدقق الداخلي و الخارجي إلى التأكد من وجود نظام فعال للرقابة الداخلية في المؤسسة ، من خلال دراسته و تقييمه و تحديد نقاط ضعفه و قوته، و التأكد من أن النظام المحاسبي المتبع فعال و يمد المؤسسة بالمعلومات اللازمة لإعداد القوائم المالية الصحيحة التي يمكن الإعتماد عليها لإتخاذ القرارات الصائبة
- **التقنيات المستعملة :**

يستعمل كل من المدقق الداخلي و الخارجي تقريبا نفس التقنيات في ممارسة مهامهما و التي منها : (خرائط تدقق الوثائق، الاستبيان، الفحص المستندي ...)

التعاون بين المدقق الداخلي و المدقق الخارجي :

لا شك أن المدقق الخارجي أثناء قيامه بتنفيذ أعمال التدقيق الخارجي للمؤسسة يقوم بالتعاون و التنسيق مع المدقق الداخلي بالمؤسسة، لما من شأنه منع الإزدواجية و التكرار في أعمال التدقيق و التغطية لكافة أنشطة المؤسسة، و لا شك أن التعاون تحكمه عدة عوامل أهمها:

- مدى خبرة و مؤهلات المدقق الداخلي ودرجة الإستقلال التي يتمتع بها خلال عمليات الفحص و التقييم.[1]

2-4 من حيث درجة الإلزام بعملية التدقيق:[2]

2-4-1 التدقيق الاختياري:

[1] عبد الفتاح محمد الصحن و آخرون، أسس المراجعة الخارجية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر،2007، ص 41

[2] محمد سمير الصبان، نظرية المراجعةو آليات التطبيق، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الاسكندرية،2002-2003،ص 34

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هو التدقيق الذي يتم دون إلزام قانوني يحتم القيام به، ففي المنشآت الفردية و شركات الأشخاص ، قد يتم الإستعانة بخدمات المدقق الخارجي في تدقيق حساب المشروع و اعتماد قوائمه المالية الختامية، نتيجة للفائدة التي تتحقق من وجود مدقق خارجي من حيث اطمئنان الشركاء على صحة المعلومات المحاسبية عن نتائج الأعمال و المركز المالي، و التي تتخذ كأساس لتحديد حقوق الشركاء و خاصة في حالات الإنفصال أو انضمام شريك جديد و في حالة المنشآت الفردية نلاحظ أن وجود المدقق الخارجي يعطي الثقة للمالك في دقة البيانات المستخرجة من الدفاتر أو تلك التي تقدم إلى الجهات الخارجية و خاصة لمصلحة الضرائب.

2-4-2 التدقيق الإلزامي :

في هذا النوع من التدقيق العملية تقوم بأحكام القانون بحيث تلتزم المؤسسة بضرورة تعيين مدقق خارجي لتدقيق حساباتها واعتماد القوائم المالية الختامية لها، و من ثم يترتب عن عدم القيام بذلك التدقيق وقوع المؤسسة في المخالفة وتكون تحت طائلة العقوبات المقررة .ففي هذا الصدد تنص المادة 715مكرر 4 من القانون التجاري على أنه "تعين الجمعية العامة العادية للمساهمين تعيين مندوبا للحسابات أو أكثر لمدة ثلاثة سنوات تختارهم من بين المهنيين المسجلين على جدول المصف الوطني ..." . فهذه المادة تلزم المؤسسات تعيين مراجع خارجي وتحدد كذلك مدة التعيين بثلاثة سنوات تكون قابلة للتجديد مرة واحدة وهذا حسب ما ينص عليه القانون رقم 01 -10 المنظم لعملية مزاولة مهنة الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد والمعوض للقانون91 -08.[1]

2-5 من حيث درجة الشمول و مدى الفحص :

2-5-1 التدقيق الشامل أو التفصيلي[2] : و نعني التدقيق الشامل أو التفصيلي أن يقوم المدقق بتدقيق جميع القيود و الدفاتر و السجلات و المستندات، أي أنه يقوم بتدقيق جميع المفردات محل الفحص ، ومن الملاحظ أن هذا التدقيق يصلح للمنشآت صغيرة الحجم حيث أنه في حالة المنشآت كبيرة سيؤدي استخدام هذا التدقيق إلى زيادة أعباء عملية التدقيق وتعارضها مع عاملي الوقت والتكلفة التي يحرص المدقق الخارجي على مراعاتها باستمرار.

[1] سفير محمد، رزقي إسماعيل، مسؤولية و دور المراجع الخارجي في سياق تطبيق النظام المحاسبي المالي، الملتقى الوطني حول واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، الوادي،05-06ماي 2013، ص3.

[2] محمد سمير الصبان،مرجع سبق ذكره، ص 36.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-5-2 الفحص لغرض معين: [1]

ويكون هذا النوع من التدقيق بهدف البحث عن حقائق معينة والوصول إلى نتائج معينة يستهدفها الفحص . وقد تكون الحسابات والبيانات موضوع التدقيق قد سبق تدقيقها تدقيقاً عادياً بهدف الخروج برأي محايد حول المركز المالي ونتائج الأعمال.

من الأمثلة على الفحص لغرض معين فحص الدفاتر والسجلات بهدف اكتشاف غش ما أو التعرف على أسباب اختلاس معين، أو بغرض تحديد الشهرة في حالة خروج شريك أو انضمام شريك آخر أو لتحديد قيمة السهم في حالة الإندماج أو في حالة حساب تركة ما تشتمل على أسهم، و غير ذلك.

أما بالنسبة لمسؤولية المدقق فقد رأينا أنه لا يعتبر مسؤولا في التدقيق العادي إذا ما ثبت أنه قد مارس . حذره المهني في قيامه بعمله و إعداده للتقدير . أما في حالة الفحص فهو مسؤول عن كل إهمال أو تقصير ينشأ عن عدم تنفيذه للشروط المتفق عليها في العقد المبرم بين الطرفين فمسؤوليته الكبرى هنا عقدية.

من خلال ما سبق نوضح أنواع التدقيق في الشكل التالي :

شكل رقم (1-2) أنواع التدقيق

[1] خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات (الناحية النظرية و العلمية)،مرجع سبق ذكره، ص 18.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

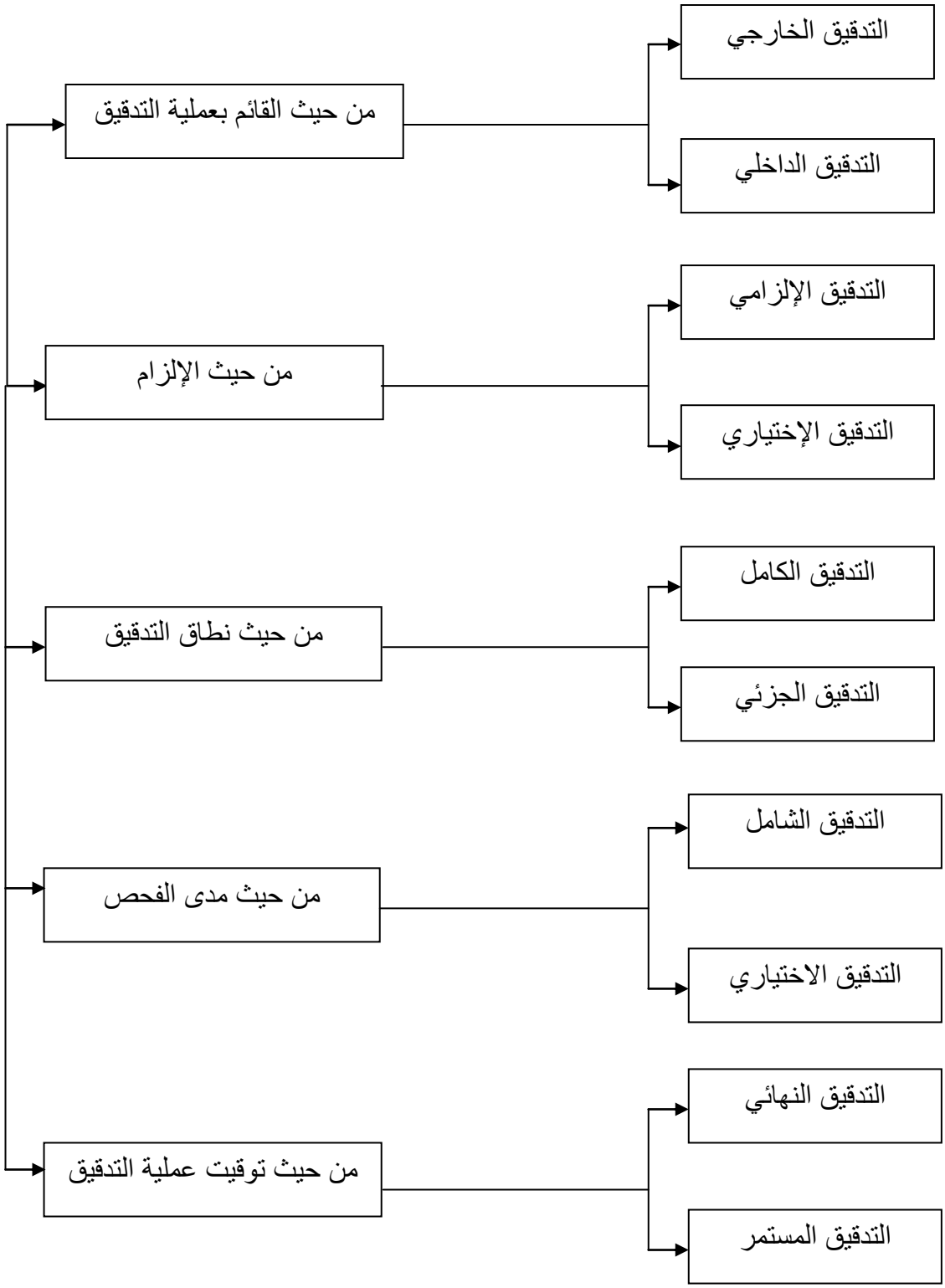

المصدر: السيد الناغي، المراجعة إطار النظرية و الممارسة ، مكتبة الجلاء الجديدة ، القاهرة- مصر، 1998، ص231

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: فروض التدقيق:

يعرف الفرض على أنه قاعدة تحظى بالقبول العام، و تعبر عن التطبيق العملي، و تستخدم في حل نوع معين من المشاكل أو ترشيد السلوك.

و فيما يلي أم الفروض التي تستند إليها عملية تدقيق الحسابات هي :

3-1 قابلية البيانات المالية للفحص:[1]

يعني هذا إمكانية التأكد مما تحتويها القوائم المالية فعملية التدقيق قائمة على هذه الفرضية، ذلك أنه يشترط قيام المدقق بمهمته أن يتوفر على الحرية المطلقة في الإطلاع على البيانات المالية و يتبع هذا الفرض من المعايير المستخدمة لتقييم البيانات المحاسبية، فهذه المعايير تتمثل في :

الملائمة : يعني ضرورة ملائمة المعلومات المحاسبية لاحتياجات المستخدمين المحتملين، و ارتباطها بالأحداث التي تعبر عنها.

القابلية للفحص : معنى ذلك أنه إذا قام شخصان أو أكثر بفحص المعلومات نفسها ، فإنهما لا بد أن يصلا إلى المقاييس أو النتائج نفسها التي يجب التوصل إليها.

البعد عن التحيز : بمعنى تسجيل الحقائق بطريقة عادلة و موضوعية.

القابلية للقياس الكمي : هي خاصية يجب أن تتحلى بها المعلومات المحاسبية

شكل رقم (1-3) الحاجة إلى التدقيق و علاقتها بإمكان التحقق من البيانات المالية محل التدقيق.

[1] محمد سمير الصبان،1993،مرجع سبق ذكره، ص 30.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

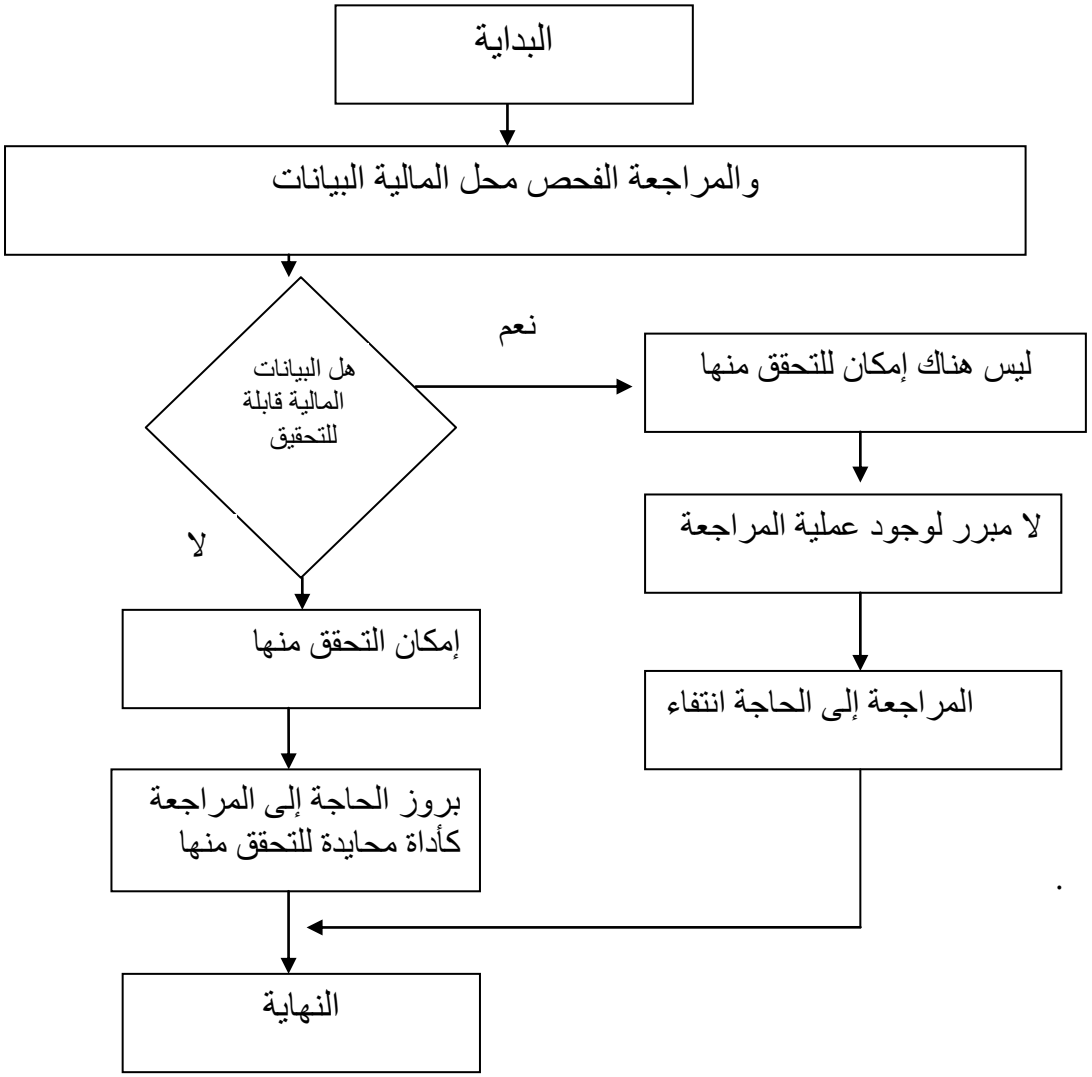

المصدر: نصر صالح محمد، نحو إطار نظري عام للمراجعة، أثره على معاييرها، الطبعة الأولى، منشورات أكاديمية للدراسات العليا طرابلس- ليبيا، 2004، ص 187.

3-2 عدم وجود تعارض حتمي بين مصلحة كل من المراجع الخارجي والإدارة:[1]

هذا الفرض يعني عدم وجود تعارض حتمي (ضروري) و لكن لا يعني استحالته فقد يكون هناك أحيانا بعض التعارض في الفترة القصيرة بين مصلحة كل منهما ، و هو ما يعني ضمنيا وجود قدر من التعاون بين الطرفين يساعد على إنجاز عملية التدقيق بسرعة و بسهولة.

[1] محمد سمير الصبان، مرجع سبق ذكره، ص 30.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-3 خلو القوائم المالية من أية معلومة أخرى تقدم للفحص من أية أخطاء غير عادية أو تواطئية:[1] في حالة حدوث تواطؤ قد لا يكون بإمكان المدقق إكتشاف الأخطاء من خلال القوائم المالية، و بالتالي على المدقق أن يحافظ على نزعة الشك المهني لعله يكتشف تلك التلاعبات من خلال اختيارات أخرى موسعة

3-4 وجود نظام سليم للرقابة الداخلية يبعد احتمال حدوث الخطأ: يرتكز هذا الفرض على أساس نظام سليم للرقابة الداخلية يبعد احتمال حدوث أخطاء مما يجعل من الممكن إعداد برنامج المراجعة بصورة تخفض من مدى الفحص.

وجود هذا الفرض يعمل على جعل عملية التدقيق عادية و عملية من حيث إمكان إستخدام التدقيق الإختياري بدلا من التدقيق الشمل.

3-5 التطبيق المناسب لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها يؤدي إلى سلامة تمثيل القوائم المالية للمركز المالي و نتائج الأعمال :

تعتبر المبادئ المحاسبة المتعارف عليها المعيار المناسب للحكم على سلامة تمثيل القوائم المالية ويعني هذا الفرض أن مدققي الحسابات يستندون إلى المبادئ المحاسبية المتعارف عليها للحكم على سلامة تلك القوائم و نتائج الأعمال و المركز المالي، كما يكون لهم سند لتعزيز رأيهم

3-6 مدقق الحسابات يزاول عمله كمدقق فقط:

هذا الإفتراض لا يمنع المدققين من استخدام معرفتهم في مجال المحاسبة لتقديم أنواع أخرى من الخدمات لعملائهم، و يعني هذا الإفتراض على أن المدققين يجب أن ينظروا للخدمات الأخرى التي يقدمونها لعملائهم أثناء عملية التدقيق على أنها خدمات ذات أهمية ثانوية، كما يعني هذا الإفتراض أيضا أنه يجب أن يوجد تعارض بين و عميله يحول دون استقلال المدقق عن عميله أثناء قيامه بعملية التدقيق.

[1] أحمد حلمي جمعة، المدخل إلى التدقيق و التأكيد الحديث، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان،2009، ص 51.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-7 العناصر والمفردات التي صحيحة في الماضي تكون كذلك في المستقبل:

تستمد هذه الفرضية من أحد المبادئ المحاسبية الذي هو استمرارية نشاط المؤسسة في المستقبل، و إذا اتضح لمدقق الحسابات أن مسيري المؤسسة يديرونها بطريقة رشيدة و أن نظام الرقابة الداخلية سليم فيفترض أن يستمر الوضع كذلك في المستقبل، إلا إذا وجد الدليل على عكس ذلك.[1]

[1] زاهرة توفيق سواد، مراجعة الحسابات و التدقيق ، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر و التوزيع، الأردن،عمان،2009، ص 17.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني : التدقيق الداخلي على ضوء معايير التدقيق الدولية :

توطئة : بصفة عامة تشير معايير التدقيق الداخلي التي أصدرها معهد المدققين الداخليين : IIA إلى حتمية قيام نشاط التدقيق الداخلي بتقييم مدى التعرض للمخاطر المرتبطة بحوكمة الشركات و العمليات و نظم المعلومات المالية و التشغيلية، فعالية و كفاءة العمليات ، حماية الأصول، الإلتزام بالقوانين و اللوائح و العقود.

المطلب الأول: نشأة و تعريف التدقيق الداخلي

1-1 نشأة التدقيق الداخلي :

يعود بداية الإهتمام بالتدقيق الداخلي إلى عام 1941 حيث تم إنشاء معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية، و هذه الخطوة يمكن إعتبارها الخطوة الأساسية في مجال التجسيد المهني للتدقيق الداخلي، حيث ساهم منذ إنشائه في تطوير التدقيق الداخلي واتساع نطاق الانتفاع بخدماته، وقد عمل المعهد على تدعيم وتطوير التدقيق الداخلي عن طريق بذل الجهود المختلفة من أجل المضي قدماً بهذه المهنة، حيث تم في عام 1947 إصدار أول قائمة تتضمن مسئوليات المدقق الداخلي .

وفي عام 1957 تم إدخال تعديلات عليها وفي عام 1964 تم اعتماد دليل تعريف التدقيق الداخلي: على أنه تدقيق للأعمال والسجلات، تتم داخل المنشأة بصفة مستمرة أحياناً، وبواسطة موظفين متخصصين لهذا الغرض ويختلف نطاق وأهداف التدقيق أو التدقيق الداخلي كثيراً في المنشآت المختلفة وقد تتميز وخاصة في المنشأة الكبيرة إلى أمور متعددة لا تتعلق مباشرة بالنواحي المالية.

وتعتبر أهم إنجازات معهد التدقيق الداخلي هي قيامه بوضع مجموعة من معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي ، حيث تم تشكيل لجان عام 1974 لدراسة واقتراح إطار متكامل لمعايير الأداء المهني في التدقيق الداخلي ، وفي عام 1979 انتهت اللجان من أعمالها وقدمت تقريراً بنتائج دراستها وتم التصديق عليها ، وهذه المعايير تم إقرارها من غالبية ممارسي المهنة وروادها ممثلين في معهد التدقيق الداخلي والجهات التابعة له.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما في وقتنا الحاضر أصبح التدقيق الداخلي بالغ الأهمية باعتباره أداة إدارية يمكن الإعتماد عليها في ترشيد العملية الإدارية بمفهومها المعاصر حيث ابتدأ بنطاق و مجال ضيق يقتصر على تدقيق القيود و السجلات المالية ، ثم إتجه بعد ذلك نحو المجالات الإدارية و التشغيلية نتيجة الظروف الإقتصادية.[1]

أما في الجزائر فيمكن القول أن هذه الوظيفة حديثة الاستعمال أو حتى حديثة الإعتراف بها كنشاط لا يمكن الاستغناء عنه ، فلم ينص عليها المشرع الجزائري إلا في نهاية الثمانينات من خلال المادة 40 من القانون التوجيهي للمؤسسات رقم 01/88 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 التي تنص على أنه يتعين على المؤسسات العمومية الاقتصادية هياكل داخلية خاصة بالمراقبة في المؤسسة و تحسين بصفة مستمرة أنماط سيرها و تسييرها[2]، كما أكمل في نص المادة 58 على أنه لا يجوز لأحد أن يتدخل في تسيير المؤسسة العمومية الإقتصادية خارج الأجهزة المشكلة قانونا و العاملة في إطار الصلاحيات الخاصة بها، تشكل كل مخالفة لهذا الحكم تسير ضمنيا و يترتب عنها تطبيق قواعد المسؤولية المدنية و الجزائية المنصوص عليها في هذا الشأن.[3]

1-2 تعريف التدقيق الداخلي :

تعددت التعريفات التي تناولت التدقيق الداخلي ، و يعود ذلك لكون وظيفة التدقيق ويعود ذلك لكون وظيفة التدقيق الداخلي قد شهدت العديد من التطورات في طبيعتها وأهدافها فقد واكب هذه التطورا ت تطور آخر في مفهومها ، وبالتالي أخذ تعريف التدقيق الداخلي في الاتساع من فترة لأخرى ليعكس مفهومها المتطور.

يعرف التدقيق الداخلي بأنه وظيفة تقييمية مستقلة تنشأ داخل التنظيم المعين بغرض فحص وتقييم الأنشطة التى يقوم بها هذا التنظيم".[4]

من الواضح أن هذا التعريف يشير إلى شمول التدقيق الداخلي جميع الأنشطة داخل المنشأة و بالتالي

---

[1] أحمد محمد مخلوف، المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك الأردنية، مذكرة ماجستير، تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر، 2006، ص 47.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 03، القانون01/88 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988.

[3] محمد سمير الصبان و آخرون، الرقابة و المراجعة الداخلية مدخل نظري تطبيقي، الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع،1996، ص 103.

[4] خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 181.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لا يقتصر على النشاط المالي و المحاسبي، كما يشير إلى استقلالية التدقيق الداخلي عن الوظائف الأخرى في المشروع و أنها وظيفة تقييمية.

كما عرفه آخرون بأنه "نشاط يهدف بشكل أساسي إلى مراقبة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية و التأكد من تطبيقها على أرض الواقع، وتقديم الإستشارة للمؤسسة و التوصيات المختلفة من أجل تحسين و تقوية أنظمة الرقابة الداخلية لديها و أنظمة إدارة المخاطر، للمساعدة في تحقيق أهدافها"[1]

- إلا أن تعريف المدققين الداخليين الأمركيين (IAA) يعتبر أهم و أشمل ، حيث عرف التدقيق الداخلي بأنه وظيفة التقييم المستقلة ، التي يتم استحداثها داخل المنظمات الإقتصادية للعمل على فحص و تقييم الأنشطة الإقتصادية و المالية و الإدارية بها، و رفع تقرير بما تم من فحص و تقييم للإدارة العليا للمنظمة لكي تتخذ ما تراه مناسب من قرارات إذ كانت هناك حاجة إلى ذلك.[2]
- بالتمعن في التعريف السابق نجد أنه يتضمن ما يلي :
- **الداخلي :** يعني أن التدقيق الذي يتم إنما داخل المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية عن طريق المدققين الذين تم استخدامهم لهذا الغرض بالمؤسسة.
- **التقييم المستقل :** و يعني أن القائمين بأعمال التدقيق الداخلي ليس عليهم أية قيود أو حدود عند قيامهم بأعمالهم، و ذلك عند إبداء الرأي أو الحكم على ما تم من أعمال التدقيق
- **الاستحداث :** بمعنى وظيفة أو مهمة التدقيق الداخلي لم تكن موجودة عند نشأة مهنة التدقيق أو بدء تنظير علم التدقيق ، بل استحدثت كركن هام من أركان نظام الرقابة الداخلية للمؤسسات
- **الفحص و التقييم :** و هذا المصطلح يوضح طبيعة التدقيق الداخلي، حيث أنه يتم أولا من خلال عمليات البحث عن الحقائق و الوقائع، ثم بعد ذلك تتم عملية التقييم الخاصة بالنتائج تشمل عملية شخصية بحتة تعود على درجة التأهيل العلمي و العملي للمدقق الداخلي.
- **الأنشطة الإقتصادية :** و المقصود بذلك هو خضوع كافة أعمال المؤسسة لأعمال التدقيق الداخلي و تدخل ضمن نطاقها

---

[1] زاهرة توفيق سواد ،مرجع سبق ذكره، ص 87.

[2] عبد السلام عبد الله أبو سرعة، التكامل بين المراجعة الداخلية و الخارجية، دراسة حالة التكامل بين شركة KPMG و إدارة المراجعة الداخلية في بنك اليمن و الكويت، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة مالية و تدقيق، جامعة الجزائر، 2009، ص 41.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-3 وظيفة التدقيق الداخلي و أهدافه :

1-3-1 وظيفة التدقيق الداخلي :

إن زيادة حجم المؤسسات و تعقد الأنشطة التي تقوم بها أدى إلى ضرورة وجود أداة إدارية تقوم بمراقبة و متابعة نظام الرقابة ذاته، فإدارة المؤسسة ترغب في التحقق من أن نظام الرقابة يعمل بصفة مرضية ذلك مهما أحسنت الإدارة التخطيط فإن التنظيم ككل معرضا للخطر إذا كانت الإجراءات الرقابية غير كافية أو لا تنفذ بطريقة سليمة .

فمسؤولية وضع نظام الرقابة الداخلية تقع على إدارة المؤسسة بينما متابعة هذا النظام فيكون من مهام المراجعين الداخليين.[1]

1-3-2 أهداف التدقيق الداخلي:[2]

الهدف من التدقيق الداخلي طبقا لما ولرد في مسؤوليات التدقيق الداخلي الذي أصدره مجمع المدققين بالولايات المتحدة هو : معاونة جميع أعضاء الإدارة العليا في الإجراء الفعلي لمسؤولياتهم عن طريق تزويدهم بتحليلات و تقييم و توصيات و تعليقات مرتبطة بالأنشطة التي تناولها التدقيق.

و ينبغى أن لا يقف دور التدقيق الداخلي موقف الجمود بل يجب أن يتطور مع الزمن لينسجم مع التغيرات التي تطرأ على نشاط المنشأة، فقد حدد أهداف التدقيق الداخلي كما يلي:

- فحص ودراسة وتحليل أنظمة ا لرقابة الداخلية و الضبط الداخلي وتقييم مدى كفايتها وفعاليتها.
- التحقق من وجود أصول المنشأة وصحة تقيدها بالدفاتر وكفاية وسائل حمايتها من الخسائر بكافة أنواعها.
- مراجعة الدفاتر والسجلات وفحص المستندات لاكتشاف الأخطاء والتلاعب ومنع تكرار حدوثها مستقبلا

[1] فتحى رزق السوافري و آخرون، الرقابة و المراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص 74

[2] طارق عبد العال حماد، معايير المراجعة الدولية و الأمريكية و العربية، الدار الجامعية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، الإسكندرية ص 76.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- التحقق من صحة البيانات الحسابية الظاهرة بالقوائم المالية أو التقارير التي تعدها الإدارات المختلفة والإدارة العليا.
- تقييم نوعية الأداء في تنفيذ السياسات المقررة.
- إبداء التوصيات لتحسين أساليب العمل.
- التحقق من مدى مراعاة السياسات الموضوعة والالتزام بالخطط والإجراءات المرسومة.
- تحقيق أكبر كفاية إدارية وإنتاجية ممكنة بتقديم الخدمات لأعضاء الإدارة.

كما يسعى التدقيق الداخلي إلى تحقيق هدفين أساسيين هما :

أ-حماية ممتلكات المؤسسة و مصالحها :[1]

يسعى المدقق الداخلي إلى حماية مصالح المؤسسة و ممتلكاتها من الغش، و الأخطاء و الضياع، و الإنحراف باستخدام إجراءات ملائمة كما أنه يسعى إلى إظهار نواحي الضعف عن طريق فحص دقة البيانات المحاسبية عن طريق التدقيق المالي، و تتضمن فحص كل من النظام المحاسبي و نظام الرقابة الداخلية للتأكد من سلامتها و فعاليتها من حيث التصميم و التنفيذ و اختيار السجلات المناسبة و القوائم المالية و تحقيق عناصر المركز المالي.

ب-البناء و الإصلاح :

عن طريق تقديم توصيات لإجراء التعديلات اللازمة على نواحي النشاط و تعتمد في هذا المجال على قياس و تقييم و تدقيق خطط و سياسات و إجراءات الإدارة عن طريق القيام بتدقيق خاص يتعلق بمختلف نشاطات المشروع و هو ما يعرف بتدقيق الأعمال و الذي يهدف إلى تقييم مدى تخصص قسم أو نشاط معين للبرنامج المسطر من طرف الإدارة لتحقيق الأهداف السابقة التدقيق الداخلي بعدة خدمات في المؤسسة أهمها[2]:

1- خدمات وقائية : هي مجموعة من الإجراءات التي يضعها المدقق الداخلي في المؤسسة لتحقيق الحماية الكاملة للأصول و الممتلكات من السرقة و الإختلاس أو الهدر، و حماية السياسات المختلفة في الشركة من تحريفها أو تغييرها دون مبرر.

---

[1] محمود شوقي عطاالله، دراسات متقدمة غفي المراجعة، مكتبة السباب، القاهرة،1994، ص 205-206.

[2] فتحى رزق السوافري، أحمد عبد المالك محمد، الرقابة و المراجعة الداخلية، الدار الجامعية، الإسكندلرية،2002-2003، ص 35.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- خدمات تقييمية : تتمثل في الأساليب و الإجراءات التي يستخدمها المدقق الداخلي في مجال قياس و تقييم مدى فعالية نظم و إجراءات التي يستخدمها المدقق الداخلي في مجال قياس و تقييم مدى فعالية نظم و إجراءات الرقابة الداخلية المطبقة في المؤسسة و قد يستخدم نفس أدوات المدقق الخارجي بالتعاون معا لتسيير مهنة كل منهما

3- خدمات إنشائية : تتمثل في مساعدة المدقق الداخلي لإدارة المؤسسة في توفير البيانات الملائمة في مجال تحسين الأنظمة الموضوعة داخل الشركة سواء كانت هذه الأنظمة إدارية أو مالية أو فنية.

4- خدمات علاجية : تتمثل في الإجراءات و الأساليب التي يستخدمها المدقق الداخلي في مجال تصحيح أي أخطاء إكتشفها أو التوضيحات التي يتضمنها تقرير التدقيق.

5- و الخاصة بإصلاح أخطاء أو علاج القصور في مختلف نظم المؤسسة

شكل رقم (1-4) أهداف التدقيق الداخلي

هدف الحماية	هدف البناء
▪ حيث يتم القيام بأعمال الفحص و المطابقة بين الأداء الفعلي و المعايير الموضوعية لكل من : ▪ سياسات المؤسسة ▪ الإجراءات المحاسبية ▪ نظم الرقابة الداخلية ▪ سجلات المؤسسة ▪ قيم المؤسسة ▪ أنشطة التشغيل	▪يعني إقتراح الخطوات الازمة لتصبح نتائج الفحص و المطابقة و تقديم النصح للإدارة و على ذلك يعمل المدقق الداخلي بالإضافة إلى تدقيق العمليات الحسابية و المالية على : ▪ التحقق من مدى التزام بالسياسة و الإجراءات و الخطط الموضوعة ▪التحقق من مدى سلامة إجراءات حماية الأصول ▪إقتراح تطوير و تحسين الأداء و الأهداف التي يسعى إليها التدقيق الداخلي

المصدر : فتحى رزق السوافري و أحمد عبد المالك محمد، مرجع سبق ذكره، ص35.

1-4 أنواع التدقيق الداخلي :

هناك العديد من الأنواع التي تندرج تحت إطار التدقيق الداخلي، تتمثل فيما يلي :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-4-1 التدقيق الداخلي المالي:[1]

يتضح لنا من خلال استعراض التطور الحاصل على التدقيق الداخلي أن التدقيق الداخلي المالي يعبر عن المدخل التقليدي في التدقيق الداخلي

كما عرف أنه الفحص المنتظم للعمليات المالية و القوائم و السجلات المحاسبية المتعلقة بها لتحديد مدى الإلتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها و السياسات الإدارية و أية متطلبات أخرى موضوعة مسبقا.

1-4-2 التدقيق الداخلي التشغيلي :

يتضمن التدقيق الداخلي التشغيلي (الشامل) تدقيق الطرق و الإجراءات التشغيلية للمنشأة من أجل تحديد كفاءتها و فاعليتها، و ذلك من أجل تقديم التوصيات لتحسين الإجراءات، و التدقيق التشغيلي غالبا ما يتضمن تدقيق السياسات في المجالات التي يجب أن تعمل بكفاءة من أجل تلبية عمل الشركة (الفاعلية) و تحقيق الأهداف أحسن ما يمكن و بالطرق الأقل هدرا للموارد (الكفاءة)

و حيث يمكن للسياسة أو الإجراء أن يكونا فاعلين و كفيئين ، و لكن على مدار المدى الطويل يمكن أن تكون غير إقتصادية، لذا لا بد من الأخذ بعين الإعتبار ما إذا كانت المنافع المتعلقة بالسياسة أو الإجراء تزيد تكلفتها أم لا.[2]

1-4-3 تدقيق المهام الخاصة :

هذا النوع من التدقيق يتعلق بالمهام التي يقوم بها المدقق الداخلي حسب ما يستجد من موضوعات تكلفه الإدارة العليا القيام بها، و يتفق من حيث الأسلوب أو النطاق مع النوعين السابقين و لكنه يختلف من ناحية التوقيت إذ أنه غالبا ما يكون فجائيا و غير مدرج ضمن خطة التدقيق الداخلي.[3]

المطلب الثاني : ماهية معايير التدقيق الداخلي :

---

[1] يوسف سعيد يوسف المدلل، دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي و الإداري مع دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة و تمويل، الجامعة الإسلامية، غزة،2007، ص 44.

[2] نعيم دهمش، عفاف إسحق أبوزر، الضوابط الرقابيةو التدقيق الداخلي في بيئة تكنولوجيا المعلومات، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس لكلية العلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية،27-28أفريل2005، ص4.

[3] كمال محمد سعد كامل النونوا، مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة و تمويل، الجامعة الإسلاميةن غزة،2009، ص 24.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعتبر معايير التدقيق الداخلي من الإصدارات الرسمية لمعهد المدققين الداخليين الأمريكي و التي وضعت حتى تحكم الممارسة المهنية لهذا الأخير.

2-1 مفهوم معايير التدقيق الداخلي :[1]

لقد عرف معهد المدققين الداخليين (IAA) المعيار بأنه :

إعلان مهني رسمي يصدر عن هيئة معايير التدقيق الداخلي يحدد متطلبات أداء نطاق عريض من أنشطة التدقيق الداخلي و تقييم أداء التقييم الداخلي

كما عرفت معايير التدقيق الداخلي بأنها "المقاييس و القواعد التي يتم الإعتماد عليه في تقييم و قياس عمليات قسم التدقيق الداخلي كما يجب أن تكون وفقا لما تم اعتماده من قبل معهد المدققين الداخليين (IAA) "

و لقد أخذ معهد المدققين الداخليين على عاتقه مهمة تطوير معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها و متابعة تطويرها ومتابعة تطويرها وتحديثها وفقا لمتطلبات ما يستجد من أحداث وتطورات مع مرور الزمن

و تعتبر معايير التدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين،الأكثر شيوعا و تطبيقا في العالم حيث تشكل أدلة إرشادية متكاملة تساعد في ضمان تنفيذ أنشطة التدقيق الداخلي بشكل فعال

2-2 أهداف وضع معايير التدقيق الداخلي:[2]

يتمثل الهدف من وضع هذه المعايير في :

- إزالة الغموض حول دور مسؤولية التدقيق الداخلي، ذلك بتحديد مجال تدخلها و ممارستها
- تحديد مسؤولية و سلطة التدقيق الداخلي بالمؤسسة
- وضع قوانين تنظيمية و تشغيلية لمصلحة التدقيق الداخلي
- ترويج التدقيق الداخلي، ذلك بتطوير خبرة معترف بها، خاصة إذا علمنا أن المدققين الداخليين مرتبطين بالمدققين الخارجيين، و لم يحظوا بالإعتراف مثلهم، لذلك وضعت معايير لتحديد شروط ممارسة مهنة التدقيق الداخلي.

---

[1] محمد سمير الصبان، مرجع سبق ذكره، ص 57.

[2] لطفي شعباني، المراجعة الداخلية مهمتها و مساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة مع دراسة حالة قسم تصدير الغاز التابع للنشاط التجاري لمجمع سونطراك الدورة " مبيعات – مقبوضات "، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر،2003، ص73.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-3 أهمية معايير التدقيق الداخلي :

تكمن أهمية معايير التدقيق الداخلي فيما يلي :

- تعتبر معايير التدقيق ضرورية بالنسبة للمدققين الداخليين لأنها تضع المبادئ الأساسية التي ينتظر منهم أن يلتزموا بها عند ممارستهم لمهامهم بحيث يحققون الهدف من وجودهم.
- تعتبر معايير التدقيق ضرورية بالنسبة للإدارة ، إذ أن وجود معايير مهنية يلتزم بها المدققون الداخليون سيمكن الإدارة من الاعتماد على التأكيدات والتقارير التي يقدمها لها المدققون الداخليون عند أدائهم لوظائفهم في المنشأة.
- وجود معايير مهنية يلتزم بها المدققون الداخليون يعتبر ضرورياً بالنسبة للمدقق الخارجي ليطمئن إلى متانة وكفاءة عمل المدققين الداخليين.
- يتم الاسترشاد بالمعايير عند إعداد المواد التدريبية للمهنيين الجدد.

2-4 اعتبارات وضع معايير التدقيق الداخلي :

يراعي عند وضع معايير التدقيق الداخلي الإعتبارات التالية :

- اختلاف المعلومات المالية التي يتم تدقيقها سواء في شكلها أو في مضمونها من دولة لأخرى، وفقًا لتباين أنظمتها ولوائحها المتحكمة في إعدادها، باختلاف الممارسات المهنية المتبعة.
- استبعدت اللجنة هيمنة تلك المعايير على الأنظمة المحلية المتحكمة في تدقيق القوائم المالية في دولة معينة، وذلك لإضفاء صفة المرونة عليها من جهة وإمكان الحصول علي قبول اختياري على نطاق واسع لتلك المعايير من جهة آخري.
- وجوب العمل بدستور اتحاد المحاسبين الدولي، وإلزام المنظمات الأعضاء في الإتحاد بتطبيق معايير التدقيق الدولية عند وجود تعارض أو اختلاف بين الأنظمة المحلية فيها حول مشكلة معينة.
- تطبيق تلك المعايير على التدقيق المستقل التي تهدف إلى الفحص الفني المحايد للقوائم المالية للمنشأة، أيًا كان شكلها القانوني وسواء تهدف إلى الربح أو غير ذلك.
- إجازة اللجنة تطبيق تلك المعايير على الخدمات الأخرى للمدققين، متى كان ذلك ملائمًا.
- عدم إصدار أي معيار إلا إذا تم إقراره من قبل ثلاث أرباع عدد أعضاء اللجنة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- إصدار المعايير بعد إقرارها بالغة الإنجليزية.[1]

2-5 معايير التدقيق الداخلي:

لما كانت أنشطة التدقيق الداخلي تتم في بيئات ثقافية و قانونية، و تتم كذلك داخل منظمات تتباين في أهدافها و أحجامها و هياكلها التنظيمية، كما تتم من خلال أشخاص داخل و خارج المنظمة و قد تؤثر تلك الفروق على ممارسة أنشطة التدقيق الداخلي في البيئات المختلفة.[2]

فأهم معايير التدقيق الداخلي مقسمة إلى :

2-5-1 المعايير الخاصة:

تهتم هذه المعايير بشخصية المدقق الداخلي، و صفات الإدارة التي اتنفذ عملية التدقيق الداخلي ، و تشمل هذه المعايير أربعة معايير فرعية سيتم شرحها فيما يلي:[3]

أهداف و مسؤوليات و صلاحيات التدقيق الداخلي :

ينص هذا المعيار على أن أهداف و صلاحيات و مسؤوليات أنشطة التدقيق الداخلي يجب أن تكون محددة و مكتوبة في لائحة رسمية تتماشى مع المعايير و يتم الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة.

الاستقلالية و الموضوعية :

وتعنى أن يقوم المدقق بعملة وفي جميع مراحل التدقيق بكل أمانة واستقامة وموضوعية ودون أي تحيز ل جهة معينة وهذا يعني أن يكون المدقق مستقلا من الناحيتين الفعلية والذهنية فهذا مبدأ أساسي في الأداء المهني

[1] كمال محمد سعيد كامل النونو، مرجع سبق ذكره، ص 54.
[2] أحمد حلمي جمعة ،2009، مرجع سبق ذكره، ص34.
[3] كمال محمد سعيد كامل النونو، مرجع سبق ذكره، ص 34.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكفاءة و بذل العناية المهنية الواجبة :[1]

ينص هذا المعيار على أن المدققين الداخليين يجب أن يمتلكوا الكفاءة الازمة و يقومون ببذل العناية المهنية المعقولة عند عملية التدقيق الداخلي، وقد اشتمل هذا المعيار على مجموعة من المعايير الفرعية التالية:

أ - معيار كفاءة المدقق الداخلي:

وتعني الكفاءة أن يتمتع المدققين الداخليين وإدارة التدقيق ككل بالمعرفة والمهارات اللازمة للقيام بمسؤولياتهم، ويجب على مدير التدقيق الداخلي أن يستعين بذوي الكفاءة والخبرة من خارج المنشأة متى ما كان المدققين الداخليين يفتقرون إلى المعارف والمهارات والمؤهلات اللازمة لأداء بعض مهامهم .

ب - بذل العناية المهنية : حيث يجب على المدققين الداخليين بذل العناية والمهارة المتوقعة من مدقق داخلي مختص وخبير في أداءه لأعماله والتعامل مع الأفراد والقدرة علي الاتصال والالتزام بالمعايير المهنية.

برنامج ضبط الجودة و تطوير عملية التدقيق الداخلي: [2]

إن الشطب رقم 8-2-2 من متطلبات الإيزو 9001 إصدار سنة 2000 و الخاص بالتدقيق الداخلي ينص على أنه:

يجب على المؤسسة تنفيذ تدقيق داخلي على فترات مخططة لتحدد ما إذا كان نظام إدارة الجودة :

أ- مطابقا للترتيبات المخططة و متطلبات هذه المواصفة القياسية الدولية و متطلبات ومتطلبات نظام إدارة الجودة المحددة

[1] أحمد حلمي جمعة ،المعايير الأمريكية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، مجلة المدقق، العدد (63-64)،2005، ص10.

[2] محمد فلاق،مداخلة بعنوان التدقيق وعلاقته بضبط الجودة في المؤسسات العمومية الإقتصادية الحاصلة على شهادة الجودة الإيزو،9001، الملتقى الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر الواقع و الآفاق، كلية العلوم الإقتصادية، علوم التسيير، جامعة سكيكدة،يومي 10-11 أكتوبر2010، ص 8.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب–مطبق بفاعلية ويتم المحافظة عليه من خلال تخطيط برنامج التدقيق، مع الأخذ في الاعتبار حالة وأهمية العمليات والأماكن التي سيتم تدقيقها، بالإضافة إلى نتائج التدقيق السابقة .ويجب أن تحدد معايير ومجال ودورية وأساليب التدقيق المتبعة، كما يجب إنشاء إجراء موثق لتحديد المسؤوليات والمتطلبات اللازمة لتخطيط وتنفيذ التدقيق وكذلك تقارير نتائجه والمحافظة على سجلاته

2-5-2 معايير الأداء :

تتعلق معايير هذا القسم بوصف نشاط التدقيق الداخلي، وكيفية تنفيذ وأداء كل عملية أو مهمة من عمليات أو مهام التدقيق الداخلي، بحيث يمكن قياس هذا الأداء، ويشمل هذا القسم على المعايير التالية:

❖ **إدارة أنشط ة التدقيق الداخلي:**

ينص المعيار على أنه" يعتبر مدير التدقيق الداخلي مسؤولا عن إدارة أنشطة التدقيق الداخلي بفاعلية لضمان أنها قد أضافت قيمة إلى المنشأة ، ويشمل هذا المعيار مجموعة من المعايير الفرعية كما يلي[1]:

أ - التخطيط

يستوجب على مدير التدقيق الداخلي وضع الخطط اللازمة للقيام بوظيفة التدقيق الداخلي بهدف تحديد أولويات نشاط التدقيق الداخلي المتفقة مع أهداف المنشأة.

ب - الموافقة على الخطة:

العليا بالإدارة الداخلي التدقيق لوحدة التنفيذي المدير اتصال ضرورة على المعيار هذا ينص

والحصول الخطط على الجوهرية والتغييرات بالخطط لإبلاغها المراجعة ولجنة الإدارة ومجلس

على الموافقة عليها.

ج - التقرير إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا:

[1] كمال محمد سعيد كامل النونو، مرجع سبق ذكره، ص 60.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يعد التقرير الذي يعده المدقق عما قام به من عمل شاملا رأيه في مدى تعبير القوائم المالية عما أعدت من اجله بمثابة وثيقة مكتوبة يقوم فيها المدقق النتائج النهائية لعمله

ومن ثم فان هذا التقرير يكتسب أهمية خاصة في عملية التدقيق ككل حتى إن هناك من يعتقد أن التقرير هو محور عملية التدقيق ذاتها الذي تتم كافة الخطوات الأخرى حوله ولكي تصب فيه في النهاية. [1]

د-التنسيق :

يتوجب على مدير دائرة التدقيق الداخلي التأكد من وجود تنسيق بين أعمال دائرة التدقيق الداخلي والمدقق الخارجي.

هـ -السياسات والإجراءات:

يتوجب على مدير دائرة التدقيق الداخلي توفير تعليمات مكتوب ة توضح السياسات والإجراءات لإرشاد المدققين الداخليين.[2]

- **الرقابة :**

يجب أن تقوم أنشطة التدقيق الداخلي بمساعدة المنشاة على المحافظة على عمليات رقابية فعالة وذل ك من خلال تقييم فعاليتها وكفاءتها والقيام بالتحسين المستمر عليها، وكذلك يجب عليها مراجعة العمليات والبرامج للتأكد من مدى ملائمة النتائج مع الأهداف الموضوعة وذلك لتحديد فيما إذا تم تنفيذ العمليات والبرامج حسب ما خطط لها.[3]

- **التوجيه :**

يجب أن يساهم نشاط التدقيق الداخلي في إدارة المنظمة عن طريق تقييم وتحسين العمليات التي يتم من خلالها:

[1] زاهرة توفيق سواد، مرجع سبق ذكره، ص 102.

[2] كمال محمد سعيد النونو

[3] عرابة الحاج، تجمعدين نور الدين، المراجعة الداخلية كإستراتيجية لإدارة المخاطر في المؤسسة الإقتصادية، جامعة ورقلة، ص11.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تحديد ونقل القيم والأهداف
- مراقبة عملية تحقيق الأهداف
- ضمان المسؤولية
- المحافظة على قيم المنشأة.[1]

تخطيط عملية التدقيق : يتضمن تحديد الإستراتيجية الشاملة للمهمة المتوقعة فضلا عن نطاق الفحص ، إن برنامج التدقيق المستعمل لتنفيذ إجراءاته و عملياته يجب أن يكون على شكل خطة مكتوبة ، و التي تتضمن الدفاتر و السجلات المحاسبية الواجب فحصها و كذلك الوقت المحدد لذلك ، مع إتصاف هذا البرنامج بالمرونة بحيث يكون الهدف الأساسي من التدقيق هو القيام بفحص سليم و ليس مجرد استكمال و إنهاء برنامج التدقيق و تنفيذه الكامل. [2]

أداء أو تنفيذ عملية التدقيق:[3]

أي ينبغي على المدققين الداخلين أن يقوموا بتحديد و تحليل و تقويم و تسجيل معلومات كافية لتحقيق أهداف المهمة التي يتولون القيام بها.

توصيل نتائج التدقيق الداخلي:[4]

ينص هذا المعيار على أنه" يجب على المدققين الداخلين أن يرفعوا تقاريرهم عن نتائج عملية التدقيق الداخلي فور الانتهاء منها".

ويشمل هذا المعيار على أربعة معايير فرعية كما يلي:

أ - معيار التوصيل:

[1] كمال محمد سعيد كمال النونو، مرجع سبق ذكره، ص 62.

[2] محي الدين محمود عمر ، مراجعة الحسابات بين المعايير العامة و المعايير الدولية مع دراسة مقارنة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة و مالية، 2007-2008، ص 46

[3] صفاء أحمد العاني ،محمد عبد الله الغراوي،التدقيق الداخلي في ظل إدارة حوكمة الشركات و دوره في زيادة قيمة الشركة، كايةالإدارة و الإقتصاد، جامعة بغداد، ص 6 .

[4] يوسف محمد جربوع، مرجع ذكره، ص 38.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث يشير المعيار إلى أن التقرير يجب أن يتضمن أهداف عملية التدقيق الداخلي ونطاقها ونتائجها والتوصيات وخطة العمل، وأن يشمل التقرير على الآراء العامة للمدققين الداخليين.

ب - معيار جودة التقارير :

حيث يشير المعيار إلى أن التقارير يجب أن تكون دقيقة وموضوعية ونمطية حتي يمكن فهمها واستيعاب مضامينها بسرعة.

مراقبة تنفيذ التوصيات:[1]

ينص هذ ا المعيار على أنه يحب على مدير التدقيق الداخلي أن يضع نظامًا مناسبًا لمتابعة ومراقبة عملية التصرف في النتائج التي تم إيصالها إلى الإدارة، وعليه أن يقوم بإيجاد آلية للمتابعة والتأكد من أن قرارات الإدارة تنفذ بفاعلية، أو أن الإدارة العليا قد قبلت المخاطر الناجمة عن عدم القيام بأي عمل يتم من خلاله تنفيذ توصيات المدققين الداخليين، والاستجابة لما تضمنته نتائج تقاريرهم.

مستوى المخاطر المقبولة بعد تنفيذ التوصيات:[2]

ينص هذا المعيار على أنه عندما يرى مدير التدقيق الداخلي أن الإدارة قد قبلت شيئًا من المخاطر غير المقبولة أساسًا بالنسبة للمنشأة، عليه مناقشة هذه المسألة مع المدير العام، وإذا لم يجد هذا النقاش نفعًا، فإنه عليهم جميعًا رفع هذه المسألة ومناقشتها مع مجلس الإدارة للحصول على الحل واتخاذ القرار بشأنها.

المطلب الثالث : حقوق و واجبات المدقق الداخلي .

لا شك أن تطور نطاق وأهداف التدقيق الداخلي يتطلب تطورًا موازيًا في السلطات والصلاحيات الممنوحة لشخص المدقق الداخلي والتي تمكنه من أداء وظيفته دون عوائق وبتعاون مع جميع العاملين في المنشأة، حيث تطورت سلطات المدقق الداخلي استنادًا إلى التغيرات التي حدثت في مفهوم التدقيق الداخلي بشكل عام فحين اقتصر المفهوم على تدقيق العمليات المحاسبية والمالية كانت سلطاته لا تتعد ى ذلك

[1] أحمد حلمي جمعة، مرجع سبق ذكره، ص 145.

[2] طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 61.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكان وضعه التنظيمي يقع في الدائرة المالية، وحين حدث التحول إلى تدقيق جميع عمليات المنشأة من عمليات مالية وتشغيلية وحتى على مستوي الإدارة الإستراتيجية امتدت سلطات المدقق الداخلي لتشمل جميع أقسام المنشأة.

وإن نجاح التدقيق الداخلي أو فشلة في تحقيق أهدافه يتوقف على مقدار الدعم الذي يتلقاه من مجلس الإدارة، ولكي يستطيع المدقق الداخلي أن يقوم بمسؤولياته بكفاءة، فمن الضروري أن يتاح له المجال والصلاحيات الكافية للقيام بدورة، وأن يمنح الاستقلالية اللازمة والموارد الكافية، ويجب أن يتم الاتفاق بين مدير التدقيق الداخلي والإدارة العليا على تحقيق هذه المتطلبات وغيرها من المتطلبات الواجب توافرها لتمكينه من القيام بمسؤولياته.

3-1 حقوق المدقق الداخلي: [1]

إن الدور الهام الذي يلعبه المدقق الداخلي في تحقيق الشفافية المالية يجعل له حقوق يتمتع بها ، وتقابلها وجبات علية القيام بها، وفيما يلي بيان لتلك الحقوق .

- حق الإطلاع في أي وقت على دفاتر المنشأة وسجلاتها ومستنداتها وكذلك محاضر جلسات مجلس الإدارة.
- حق طلب البيانات والإيضاحات التي يرى المدقق ضرورتها للمساعدة على القيام بعملة.
- حق تحديد وقت جرد ممتلكات المنشأة والتزاماتها من أجل التأكد من عدالة تصوير البيانات المالية لواقعها.
- حق دعوه الهيئة العامة للانعقاد وذلك في حالات الضرورة القصوى.
- حق الحصول على صورة أو نسخة من الاستفسارات أو البيانات التي يوجهها مجلس الإدارة للمساهمين.
- حق حضور اجتماع الهيئة العامة للمساهمين.

[1] خالد أمين عبد الله،2000، مرجع سبق ذكره، ص 161.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-2 واجبات المدقق الداخلي:[1]

يتم تعيين المدقق الداخلي من قبل إدارة المنشأة، و يعتبر التدقيق الداخلي جزء من النظام الشامل للرقابة الداخلية، كما أن المدقق الداخلي لا ينتمي إلى قسم المحاسبة حيث يقوم هو بنفسه بتدقيق أعمال هذا القسم و رفع التقارير عنه، و يعتمد مدى نطاق حجم عمل المدقق الداخلي حسب ما تمنحه الإدارة من صلاحيات في هذا المجال، و من الواجبات الهامة التي يجب على المدقق الداخلي أخذها بعين الإعتبار هي ما يلي :

- دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية.
- المساعدة في تصميم وتطبيق نظام الرقابة الداخلية لتحقيق الأهداف المرجوة منه
- تقديم الاقتراحات والتوصيات اللازمة لتحسين إجراءات نظام الرقابة الداخلية.
- القيام بدراسات أو مهام محددة تطلبها الإدارة
- القيام بإجراءات معينة يتطلبها نظام الرقابة الداخلية
- القيام بأعباء التدقيق الشامل لتلبية حاجة الإدارة، ويشتمل على تدقيق الالتزام المالي والكفاءة والفعالية في المشروع.
- السرية المهنية

[1] يوسف محمد جربوع، مجالات مساهمة المراجع الداخلي و المراجع الخارجي في تحسين القرارات المالية لمجلس الإدارة وفقا لقواعد حوكمة الشركات و المؤسسات العاملة في قطاع غزة، دراسة تحليلية لآراء المراجعين الداخليين و المراجعين الخارجيين لدى الشركات و المؤسسات العاملة في قطاع غزة، كلية التجارة، قسم المحاسبة،2006، ص 13.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث : التدقيق الداخلي في البنوك التجارية :

تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي من الوظائف المهمة في البنوك لما لها من أثر في تصميم و تطوير نظام الرقابة الداخلية و قياس كفاءة استخدام الموارد المتاحة ، و تدعيم الحوكمة المؤسسية و كذلك المساهمة في تقييم و إدارة المخاطر، مما يعزز فرص الإستغلال الأمثل للموارد وصولا إلى الجودة الشاملة و بالتالي الصمود في وجه المنافسة.

وتعود أهمية التدقيق على أعمال المؤسسات المصرفية واستخدام أكثر الأساليب والمنهجيات الحديثة في التدقيق، للدور المركزي الذي تقوم به المصارف التجارية في الحياة الاقتصادية بالدول المختلفة، وتتسم المصارف التجارية في تأديتها لأعمالها بثلاث سمات مهمة تميزها عن غيرها من المنشآت، و تتعلق هذه السمات بالربحية، والسيولة والأمان، وترجع أهمية هذه السمات إلى تأثيرها الملموس على أوجه أنشطتها المتمثلة في قبول الودائع وتقديم الائتمان والاستثمار في الأوراق المالية.

المطلب الأول : ماهية البنوك التجارية :

ترجع نشأة البنوك التجارية في بدايتها الأولى إلى قيام بعض التجار في أروبا بإيداع أموالهم لدى الصاغة مقابل الحصول على إيصالات بقيمة تلك الأموال مقابل عمولة معينة تدفع للصاغة ، ثم عمد الصاغة إلى تحويل بعض أو كامل الوديعة من حساب إني آخر من أجل الوفاء بالالتزامات القائمة بين المودعين، إضافة إلى تقديم جزء من الودائع لديهم على شكل قروض مقابل حصولهم على فوائد تفوق العمولة التي يدفعونها للمودعين ، و فيما بعد فقد سمح لبعض العملاء بسحب مبالغ تتجاوز قيمة ودائعهم ما يسمى الآن " السحب على الكشوف "، حيث أدى الانخراط في ذلك لإفلاس الكثير من القائمين على قبول الودائع، بعدها تبنت الحكومة إنشاء مؤسسات تعني بذلك، و لذلك فقد تأسس أول بنك حكومي في مدينة البندقية (فينيسا) الإيطالية سنة 1957 و من أقدم البنوك التجارية بنك برشلونة الذي أسس سنة 1401، أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد تأسس أول بنك تجاري سنة 1782، و قد تطورت البنوك إلى أن أصبحت على شكلها الحالي.[1]

1-1 مفهوم البنوك التجارية و دورها في الوساطة المالية :

[1] سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود و البنوك و المصارف المركزية، الطبعة العربية، دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص ص 57-58.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-مفهوم البنوك التجارية:

البنوك التجارية هيكل مؤسسة متخصصة في قبول الودائع المختلفة الجارية و تحت الطلب أو لأجل و تفتح الإعتمادات و تحصل الصكوك المسحوبة من العملاء أو عليهم و تمنع كافة أنواع القروض و تقوم بأية أعمال بنكية أخرى ، و لا تعتبر البنوك التي يكون عملها الرئيسي التمويل العقاري أو الزراعي أو الصناعي أو لا تقبل الودائع تحت طلب البنوك التجارية ، و تمتاز البنوك التجارية عن غيرها هو تخصصها في قبول و خلق الودائع الجارية .

2-دور البنوك التجارية في الوساطة المالية :

يعرف البنك بأنه مؤسسة نقدية تقبل الودائع و تمنح القروض و تقدم خدمات مصرفية متنوعة للعملاء، و بهذا المعنى فإن البنك يتولى مهمة تعبئة الإدخار من الأفراد و الوحدات الإقتصادية المختلفة التي تمثل جهات الفائض و تقديم القروض للوحدات الإقتصادية من الأفراد و شركات و حكومة التي تمثل وحدات العجز في نفس الوقت تقدم البنوك التجارية خدمات حديثة و متنوعة لعملائها تتمثل في تحويل العملات و تقديم استشارات للعملاء و دفع أجور الماء و الكهرباء و إدارة المحفظة المالية بالنيابة عن العملاء و منح البطاقة الائتمانية و خصم الأوراق التجارية كالسندات و الكمبيالات و تحصيل مستحقات العميل و دفع الديون المترتبة عليه.[1]

و لتوضيح دور البنوك التجارية في الوساطة المالية نستعرض الشكل التالي الذي يبين دورة تدفق الدخل القومي :

[1] هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان، البنوك و المصارف و النظرية النقدية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن،2009، ص ص 106،107.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل (1-5) دور البنوك التجارية في الوساطة المالية:

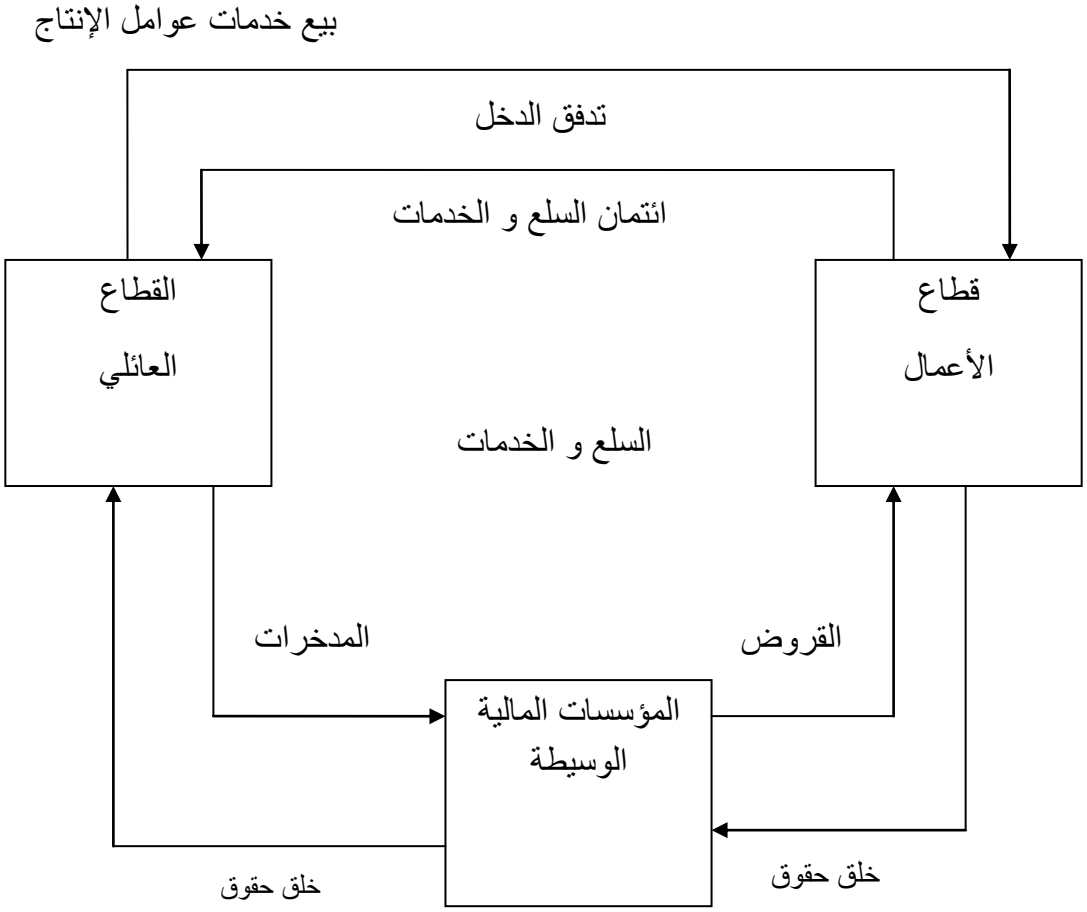

المصدر : هيل العجمي جميل، نفس المرجع ، ص 107

يبين الشكل أعلاه أن القطاع العائلي يبيع خدمات عوامل الإنتاج (العمل و رأس المال و الإدارة و التنظيم) إلى قطاع الأعمال، و مقابل ذلك يتدفق الدخل من قطاع الأعمال غلى القطاع العائلي على شكل أجور و رواتب نظير خدمة عوامل الإنتاج، و قسم من الدخل ينفق لشراء السلع الإستهلاكية من قبل القطاع العائلي، و بالباقي يكون على شكل مدخرات نتيجة للإيداع لدى المؤسسات المالية الوسيطة، فتخلق حقوق للقطاع العائلي على هذه المؤسسات، و لكن هذه المدخرات لا تمكث في المؤسسات المالية الوسيطة و إنما ستتدفق على شكل قروض إلى قطاع الأعمال يتم تقديمها من قبل البنوك التجارية أو عند قيامه بإصدار أسهم و سندات و بيعها عن طريق المؤسسات المالية الوسيطة السوق المالي، و هكذا فإن المؤسسات المالية الوسيطة و منها البنوك تتوسط بين القطاع العائلي الذي يمثل جهة الفائض و بين قطاع الأعمال الذي يمثل جهة العجز المالي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-2 وظائف البنوك التجارية:[1]

- الإحتفاظ بودائع العملاء بالحسابات الجارية -تحت الطلب- و التي تستخدم خلالها الشيكات الحوالات، بطاقات السحب الآلية و بعض بطاقات الإئتمان، بالإضافة إلى الودائع الادخارية و الودائع لأجل.

- القيام بعمليات الإقراض بغرض الإستثمار عن طريق استخدام الودائع مثلا في، منح القروض قصيرة الأجل للعملاء بضمان ما يقدمونه من ضمانات كبضائع و أوراق مالية و أوراق تجارية أو بضمانات شخصية .

- تقديم التسهيلات الإئتمانية لرجال الأعمال و المستثمرين

- أعمال أخرى مثل: تقديم الإستشارات للعملاء و إدارة ثروات العملاء، أعمال الحفظ و التخزين، القيام ببعض الخدمات الخاصة بالأوراق المالية مثل شراء و بيع الأوراق المالية و حفظها و تحصيل الكوبونات نيابة عن العملاء أو دفعها نيابة عن الشركات

- فتح الاعتمادات المستندية و إصدار خطابات الضمان و تمويل التجارة الخارجية

- شراء و بيع العملات الأجنبية و العربية.

1-3 أقسام البنوك التجارية :

إن تنوع النشاطات الاقتصادية من تجارية وزراعية و صناعية و خدماتية الأمر الذي استوجب تخصيص البنوك التجارية في نشاط معين، و على هذا الأساس يمكننا تقسيم البنوك إلى:[2]

1-3-1 البنوك التجارية الغير المتخصصة : هي مؤسسات مالية تقوم بعمليات الإقراض إنطلاقا من جمعها للأموال في مختلف المصادر على شكل مدخرات لتصبح ودائع تتعهد بتسديدها عند

[1] السيد متولي عبد القادر، إقتصاديات النقود و البنوك، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون و موزعون، عمان، ص 58.

[2] فواد توفيق يس، أحمد عبد الله درويش، المحاسبة المصرفية في البنوك التجارية و الإسلامية، دار اليازوري للنشر و التوزيع، عمان،1996، ص ص 8-9.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الطلب أو لأجل، إعادة تقديمها للجمهور الذي يحتاجها في أي نوع من النشاط فهي موجهة لتمويل مختلف النشاطات الإقتصادية و لأجل قصير في أغلب الأحيان.

1-3-2 البنوك التجارية مخصصة : تختص هذه البنوك في تمويل قطاعات معينة في الإقتصاد، و القروض التي تمنحها هذه المؤسسات هي قروض طويلة الأجل تكون مضمونة إما برهون عقارية و صناعية حسب طبيعة القطاع الذي تموله و من أهم أصناف البنوك المتخصصة ما يلي :

أ- **بنوك صناعية :** هي تلك البنوك التي تختص بتقديم الإعتماد و المساعدات للمشاريع الصناعية

ب- **البنوك الزراعية :** يقصد بها البنوك المتخصصة في تقديم المساعدات و القروض للمشاريع ذات الطابع الزراعي

ت- **البنوك العقارية :** تقديم قروض إلى المالكين و شركات الإنشاءات مقابل الحصول على رهن عقاري

ث- **البنوك التعاونية :** تقوم بتقديم خدماتها للجمعيات التعاونية على كافة أشكالها مثل البنوك التعاونية المنبثقة عن المنظمة التعاونية

ج- **البنوك و صناديق التوفير :** و هي التي تقبل المدخرات الصغيرة و تقوم بمنح القروض الصغيرة لجمهور المتعاملين معها من صغار المدخرين و الحرفيين.

1-4 أهداف البنوك التجارية :

للبنوك التجارية أهداف نلخصها فيما يلي [1]:

- تعظيم الربح
- توفير السيولة : على البنك أن يكون مستعدا للوفاء بودائع تستحق عند الطلب في أي لحظة و تلبية إحتياجات المقترضين في الوقت المناسب، و إذ لم تتوفر السيولة فهذا يؤثر على سمعة البنك و يؤدي به إلى الإفلاس

[1] منير ابراهيم الهندي، إدارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 2001، ص 95.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تحقيق الأمان : إن رأس مال البنك التجاري يتصف بالصغر، و هذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للإستثمار، فغن كانت الخسائر قيمتها تزيد عن قيمة رأس المال فقد تلتهم جزء من أموال المودعين و بالتالي إعلان الإفلاس.
- كما أنه للبنوك التجارية أهداف أخرى نذكر منها : نمو الموارد، الحصص في السوق المصرفية، الإنتشار الجغرافي، هيكل العملاء، كفاءة الجهاز المصرفي.

1-5 الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية:

ليس هناك هيكل تنظيمي موحد للبنوك التجارية و يختلف هذا الشكل باختلاف الخدمات التي يقدمها البنك بالإضافة إلى أن حجم البنك يؤثر على شكل التنظيم الذي يتخذه، ويمكن تصور الهيكل التنظيمي لبنك تجاري من البنوك كبيرة الحجم و التي تتنوع خدماتها من خلال تطور الإرادات وهو ما يوضحه الشكل التالي :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل (1-6): الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية

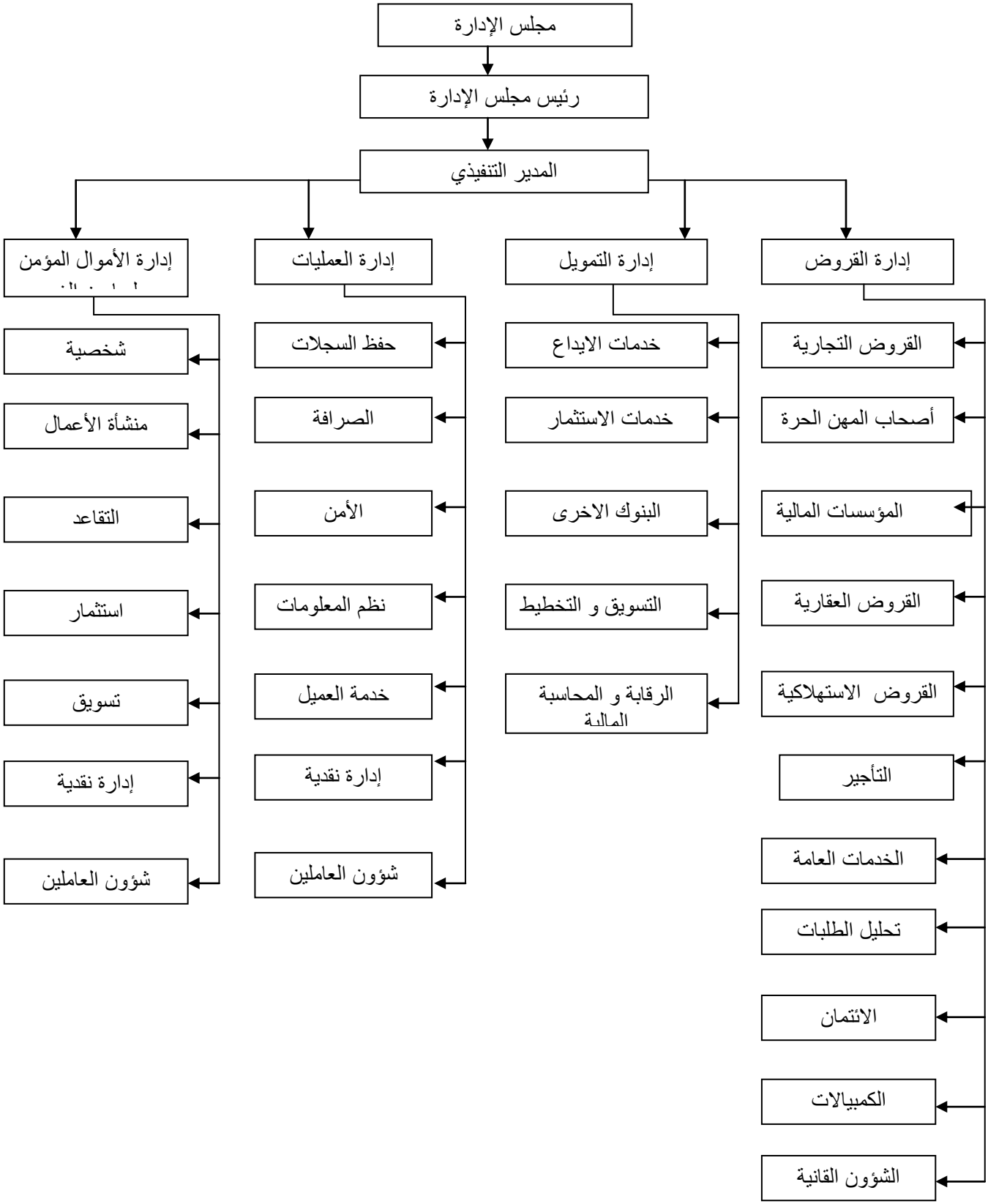

المصدر : عبد الفتاح السلام: محمد صالح حنتوي، المؤسسات المالية، البورصة و البنوك التجارية، ط1، الدار الجامعية ، 1998، ص21.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: أسس و متطلبات التدقيق الداخلي في البنوك:

لتحقيق أهداف عملية التدقيق والرقابة على أعمال المؤسسات المصرفية يتطلب مراعاة الأسس الإدارية والمالية والمحاسبية :

3-1 الأسس الإدارية:

تعتبر الأسس الإدارية التي يستند إليها الأداء المصرفي من الأهمية بمكان؛ لغرض تحقيق أهداف عملية التدقيق الداخلي وذلك من حيث:[1]

- وضوح الأهداف الرئيسة والثانوية للمصرف؛ حيث يسترشد المسؤولين بهذه الأهداف ويعملون على تحقيقها.
- تقسيم العمل حيث يتم من خلاله تحديد م ا ركز التكلفة والمسؤولية وتخصيص عمل معين
- لكل دائرة وقسم؛ وبالتالي تسهيل عملية التدقيق والرقابة.
- تطبيق محاسبة المسؤولية بالاعتماد على تقسيم العمل؛ بحيث يمكن محاسبة المسئول في كل قسم أو دائرة عن أوجه القصور في عمله، بعد إعطاء قد ا رً من السلطة يتناسب والمسؤولية الملقاة على عاتقه.
- تطبيق الإدارة بالاستثناء حيث يتم من خلاله الاهتمام بالقضايا التي تخرج عما يجب أن تكون عليه من خلال إبلاغ المستويات الإدارية العليا بأية تغيرا ت جوهرية تواجه الإدارات التنفيذية الوسطى والدنيا أثناء التنفيذ أو عن أي خلل أو قصور في الأداء الفعلي عن الأداء المستهدف من أجل تحليل الوضع و إيجاد حلول عملية له، بالإضافة إلى مبدأ السرية المهنية الخاص بالعمل المصرفي، ومبدأ حسن المعاملة ومبدأ سرعة التنفيذ.

4-2 الأسس المالية والمحاسبية:

ينبغي على دائرة التدقيق الداخلي مراعاة مجموعة من الأسس المالية والمحاسبية، لتحقيق أهداف

[1] خالد أمين عبد الله،2000،مرجع سبق ذكره، ص 171.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عملية التدقيق والرقابة على أعمال المؤسسات المصرفية، وأهمها [1]:

- مراقبة السيولة وهي تعني احتفاظ المصرف بقدر من ودائع عملائه في صورة نقدية أو شبه نقدية يمكن تحويلها إلى نقدية بشكل سريع جداً وبدون تكاليف إضافية، وذلك بهدف تلبية طلبات عملائه الطارئة، ويتم هذا من خلال إيجاد حالة من التوازن بين حجم النقدية المحتفظ بها وحجم النقدية المستثمرة لأن غياب التوازن يقود إلى المخاطرة.

- توفير الأمان وهو يعني ضمان حقوق عملاء المصرف وجعلها في متناول أيديهم في الوقت الذي يرغبون فيه؛ الأمر الذي يعني وجود علاقة طردية بين الأمان و حجم السيولة، إلا أن ارتفاع درجة الأمان؛ تقود إلى ضياع فرص استثما رية للمصرف؛ لأن النقدية المتوفرة لا يتم استثمارها وبالتالي تقل عائداتها؛ لذلك يجب على إدارة المصرف إيجاد حالة من التوازن بين حجم السيولة المطلوب توفرها، ودرجة الأمان اللازمة.
- تعظيم الربحية ويتحقق هذا المبدأ من خلال متابعة التوازن بين حجم السيولة ودرجة الأمان، وهو يعتمد على أنواع الودائع المتعددة.

المطلب الثالث : دور التدقيق الداخلي في إعداد أنظمة الرقابة و الضبط الداخلي بالبنك:

تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي من الوظائف المهمة في البنك لما لها من أثر في تصميم وتطوير نظام الرقابة الداخلية وقياس وتقييم كفاءة استخدام الموارد المتاحة، لذلك كان لها دور فعال في:[2]

أ .المساهمة في وضع الأنظمة الداخلية التالية ومراجعتها دورياً للتحقق من فعاليتها:

- ❖ نظام مراقبة العمليات والإجراءات الداخلية وفقا لدليل العمليات المعمول به .
- ❖ نظام معالجة التطبيقات المعلوماتية وضمان الأمان
- ❖ نظام إدارة المخاطر والتحكم بها وتقييمها .
- ❖ نظام تقييم جودة الأصول .

[1] محمد صالح سلامة، مفاهيم حديثة في الرقابة الداخلية و المالية، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر و التوزيع، عمان، 2010، ص 15.

2 خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص ص 174-175.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- نظام الإسناد الخارجي .

ب . الجوانب الواجب مراعاتها لدى وضع أنظمة الرقابة والضبط الداخلي:

- واجبات القائمين على إدارة المصرف في مجال الرقابة والضبط الداخلي .
- أسس تحديد المخاطر وتقييمها، لاسيما مخاطر الائتمان والسوق ومعدلات الفائدة والسيولة بالإضافة إلى المخاطر التشغيلية والقانونية والتحول والتعامل مع المخاطر الأخرى.

ح- أساليب تقييم أنظمة الرقابة الداخلية :

بعد قيام المدقق بالفحص والتقييم المبدئي لنظام الرقابة الداخلية ، فإنه يقوم بالدراسة و التقييم التفصيلي لنظام الرقابة الداخلية مركز على الإجراءات الرقابية التي تهدف إلى منع حدوث الأخطاء و المخالفات أو إكتشافها. و في سبيل ذلك يمكن الإعتماد على عدد من الأساليب أهمها:

- أسلوب قائمة الإستبيان
- أسلوب التقرير الوصفي
- أسلوب خرائط التدقيق.

1- أسلوب قائمة الاستبيان:[1]

يعتمد المدقق على استخدام مدخل الإستبيان(و هو عبارة عن التحري و التقصي بطريقة أو بأخرى، عند القواعد و الإجراءات المتبعة فعلا في تنفيذ العمليات)

بغرض توثيق إجابات العميل على الاستفسارات التي يوجهها للعاملين عن إجراءات الرقابة الداخلية على النشاطات و العمليات المختلفة.

و يتم تصميم نموذج الإستبيان بحيث تشير الإجابة (بنعم) إلى مواطن قوة النظام ، و كلمة (لا) إلى مواطن ضعفه،ومن ثم يسهل على المدقق اكتشاف مواطن الضعف من خلال فحص الاستفسارات المقابلة للإجابة بالنفي:

[1] حازم هاشم الآلوسي، مرجع سبق ذكره، ص 242.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- احتمال نقل الإجابات عن قائمة استبيان السنة الماضية، كإجابات لها عن العام الحالي تحت التدقيق
- وضع إجابات بنعم أو لا بصورة روتينية بدون دراسة حقيقية للمشاكل التي تبرزها هذه الأسئلة
- كون الأسئلة الواردة بقائمة الاستبيان هي أسئلة عامة و غير مرنة

2- أسلوب التقرير الوصفي:[1] تبعا لهذا الأسلوب يقوم المدقق –أو مساعيه– بكتابة تقرير وصفي عن الإجراءات المتعلقة بالرقابة الداخلية في تنفيذ العمليات المختلفة، و يتم ذلك عن طريق المقابلات مع المسؤولين و الموظفين، من خلال الملاحظة و الإختيار و الإستفسار، و كذلك عن المستندات و السجلات المحاسبية و غيرها من الوثائق المستخدمة في البنك لذا فإن التقرير الوصفي يصف و يوضح الإجراءات التي تتبع في آداء كل عملية من العمليات التي يقوم بها البنك، في شكل خطوات متتابعة و متكاملة، أو ما يمكن أن يطلق عليه الدورة المستندية و المحاسبية التي تمر بها كافة العمليات و يتميز هذا الأسلوب بوجه عام في التغلب على الإنتقاد الموجه لأسلوب قائمة الاستبيان، و ذلك من خلال استبعاد الإجابة بنعم أو لا ، غير أنه يعاب على هذا الأسلوب بأن هناك صعوبة في تتبع الوصف المطول للإجراءات المتبعة في آداء كل عملية، الأمر الذي يجعلها تتلاءم مع ظروف البنوك.

3- أسلوب خرائط التدفق :[2]

هو تعبير شكلي لنظام أو مجموعة من العمليات المتتالية يتم تصميمها بغرض و صف تدفق العمل و الذي يمكن من خلاله تفهم المدقق لنظام الرقابة الداخلية بشكل جيد. و تساعد خرائط التدفق المدقق على فهم تسلسل العلاقات بين أوجه النشاط المختلفة و ما يتعلق بها من مستندات أخرى في نظام الرقابة الداخلية و بالتالي تحديد مواطن القوة و الضعف لهذا النظام في ضوء أنواع الأخطاء الجوهرية الممكن حدوثها، و إذا كان من الممكن اكتشافها أو تفاديها عن طريق النظام و خرائط التدفق هذه قد تكون موجودة أصلا ضمن النظام الإداري و المحاسبي للبنك، و في هذه الحالة على المدقق دراستها و فحصها و اختبارها، و ذلك يتتبع مسار الإجراءات و المعلومات و اكتشاف أي نقاط ضعف فيها. أما إذا كانت هذه الخرائط غير موجودة ، فعلى المدقق أن يصمم

[1] محمد سمير الصبان، مرجع سبق ذكره، ص 241.

[2] شعبان لطفي، مرجع سبق ذكره، ص 111.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خرائط التدفق بعد أن يكون قد تحصل على وصف كامل لإجراءات الرقابة الداخلية للعمليات و الوظائف المختلفة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلاصة الفصل الأول :

لقد عرفنا من خلال ما تطرقنا إليه أن عملية التدقيق الداخلي هي وظيفة داخلية تابعة لإدارة المؤسسة، تقوم بنشاط رقابي داخلي مستقل، و المتمثل في تطبيق و تنفيذ الرقابة بشكل كفء، و ذلك لتقييم مدى تمشي النظام مع ما تتطلبه الإدارة، و العمل على حسن استخدام الموارد بما يحقق الكفاءة الإنتاجية القصوى، و يجب أن يكون المدققين الداخليين مؤهلين ومتمتعين بالكفاءة العلمية و العملية، و أن يمارسوا مهامهم باستقلالية

و يعتبر التدقيق الداخلي ذو أهمية بالغة في ظل بيئة الأعمال الجديدة و يظهر هذا في تطور المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، بما انعكس على آدائه، فبالإضافة إلى الفحص و التقييم أصبح يقوم بتقييم المخاطر و تقديم الخدمات الاستشارية بما يضيف قيمة للمؤسسة.

في ظل التطورات الحاصلة تواجه البنوك اليوم تحديات لضمان بقائها و تحقيق أهدافها، إذ أضحى التدقيق الداخلي مساعدا لها بصفة خاصة، و للإقتصاد ككل على وجه العموم، كما أنه يساعد المسيرين في اتخاذ قرارات سليمة تساعدهم في إدارة أعمالهم، و هذا من خلال إكتشاف الأخطاء و الفجوات الموجودة من خلال وجود نظام رقابة داخلية فعال و التوصل إلى نتائج و توصيات مقترحة مع الأخذ بها من أجل حماية حقوق الغير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمهيد :

تعتبر الإدارة الفعالة للمخاطر و المتميزة بالكفاءة و السرعة، أمر ذو أهمية بالغة لضمان سلامة عمليات البنك المالية و التحسين من ربحيته، و التي تشمل التعرف على المخاطر و قياسها و متابعتها و إدارتها بشكل منتظم، و يتمثل الهدف الأساسي من إدارة المخاطر في زيادة عوائد البنك بما يتلاءم

مع المخاطر التي تحملها، كما تحتاج البنوك التي تشمل خدماتها العالم أجمع أن تحمي نفسها من المخاطر التي تتعرض لها من جراء تعاملها المالي المتنوع، فهي بهذا الجانب ينبغي أن تمتلك نظام رقابي و تدقيقي محكم يتم من خلاله تلاقي تلك المخاطر و النجاة منها، و بالتالي تقليص الخسائر التي تتعرض لها البنوك إلى أقل ما يمكن أو تلاقي تلك المخاطر و النجاة منها.

و في هذا الفصل سوف نتطرق إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالمخاطر المصرفية و كذا كيفية إدارتها من خلال الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في ذلك

المبحث الأول : عموميات حول إدارة المخاطر

المبحث الثاني : إدارة المخاطر في البنوك

المبحث الثالث : التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر المصرفية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمة :

إن التطورات المتسارعة على صعيد تحرر الخدمات المالية، و ازدياد عملية التطور في التكنولوجيا، تجعل نشاطات البنوك أكثر تنوعا و تعقيدا و تعرضا لكم هائل من المخاطر مما ميزها عن غيرها من القطاعات الاقتصادية ، فالتزايد في استخدام التكنولوجيا على سبيل المثال يجلب معه مخاطر محتملة مثل فشل الأنظمة، أمن الأنظمة والاحتيال الخارجي، ...الخ. ولمقابلة هذا التطور والمخاطر المرتبطة به أصبح من الضروري مراقبة مستوى المخاطر التي تحيط بالعمل البنكي ووضع الإجراءات الرقابية اللازمة للحد من الآثار السلبية لهذه المخاطر وإدارتها بشكل سليم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول : عموميات حول إدارة المخاطر :

يعد موضوع إدارة المخاطر من الموضوعات المهمة التي أخذت تستحوذ على اهتمامات الباحثين و المصرفيين و تشغيل إهتمامهم على المستوى المحلي و العالمي لا سيما في أعقاب الأزمات المالية و المصرفية التي حصلت في كثير من دول العالم حيث من خلال الدراسة و التحليل لهذه الأزمات المختلفة تبين أن من أهم أسبابها تزايد المخاطر المالية و المصرفية التي تواجهها البنوك و المؤسسات المالية هذا من جانبا و ضعف إدارتها من جانب آخر.

المطلب الأول : نشأة و تطور إدارة المخاطر :

لقد بدأ الإتجاه العام للاستخدام الراهن لمصطلح إدارة المخاطر في أوائل الخمسينيات و كانت من بين الموضوعات المبكرة التي أشير فيها للمصطلح مجلة" هارفرد بيزنس ريفيو عام 1956 حيث طرح المؤلف ما ظهر في ذلك الوقت فكرة ثورية وهي أن شخص ما بداخل المؤسسة ينبغي أن يكون مسؤولا عن إدارة مخاطرها. [1]

إن الهدف من هذا المطلب هو تحديد أهم مبادئ برنامج عملي لإدارة المخاطر و يتطلب ذلك

إيجاد تصور لما ينبغي أن يكون مديرا متفرغا للمخاطر في الشركة الكبيرة.

في ذلك الوقت كان يوجد لدى عدد كبير من الشركات الكبرى بالفعل مركز وظيفي يشار له باسم" مدير التأمين ."وتم توظيف مديري التأمين الأوائل على يد المؤسسات العملاقة (شركات السكك الحديدية والصلب) في بداية القرن العشرين .ومع تنامي الإستثمار الرأسمالي في الصناعات الأخرى، أصبح التأمين بندا متزايد الأهمية في ميزانيات الشركات، و بالتدرج تم إسناد وظيفة شراء التأمين كمسؤولية محددة لأخصائيين من داخل الشركة ، و في عام 1929 عقد مشترو التأمين إجتماعا غير رسمي في بوسطن لمناقشة المشاكل ذات الإهتمام المشترك، وفي عام 1931 قامت رابطة الإدارة الأمريكية بتأسيس قسم تابع لها بهدف تبادل المعلومات بين الأعضاء.

و في عام 1932 تم تنظيم مشترو التأمين في نيويورك الذي أصبح فيما بعد معهد أبحاث المخاطرة.

[1] طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر (أفراد،إدارات البنوك، شركات) ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص ص ، 46-47.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و في عام 1950 تم تأسيس رابطة مشترو التأمين القومية ثم تحولت الرابطة لاحقا إلي الجمعية الأمريكية لإدارة التأمين.

لقد حدث الانتقال من إدارة التأمين إلى إدارة المخاطر عبر فترة من الزمن، و سار بشكل متوازي لتطوير علم إدارة المخاطر الأكاديمي ، حيث تواكبت حركة إدارة المخاطر في مجتمع الأعمال

مع حدوث إعادة تقويم لمناهج كليات الأعمال في أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية حيث بدأت كليات الأعمال تضيف مقررات دراسية جديدة تمثلت في إدخال بحوث العمليات و علم الإدارة، الأمر الذي أحدث تحولا من الوصف إلى نظرية القرار المعيارية

و في عام 1975 قررت رابطة مشترو التأمين تغيير إسمها إلى جمعية إدارة المخاطر و التأمين بنشر مجلة اسمها "إدارة المخاطر" كما يقوم قسم التأمين في رابطة إدارة الأمريكية بنشر مجموعة عريضة من التقارير و الدراسات لمساعدي مديري المخاطر، بالإضافة إلى ذلك ، قام معهد التأمين الأمريكي وضع برنامج تعليمي في إدارة المخاطر يتضمن سلسلة من الامتحانات يحصل الناجحون على دبلوم في إدارة المخاطر، وقد تم تعديل المنهج الدراسي لهذا البرنامج في 1973، و أصبح المسمى المهني للمتخرجين من البرنامج " زميل إدارة المخاطر ".[1]

و في الأخير يمكن القول أن إدارة المخاطر نشأت من إندماج بين تطبيقات الهندسة في البرامج العسكرية و الفضائية و النظرية و المالية و التأمين، و مع ذلك فإن كثير من المفاهيم التي نشأت في قاعات الدراسة الأكاديمية ثم نقلها إلى عالم الشركات و تطبيقها فيها.

المطلب الثاني : مفهوم المخاطر، أنواعها و أدوات قياسها.

من المؤكد أن يكون للضغوط في أي مكان في إقتصاد ما ، أثرها على النظام المصرفي، و نتيجة لطبيعة النشاط الاقتصادي للبنوك فإنها تكون معرضة لكثير من المخاطر المحتملة. فالمخاطر جزء لا يتجزأ من طبيعة النشاط المصرفي، حيث تعتبر لصيقة به ، خاصة عندما يتعلق الأمر بمحيط إقتصادي مفتوح و تنافسي. فمصطلح المخاطر بمعناه الواسع يعني خطر الإنحراف المعاكس (المغاير) في النتائج الفعلية عن النتائج المتوقعة، و هذا ما يفسر بأن المخاطر بالمعنى الإصطلاحي يمكن أن يعبر

[1] طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 48.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عنها كتوزيع إحتمالي مع انتشار النتائج المستقبلية حول مستوى التوقع، إن أمكانية تحقيق إنحراف موجب يعبر عن فرصة، فيما يفهم من الحالة المعاكسة (الإنحراف السالب) بأنها مخاطرة .

2-1 مفهوم المخاطر : هناك العديد من التعاريف و الاستخدامات لمصطلح " المخاطر "، غير أنه لا يمكن القول بأن أيا منها تم الإجماع عليه، و لكن ما تشترك فيه التعريفات جميعا هو أن المخاطرة لها سمتان هما :

عدم التأكد: و هو عدم التأكد من حادثة ما ربما تحدث أو لا تحدث

الخسائر : و هي حادثة تنتج عنها خسائر أو أضرار غير مرغوب فيها ، و احتمال وجود عواقب جسيمة في حالة حدوث هذا الحدث.[1]

كما تعرف المخاطر على أنها لحظة وقوع حادث غير مرغوب فيه أو فرصة التعرض للخسارة، أو هو العائد الذي يستلمه المستثمر سنويا أو خلال فترة قادمة و لا يمكن تحديده بدقة نظرا لوجود أكثر من مخرجات أو عوائد محتملة لهذا الاستثمار، و يعد استثمار ذو مخاطر.

و تعرف كذلك أنها فرصة إستلام عائد فعلي غير ما تم توقعه و الذي يعني ببساطة التغيرات في العائد أو مخرجات الاستثمار.[2]

أما على صعيد الصناعة المصرفية، تعرف المخاطر بأنها الانخفاض في القيمة السوقية للمؤسسة بسبب التغيرات في بيئة الأعمال.[3]

مما سبق يمكن القول أن المخاطر هي احتمال تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة و غير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع و هذا ما سوف نتطرق إليه في نقطة الموالية لمعرفة العلاقة بين العائد و المخاطر.

[1] يورك برس، إدارة المشروعات، الطبعة الأولى ، مكتبة لبنان للنشر، بيروت ، لبنان، 2007،ص 88.

2 دريد كامل آل نتبيب، إدارة المحافظ الإستثمارية، الطبعة الأولى،دار المسيرة للنشر و التوزيع،عمان،الأردن،2010، ص 87.

3 حاكم محسن الربيعي،حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك و أثرها في الأداء و المخاطرة، الطبعة الأولى، دار البازوري للنشر و التوزيع، الأردن، 2011، ص 160.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-2 العلاقة بين العائد و المخاطر:

العائد و المخاطر مفهومان مترابطان مع بعضهما البعض و لا يمكن تفسير أحدهما بمعزل عن الأخر، بما أن المخاطر هي درجة تقلب عوائد الإستثمارات فهي لذلك تعتبر دالة للعائد كلما ارتفعت درجة المخاطرة و الشكل التالي يوضح تلك العلاقة حيث يرتفع مستوى العائد على الأسهم على اعتبار أن الإستثمار في الأسهم يولد مخاطر أعلى مقارنة بالإستثمار في السندات في حين يظهر أن الإستثمار في أذونات الخزينة يولد عائد خال من المخاطر. و هذا كما يوضحه الشكل الموالي :

شكل رقم (2-1) العلاقة بين العائد و المخاطرة

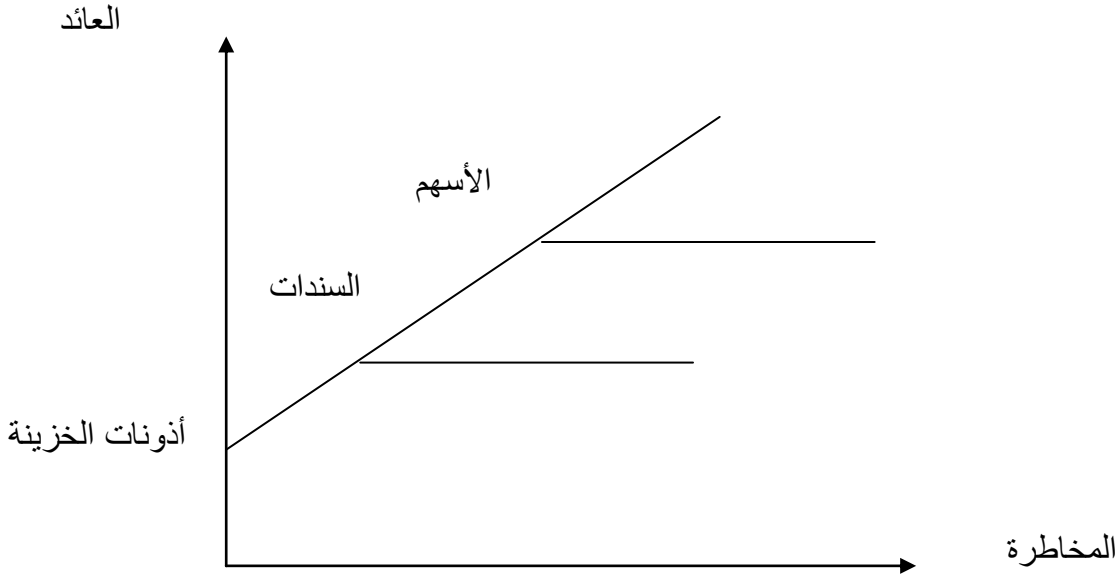

المصدر: مؤيد عبد الرحمان الدوري،إدارة الاستثمار و المحافظ الإستثمارية، الطبعة الأولى، ص 68.

و على الرغم من أن المستثمرين يفضلون عادة الاستثمار في أصول تولد لهم عوائد أعلى من مستوى المخاطر،إلا أنه بشكل عام نجد أن المستثمرين يختلفون فيما بينهم حول قبولهم للعائد و المخاطرة تبعا لتفضيلاتهم للمخاطرة و يمكن تفضيل المستثمر للمخاطرة إلى ثلاث أشكال هي :

1- المستثمر متجنب المخاطر: فيما أن العائد المطلوب من قبل المستثمر يزداد لأية زيادة في المخاطر، لذلك فإن المستثمر المتجنب للمخاطرة سيطلب عائد أعلى لكي يحمي نفسه عند تعرظه لمخاطر أعلى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- المستثمر غير مبالي بالمخاطر: و في هذه الحالة فإن العائد المطلوب من قبل المستثمر سوف لن يتغير عندما ترتفع المخاطر من مستوى معين إلى مستثمر آخر 1x إلى 2 x ، بمعنى أن المستثمر يمكن أن يوظف أمواله في استثمار معين للحصول على عائد متوقع حتى في حالة توقعه ارتفاع درجة مخاطرة ذلك الاستثمار.

3- المستثمر الذي يبحث عن المخاطر: و فيه يكون المستثمر مستعدا لقبول عائد معين مقابل مخاطر أعلى.

و يمكن توضيح تصنيفات تفضيل المستثمرين للمخاطرة في الشكل التالي :

شكل (2-2) تفضيلات المستثمر للعائد و المخاطر

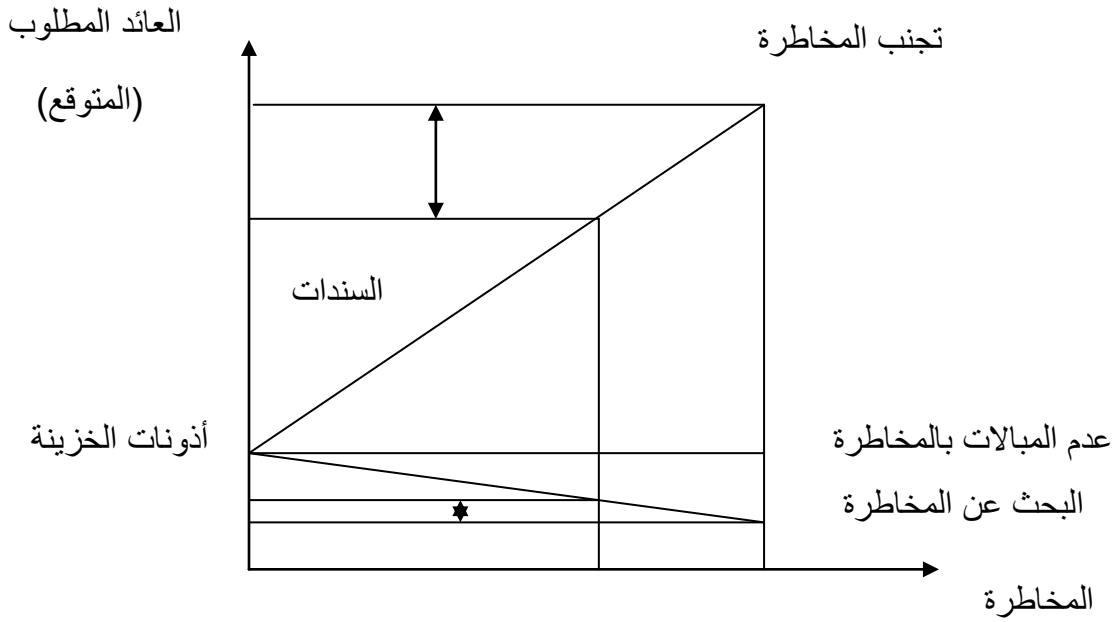

المصدر: مؤيد عبد الرحمان الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 69.

2-3 أنواع المخاطرة المصرفية :

هناك عدة تقسيمات للمخاطر التي يتعرض لها البنك، يمكن حصر أنواع المخاطرة المصرفية على النحو التالي :

أ-المخاطر المالية:

تعتبر المخاطر المالية من أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك، فمن ناحية عملية يجب على البنوك أن تتخلص من المخاطر المالية ما استطاعت إلى ذلك سبيلا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-المخاطر الائتمانية : تعرف المخاطر الائتمانية بأنها مخاطرة أن يتخلف العملاء عن الدفع، أي يعجزون عن الوفاء بالتزاماتهم بخدمة الدين، ويتولد عن العجز عن السداد خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ مقرض إلى الطرف المقابل،و للمخاطر الائتمانية أهمية قصوى من حيث أهمية الخسائر المحتملة.

و المخاطر الائتمانية هي أيضا مخاطر تراجع المركز الإئتماني للطرف المقابل، فمثل هذا الراجع لا يعني التخلف عن السداد، و إنما يعني أن احتمال التخلف عن السداد يزداد، و تقوم أسواق رأس المال بتقييم الموقف أو المركز الائتماني للمنشآت من خلال أسعار الفائدة الأعلى على الإصدارات الدنيا لهذه المنشآت، أو تراجع قيمة أسهمها في ضوء تراجع تقدير وكالات التقييم، و الذي هو عبارة عن تقييم لجودة إصدارات الدين الخاصة بها.[1]

2-مخاطر السيولة : يظهر هذا النوع من المخاطر عندما تكون هناك رغبة عامة مشتركة لمعظم المودعين لسحب ودائعهم من البنك التجاري بشكل مفاجئ لإدارة البنك مما يضطر إدارة البنك إلى بيع بعض موجودات البنك التي كانت تدر عليه دخلا خلال فترة قصيرة و بأسعار منخفضة كما تظهر هذه المخاطرة عندما يمارس عدد كبير من المقترضين حقوقهم في سحب الأموال التي وافق البنك وفقا لإتفاقية الاقتراض بسحب مبالغ بحدود معينة يطلق عليها خط الائتمان، قد يصدف أن يكون هناك عدد كبير من المقترضين يرغبون بالإستفادة من سحب هذه الأموال خلال مدة زمنية قصيرة مما يؤثر سلبا على سيولة البنك.[2]

3-مخاطر السوق : أسفر انخراط البنوك و خاصة البنوك الكبرى في أنشطة التداول التي تعرضها إلى مخاطر السوق، التي يقصد بها الخسائر الناتجة عن الحركات المعاكسة في الأسعار و معدلات السوق المالي (أسعار الأصول و معدلات الفائدة). و تعرف مخاطرة السوق أيضا أنها مخاطرة تعرض البنك للخسارة المالية الناتجة نتيجة للتحركات غير المواتية في الأسعار السوقية. و قد ينشأ التعرض لمثل هذه المخاطر نتيجة لقيام البنك باتخاذ مراكز مضاربة أو نتيجة لممارسة البنك أنشطة صناعة السوق.[3]

---

1 طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 197.

2 أسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية مدخل إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، الذاكرة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 352.

3 حاكم محسن الربيعي، عبد الحسين راضي، مرجع سبق ذكره، ص 181.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- مخاطر أسعار الفائدة:

تعرف بأنها مخاطر تراجع الإيرادات نتيجة لتحركات أسعار الفائدة، وتولد معظم بنود الميزانية الختامية إيرادات و تكاليف يتم ربطها بأسعار الفائدة بواسطة مؤشر، وحيث أن أسعار الفائدة غير مستقرة، لذلك فإن الإيرادات تكون غير مستقرة أيضاً، و أي شخص يقرض أو يقترض يكون معرضاً لمخاطر أسعار الفائدة. فالمقترض الذي يكسب سعرا يكون معرض لمخاطر أن تهبط الإيرادات بهبوط أسعار الفائدة و المقترض الذي يدفع فائدة متغيرة يتكبد تكاليف أعلى عندما ترتفع أسعار الفائدة، و كلا الموقفين فيه مخاطرة لأنهما يولدان إيرادات أو تكاليف مرتبطة بالأسعار السوقية بواسطة مؤشر معين، أما الجانب الآخر للعملية فهو أنهما يتيحان فرصا للكسب أيضا.

5-مخاطر الصرف الأجنبي :

تتمثل مخاطر العملة في ملاحظة تحقق خسائر نتيجة للتغيرات في أسعار الصرف، وتحدث التباينات في المكاسب بسبب ربط الإيرادات و النفقات بأسعار الصرف بواسطة مؤشرات، أو ربط قيم الموجودات و المطلوبات ذات العملات الأجنبية.[1]

ب- المخاطر غير المالية : و تتمثل في

1-المخاطر القانونية :

وهي عبارة عن تلك المخاطر الناتجة عن حدوث التزامات مفاجئة ، وغير متوقعة ، أو انخفاض قيمة أصولها ، وذلك إما بسبب عدم وجود القواعد القانونية ، أو لعدم دقة هذه القواعد حال وجودها ، أو لعدم كفاية المستندات القانونية الموجودة لدى المصرف، أو لدخول أنواع جديدة من المعاملات التي لم تنظم لها قواعد تشريعية بعد .

2- مخاطر التشغيل:

وهي عبارة عن تلك المخاطر المتعلقة بأداء الخدمات أو المنتجات المصرفية المختلفة. وقد تنشأ بسبب وجود ثغرات في نظام الرقابة الداخلية، أو ضعف سيطرة الإدارة على مجريات الأمور في المصرف ،

[1] طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 202.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مما يؤدي إلى حدوث خسائر مالية بسبب الأخطاء أو التأخر في تنفيذ القرارات ، أو عدم الالتزام بقواعد العمل المصرفي كأن يتجاوز موظفو الائتمان السلطات الائتمانية المخولة لهم . كما تشمل مخاطر التشغيل أعطال أو أخطاء في نظام التشغيل الإلكتروني للبيانات والمعلومات. ويتم ضبط مخاطر التشغيل من خلال التحوّط منها سواء بالتأمين ، أو التخطيط الوقائي ضد الطوارىء[1] .

3-مخاطر الاستمرارية:

وتتمثل في احتمال عدم قدرة المصرف في المحافظة على مركزه المالي وحصته السوقية ، بما يضمن استمراريته في أنشطته بربحية مقنِعة .

4- مخاطر العولمة:

تواجه المصارف في ظل العولمة مجموعة من التحديات والمخاطر ، أهمها :

- زيادة حدة المنافسة في ظل تحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية .
- مخاطر إطلاق الحرية لأسعار الصرف والفوائد، ولحركة رؤوس الأموال على الصعيد الدولي
- سرعة انتقال الأزمات المالية ، وهي إفراز طبيعي لحرية المعاملات.

5- مخاطر الإدارة :

وتشمل كلاً من تدني العوامل الأخلاقية، وكذلك تدني المستويات الإدارية القائمة على البنك. وهي لا شك تؤثر بشكلٍ واضح على أرباح البنك، بل قد تؤثر على وجوده في السوق.[2]

6- المخاطر الأخلاقية:

ينشأ هذا النوع من المخاطر من عدم تماثل المعلومات و لكن بعد اكتمال الصفقة، فالخطر الأخلاقي في أسواق المال يتجسد في قيام المقترض بتوظيف الأموال المقترضة في أنشطة و مجالات غير

[1] صادق راشد الشمري، إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية و أثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، دار اليازوري للنشر و التوزيع، عمان، 2013، ص 88.

[2] محمود ابراهيم نور و آخرون، إدارة الإئتمان، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر و التوزيع، عمان، 2012، ص 83

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مرغوبة (غير أخلاقية)، من وجهة نظر المقرض و هو البنك في هذه الحالة، و بالتالي فإن احتمال أن يقوم المقترض بتسديد إلتزامات المالية تجاه البنك قد يتخذ قرارا بعدم منح القرض من الأساس[1] .

7-مخاطر السمعة :

وهي المخاطر الناجمة عن الفشل في التشغيل السليم للبنك بما لا يتماشى مع الأنظمة والقوانين الخاصة بذلك، إذ تعد السمعة عامل مهم للبنك، و إن طبيعة الأنشطة التي تؤديها البنوك تعتمد على السمعة الحسنة لدى المودعين والزبائن و ثقتهم بإدارة البنك بوصفها إدارة مؤتمنة على حماية أموالهم (الودائع) و معاملاتهم التجارية الخاصة.

8- المخاطر التنافسية الإستراتيجية: هي مجموعة المخاطر التي يتعرض لها البنك بسبب تدهور وضعيته الإستراتيجية في السوق لأسباب اقتصادية و اجتماعية وتكنولوجيو و قانونية و سياسية و هذه المخاطر ترتبط ارتباطا مباشرا بمدى اتساق الأهداف الإستراتيجية للبنك، و إستراتيجية أنشطة الأعمال التي توضع لتحقيق الأهداف و الموارد التي تستخدم لتحقيقها[2].

9-مخاطر الالتزام : :

وهي عبارة عن تلك المخاطر الناتجة عن تعرّض البنك لعقوبات جزائية مالية ، أو حرمانه من مزاولة نشاط معين لارتكابه مخالفة قانونية .

10-مخاطر الصيرفة الإلكترونية :

وتنشأ هذه المخاطر بسبب ضعف الكفاءات والخبرات لدى المبرمجين ، والذي يؤدي بدوره إلى انخفاض مستوى الأمان للشيفرة الخاصة بالموقع ، مما يؤدي إلى سهولة اختراق الموقع وارتكاب جرائم الكترونية .

---

[1] أسعد حميد العلي، مرجع سبق ذكره، ص 351.

[2] حاكم محسن الربيعي ، مرجع سبق ذكره، ص ص ، 169-170.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

11-مخاطر الدول :

وتتضمن مخاطر الإقراض الدولي جميع المخاطر المرتبطة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في بلد المقترض ، والتي تؤثر سلباً على القروض غير المضمونة من حكومات دول المقترض.بالإضافة إلى أنها تنشأ عن التزام المقترض بالسداد بعملة مخالفة للعملة المحلية . ويتم ضبط مخاطر الدول من خلال اتباع السياسات اللازمة للتعرف والتحذير من مخاطر الدول ، والحث على الاحتفاظ بالاحتياطات المناسبة ضد مثل هذه المخاطر.[1]

2-4 تقييم المخاطر و قياسها:

2-4-1 تقسيم المخاطر:

تنطوي جميع الجوانب المتعلقة بالبنوك على درجات متباينة من المخاطر كما سبق أن ذكرنا وبالتالي من الخسائر المحتملة. ويأتي على رأس القائمة من حيث حجم المخاطر النشاط الائتماني والالتزام بالقوانين السارية ثم يليها سعر الفائدة والسيولة، وتنتهي القائمة بنظام التشغيل والاستراتيجية واللذين يحظيان بأقل درجة من المخاطر. على أن درجات المخاطر تختلف داخل كل نشاط، فمثلاً ينطوي الائتمان العقاري لأغراض تجارية على مخاطر أكبر من الائتمان لأغراض الإسكان، كما يتضمن التعامل في الأوراق المالية المضمونة برهن عقاري على مخاطر أكبر من الأوراق المالية المضمونة من الحكومة. ويجب عند تقييم مخاطر أنشطة البنك دراسة العناصر التالية:

- التطورات التي تطرأ على الصناعة واتجاهات التكنولوجيا والتشريعات والمنافسة.
- الربحية الحالية والمتوقعة للصناعة الحالية.
-هيكل إيرادات البنك ومدى تقلبه.
- الوضع الاقتصادي والمرحلة الحالية ودورة العمل.
-التوقعات الخاصة بالمستقبل طبقاً لتقارير المؤسسات الدولية ويمكن القول أن الصناعة المصرفية تكون عالية المخاطر عندما تعاني إيرادات شديدة التقلب والتعرض الدائم لتغييرات في النشاط الاقتصادي أو أسعار الفائدة أو التغيرات السريعة في الأسعار أو فنون الإنتاج أو تفضيلات العملاء.

[1] محمود إبراهيم نور و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 83.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على الجانب الآخر، فإن الصناعة المصرفية منخفضة المخاطر لا تخدم كثيراً تدعيم القاعدة الرأسمالية للبنك أو استقرار إيراداته أو سمعته.[1]

رابعا: قياس المخاطر:

يمكن قياس المخاطر بطرق شتى إلا أن علماء الإحصاء اتفقوا أن التباين هو أفضل المقاييس للمخاطر ، فكلما زاد التباين في النتائج المتوقعة لمتغير ما دل ذلك على عدم تجانسها و تشتتها، و من بين المقاييس المستعملة لقياس المخاطر :

1- الانحراف المعياري :

يعتبر الانحراف المعياري من المقاييس الإحصائية المناسبة لتقدير المخاطر التي تحيط بالاستثمارات عموما، و يعكس الانحراف المعياري كنموذج شكل التشت في العوائد المتوقعة لإقتراح ما حول الوسط الحسابي للعائد المتوقع إذ يمثل الوسط الحسابي لذلك العائد المتوقع مدى اتساع منحنى التوزيع الاحتمالي لمعدل العائد المتوقع فكلما كان الانحراف المعياري كمقدار منخفض، دل ذلك على انخفاض درجة المخاطرة التي تحيط بالمقترح الاستثماري، و العكس صحيح فإن ارتفاع قيمة الانحراف المعياري تعكس ارتفاع درجة المخاطرة إذ تزيد هذه القيمة المتوقعة مع اتساع منحنى التوزيع الاجمالي للعوائد المتوقعة.

و يرمز للإنحراف المعياري بـــ : δ

و يحسب الانحراف المعياري باستخدام المعادلة التالية

$$\delta = \sqrt{\frac{\sum_{1=t}^{n} Pi(\mathrm{Xi} - X)^2}{\mathrm{N}}}$$

$X=\sum PiXi/n$ ،

δ : الإنحراف المعياري للإستثمار

Pi : احتمال حدوث العوائد

Xi : العوائد المحتملة للمشروع

[1] طارق راشد الشمري، مرجع سبق ذكره، ص 76

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

n : عدد السنوات

و المنطق التحليلي أنه كلما زادت نسبة الإنحراف المعياري كلما كان الاستثمار في المقترح أكثر خطورة و العكس صحيح ، حيث أن الانخفاض في نسبة الانحراف المعياري تعني الانخفاض في المخاطرة التي يتعرض لها المقترح الاستثماري و لذلك نستنتج أن :

- إذا العائد المتوقع يبتعد كثيرا عن الوسط الحسابي (العائد المتوقع الوسطي) فإن ذلك يعتبر إشارة هامة إلى أن الاستثمار يحمل معه خطورة واضحة
- العائد المتوقع متقارب مع العائد المتوقع الوسطى، فإن ذلك يعني أن الاستثمار أكثر استقرارا و هو بذلك أقل خطورة

كما أنه يمكن حساب الانحراف المعياري (δ) بطريقة أسهل من خلال إيجاد الجذر التربيعي لمتوسط مربع الفرق بين معدل العائد المتوقع في كل سنة مع معدل العائد المتوقع الوسطي (أي الوسط الحسابي) .[1]

2-معامل الإختلاف:

يمكن أن تظهر بعض المشكلات عند استخدام الانحراف المعياري كمقياس للخطر. و لتوضيح هذه الفكرة إفترض أن التوزيع الاجمالي المتوقع لمشروعين Y ، Z ، يأخذ الصورة التي تظهر في الشكل التالي حيث أن العائد المتوقع من مشروع من هو 800 جنيه و الإنحراف المعياري له يبلغ 400 جنيه، و المشروع ص له نفس الانحراف المعياري و لكن عائده المتوقع 3000 جنيه

و هذا كما يوضحه الشكل التالي

شكل (2-3) التوزيع الاحتمالي لإيرادات مشروعين:

[1] حمزه محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 527.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

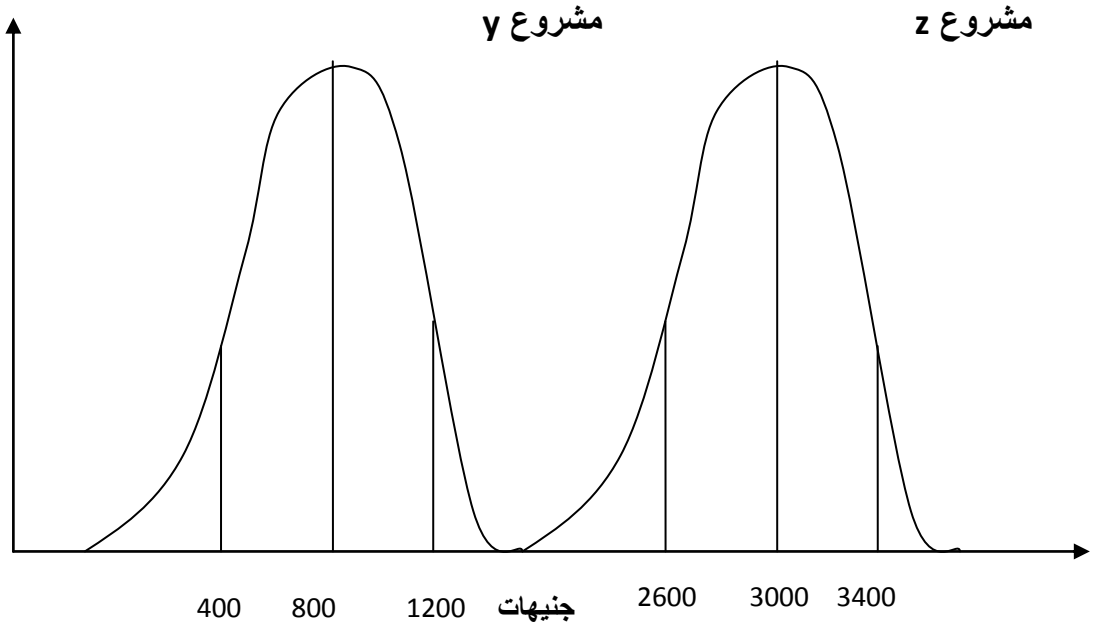

المصدر: محمد صالح الحناوي و آخرون، الإدارة المالية التحليل المالي للمشروعات الجديدة، الاسكندرية، 2009 ، ص 131

و طبقا لمقياس الإنحراف المعياري يتساوى المشروعان في درجة الخطورة و بطبيعة الحال فإن هذه النتيجة غير منطقية حيث أن النسبة المئوية لانحراف العوائد عند الوسط الحسابي لمشروع z و بالتالي يمكن تخصيص درجة خطورة أعلى للمشروع y على الرغم من أن المشروعين يتساويان في الإنحراف المعياري

و يمكن تجنب هذه المشكلة لو استخدمنا – كمقياس للخطر – معامل الاختلاف بدلا من الإنحراف المعياري ، و يتم حساب معامل الإختلاف الذي يرمز له بالرمز **c.v** عن طريق قسمة الإنحراف المعياري (δ) على الوسط الحسابي (القيمة المتوقعة) بالصورة التالية:

$$c.v = (\delta) / x$$

و على هذا الأساس يمكن قياس الخطر للمشروعين y z بالصورة التالية:

$Cv_y = 400/800 = 0.5$, $cv_z = 400/3000 = 0.13$

و يظهر من خلال هذا المثال أنه يفضل استخدام معامل الإختلاف في قياس الخطر في الحالات التي يعطى فيها الانحراف المعياري نتائجها مظللة. و على كل و كما يلاحظ من هذا المثال فإن معامل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإختلاف يستخدم عادة في حالة عدم تساوي القيم المتوقعة لعوائد المشروعات البديلة. بالإضافة إلى ذلك فإن معامل الإختلاف يستخدم عادة في تقييم الخطر في المشروعات الفردية، في حين يستخدم الانحراف المعياري في مقارنة الخطر بين " مجموعة الاستثمار " تمثل كل مجموعة منها عددا من الاستثمارات المنوعة و ينظر إليها كوحدة واحدة.[1]

3- شبه التباين:

هناك العديد من مقاييس المخاطر التي تطرقت إليها الدراسات السابقة و قد اعتبر markowitz أن التباين في توزيع العوائد أحد المقاييس الفعالة لذلك، إلا أن التباين قد واجه العديد من الانتقادات، و في معرض الانتقادات التي وجهت إلى هذا المقياس قال markowitz إنه بالإمكان استعمال ما يشبه التباين الذي يركز على اهتمام المستثمر بتقليل التذبذبات في العوائد ، بينما يبدوا الانحراف المعياري الذي يكون أعلى الوسط الحسابي من الأمور المفضلة لدى المدراء إلا أن الواقع يشير أن الإنحرافات التي تكون أقل من الوسط هي التي تأخذ بالحسبان في عملية اتخاذ القرارات، و من أفضل المقاييس المستعملة لقياس الانحرافات التي تكون أقل من الوسط أو ما يسمى شبه التباين و يحسب باستعمال المعادلة التالية :

$$s.v = \sum p_i = (x_i - x)$$

حيث تشير :

s.v: شبه التباين

x_i: قيم العوائد التي تقل عن القيمة المتوقعة

k : عدد العوائد التي تقل عن القيم المتوقعة

فإذا كان شبه التباين للمشروع أقل يكون المشروع أقل خطورة.[2]

المطلب الثالث : مفهوم إدارة المخاطر و المراحل التي تمر بها

[1] محمود صالح الحناوي،مرجع سبق ذكره،ص 132.

[2] دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص 71.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

باعتبارها علما جديد نسبيا، فقد تم تعريف غدارة المخاطر بطرق متنوعة، إلا أن هناك فكرة واحدة تظهر في كل التعريفات المطروحة تقريبا. إن إدارة المخاطر تتعلق بدرجة أساسية بالمخاطر البحتة وتتضمن إدارة تلك المخاطر . ورغم أن من شان هاتين النقطتين أن تساعد على فهم ماهية إدارة المخاطر إلا أنها لا تصف بدرجة كافية جوهر المفهوم.و يمكن تقديم تعريفات لإدارة المخاطر.

3-1 مفهوم إدارة المخاطر:

هي عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى.[1]

كما تعرف أيضا بأنها مجموعة من الواجبات و الأنشطة الوظيفية التي يبذلها المسؤولين عن المشروع للتحكم في الأخطار التي يتعرض لها و التي من شأنها خلق ظروف آمنة معقولة قبل حدوث الحادث و بالتالي إرساء خطة للتخفيف من الآثار المادية المترتبة أثناء وقوع الخسارة و يهدف حماية المشروع من أ ي خسارة مفاجئة نتيجة لأي ظروف تتعرض لها المنشأة.[2]

و بالتالي فإن إدارة المخاطر هي العملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر، تحديدها، قياسها و مراقبتها، و ذلك للحد من الآثار السلبية الناتجة عن المخاطر و إبقائها في حدودها الدنيا.

3-2 الخصائص المميزة لإدارة المخاطر .

إن بإمكاننا أن نكسب فهما أفضل لوظيفة إدارة المخاطر و موقعها في المنظمة من خلال تمييز إدارة المخاطر عن الإدارة العامة و عن إدارة التأمين.

أ- ما يميز إدارة المخاطر عن الإدارة العامة :

تختلف إدارة المخاطر عن الإدارة العامة من حيث نطاقها . فرغم أن الإثنان يتعاملان مع المخاطر إلا أن نوعية المخاطر التي يتعاملان معهما تختلف، فالإدارة العامة المسؤولة عن التعامل مع كل المخاطر التي تواجه المنظمة، بما في ذلك مخاطر المضاربة و المخاطر البحتة، على العكس نجد

[1] طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 53.

[2] عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 49.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن نطاق مسؤولية مدير المخاطر أضيف، حيث أنه مقصور بالأساس على المخاطر البحتة فقط، أما مديرو العموم يتولون قيادة و توجيه أصول المنشأة و دخلها، و يفوضون لمدير المخاطر مهام و واجبات مرتبطة بالمخاطر البحتة و يصبح مدير المخاطر مسؤولا عن حماية أصول و دخل المنظمة من الخسائر المتبطة بالمخاطر البحتة، و بذلك فإن مدير المخاطر مسؤول عن ذلك القسم من رسالة الإدارة العامة المرتبط أو المتصل بالمخاطر البحتة.

ب- ما يميز إدارة المخاطر عن إدارة التأمين :

مصطلح مدير المخاطر من مصطلح مدير التأمين ، إلا أن المصطلحات غالبا ما يتم استخدامها بدل بعضهما، دون إيلاء اهتمام كبير للدور الفعلي للفرد، و للتفريق بين مدير المخاطر و مدير التأمين، و ينبغي اتباع منهج وظيفي.

و تعني إدارة المخاطر بعد أن نشأت و تطورت إنطلاقا من إدارة التأمين الأكثر ملاءمة لإدارة المخاطر هو المخاطرة البحتة أو الصرفة.

بعبارة أخرى لا يمكن لمدير المخاطر أن يتجاهل تلك المخاطر التي لا يكون الـــامين ضدها ، و المثال الجيد لذلك الخسائر الناتجة عن قيام زبائن المحل التجاري بسرقة البضائع خلسة، فرغم أن هذه النوعية من الخسائر تمثل تعرضا لخسارة بحتة، إلا أن من الممكن يوجه التأمين ضدها على أساس إقتصادي، و لذلك فإدارة المخاطر أشمل من إدارة التأمين من حيث أنها تتعامل مع كل المخاطر التي يمكن التأمين ضدها أو لا يمكن التأمين ضدها و اختيار التقنيات المناسبة للتعامل مع هذه المخاطر[1].

3-3 أهمية إدارة المخاطر :

هناك فرق بين قياس المخاطرو إدارتها بينما يعالج قياس الخطر حجم التعرض لهذه المخاطر، يرجع مفهوم إدارة المخاطر إلى العملية الاجمالية التي تتبعها البنوك لتعريف استراتيجية العمل، و لتحديد المخاطر التي تتعرض لها ، و إعطاء قيم لهذه المخاطر، و لفهم طبيعة المخاطر التي تواجهها و السيطرة عليها. و لقد أدرجت لجنة بازل إدارة المخاطر كأحد المحاور الأساسية لتحديد الملاءة المصرفيةو تماشيا مع هذا بدأت البنوك في انتهاج سياسات لإدارة و استحداث قطاعات متخصصة

[1] طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره،ص ص ، 54،55.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يكون هدفها التحكم في درجات المخاطرة التي تتعرض لها أعمال البنك، و ذلك من خلال قيامها بعدد من الوظائف الهامة نذكر منها :[1]

- تقدير المخاطرة و وضع احتياطات لازمة لمواجهتها بما لا يؤثر على ربحية البنك
- المساعدة في اتخاذ قرارات التسعير
- مساعدة البنك على احتساب معدل كفاية رأس المال وفقا للمقترحات الجديدة للجنة بازل
- ضمان توافق الإطار العام لإدارة المخاطر مع المتطلبات القانونية
- القيام بالمراجعة الدورية و تحديث سياسة الائتمان بالبنك
- تحديد مخاطر كل نشاط من أنشطة البنك و ضمان حسن تحديدها، تبويبها و توجيهها لجهات الاختصاص.
- و الجدير بالذكر أن حسن إدارة المخاطر سيتوجب الالتزام بعدد من المبادئ الأساسية و التي نذكر أهمها على النحو التالي :
- التعريف الدقيق للمخاطر التي تنطوي عليها أنشطة البنك
- الحد من المخاطر بشكل فعال بناءا على قياس دقيق و صحيح للمخاطر، و تقييم الإجراءات و الطرق و الأدوات، من خلال إطار سليم للمراقبة و المتابعة
- بنية تنظيمية و بشرية مناسبة.

3-4 مراحل عملية إدارة المخاطر :

إدارة المخاطر هي عملية منتظمة تتضمن الأفعال و الممارسات اللازمة لتعريف المخاطر و تحليلها و معالجتها و توثيقها و تتكون إدارة المخاطر من أربعة مراحل متتابعة هي :

- مرحلة التخطيط للمخاطر
- مرحلة تقييم المخاطر و تمر هذه العملية بمرحلتين تحديد المخاطر ثم تحليلها
- مرحلة معالجة المخاطر
- مرحلة الرقابة على المخاطر

[1] ابراهيم رباح ابراهيم المدهون، دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العامة في قطاع غزة، مذكرة ماجستير، جامعة غزة-فلسطين، تخصص محاسبة و تمويل، 2011، ص 39.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و هذه المخاطر موضحة في الشكل التالي:

شكل رقم(2 – 4)مراحل عملية إدارة المخاطر

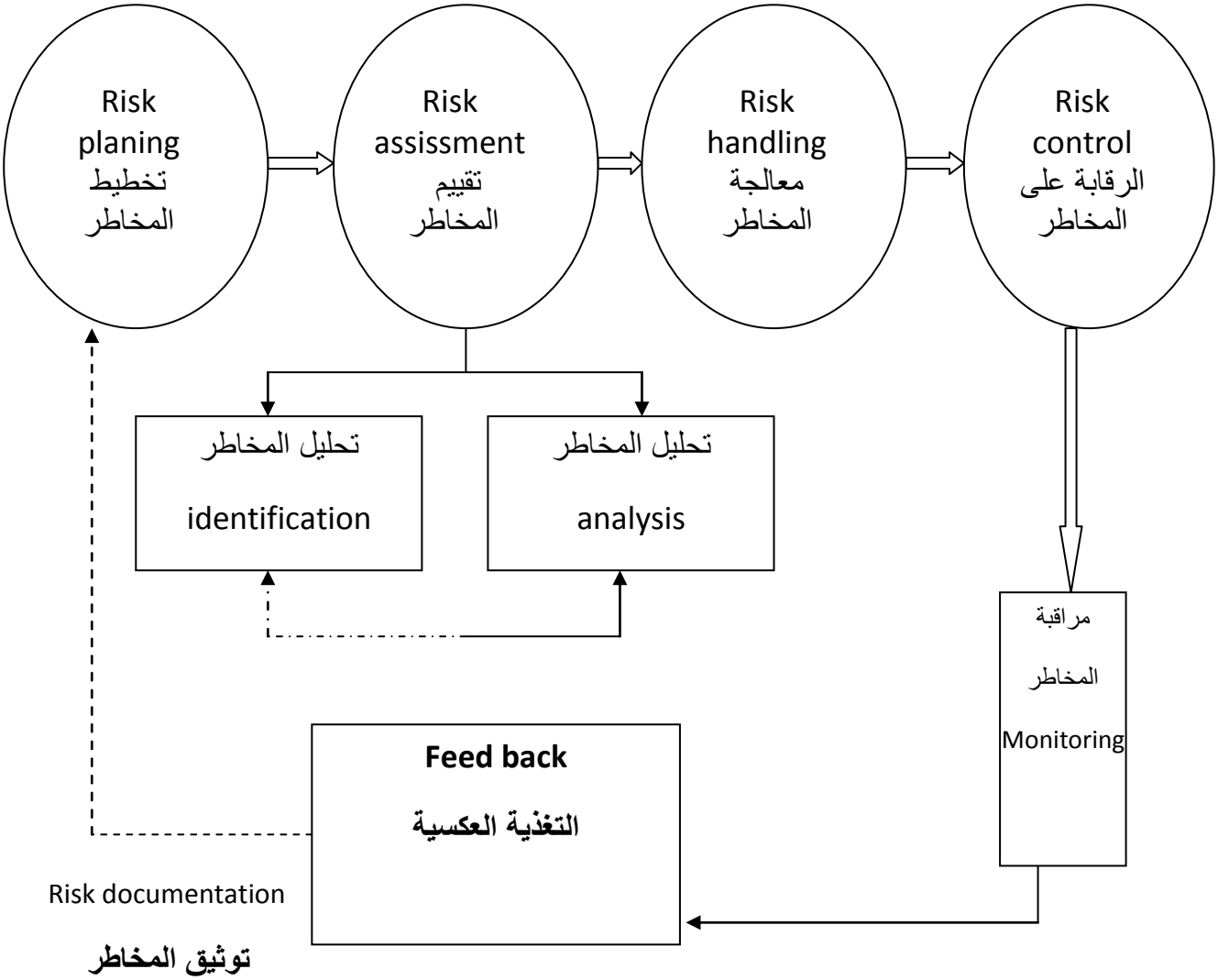

المصدر : موسى أحمد خير الدين ، إدارة المشاريع المعاصرة ، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان الاردن، 2012، ص 219.

يوضح الشكل أعلاه المراحل التي تمر بها عملية إدارة المخاطر، حيث تكمن المرحلة الأولى في تخطيط المخاطر ثم تليها مرحلة تقييم المخاطر التي تنقسم بدورها إلى مرحلتين الأولى تحليل المخاطر و الثانية تحدد المخاطر، أما المرحلة الثالثة تأتي مرحلة معالجة المخاطر و في الأخير تأتي مرحلة الرقابة على المخاطر .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني : إدارة المخاطر في البنوك

مما لا يخفى على أحد أن قطاع البنوك يحتل مكانا متميزا داخل القطاع المالي، فالبنوك من أقدم المؤسسات المالية و أكثر انتشارا، فضلا عن صلتها المباشرة بنظم المدفوعات، و بالتالي حركة النقود في الدولة والتي تمثل المحرك الأساسي لعجلة النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يجعل هذه البنوك من أكثر المؤسسات المالية تعرضاً للمخاطر، نظراً لأنها لا تتعامل مع قطاع بعينه وإنما تتعامل مع النقود إقراضاً واقتراضاً، وبهذا فهي تتعامل مع مختلف المقترضين من مختلف القطاعات مما يستوجب الإحاطة بظروف المقترض الشخصية وكذلك ظروف ومخاطر القطاع ولأن النقود كقوة شرائية عامّة تتأثر بأوضاع الاقتصاد المحلي والعالمي فإن المخاطر التي تتعرض لها البنوك ليست مخاطر قطاع أو صناعة محددة بل هي مخاطر الاقتصاد في مجموعه محلياً وعالمياً.

ولذلك لم يعد النشاط المصرفي يعمل على تلافي المخاطر، بل أصبح لزاماً عليه أن يتعامل معها، و هكذا بات هذا النشاط في الآونة الأخيرة يعرف بفن التعامل مع المخاطر و ليس تجنبها.

المطلب الأول: المقومات الأساسية لإدارة المخاطر في البنوك

إن إدارة المخاطر لكل مؤسسة مالية يجب أن تشمل على العناصر الرئيسة التالية:

1-1 رقابة فاعلة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا:

تتطلب إدارة المخاطر إشراف فعلي من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا ويجب على مجلس الإدارة اعتماد أهداف واستراتيجيات وسياسات وإجراءات إدارة المخاطر التي تتناسب مع الوضع المالي للمؤسسة، وطبيعة مخاطرها، ودرجة تحملها للمخاطر، ويجب أن يتم تعميم تلك الموافقات على كافة مستويات المؤسسة المعنية بتنفيذ سياسات إدارة المخاطر.

كذلك على مجلس الإدارة التأكد من وجود هيكل فعال لإدارة المخاطر لممارسة أنشطة المصرف، بما في ذلك وجود أنظمة ذات كفاءة لقياس ومراقبة حجم المخاطر والإبلاغ عنها والتحكم فيها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما الإدارة العليا فيجب أن تقوم بشكل مستمر بتنفيذ التوجيهات التي أقرها مجلس الإدارة، كما أن عليها أن تحدد الصلاحيات والمسؤوليات المتعلقة بإدارة ومراقبة المخاطر والإبلاغ عنها .كذلك ضرورة التأكد من استقلال القسم المكلف بإدارة المخاطر عن

الأنشطة التي تؤدي إلى نشوء المخاطر وأن يتبع مباشرة لمجلس الإدارة أو الإدارة العليا خارج نطاق الإدارة المكلفة بالأنشطة التي تؤدي إلى نشوء المخاطر وإلى جانب ذلك، يجب توفر القوانين والمعايير الواضحة الخاصة بالمشاركة في المخاطر، وذلك بالأخذ في الاعتبار حدود المخاطر، ودرجة التعرض لمخاطر الأطراف الأخرى

1-2 كفاية السياسات والحدود:

على مجلس الإدارة والإدارة العليا العمل على ضرورة أن تتناسب سياسات إدارة المخاطر مع المخاطر التي تنشأ في المصرف .كذلك ضرورة العمل على إتباع إجراءات سليمة لتنفيذ كافة عناصر إدارة المخاطر بما في ذلك تحديد المخاطر، وقياسها وتخفيفها ومراقبتها والإبلاغ عنها والتحكم فيها .ولذلك يجب تطبيق سياسات ملائمة، وسقوف وإجراءات وأنظمة معلومات وإدارة فعالة لاتخاذ القرارات و إعداد التقارير اللازمة بما يتناسب مع نطاق ومدى وطبيعة أنشطة البنوك

1-3 كفاية رقابة المخاطر وأنظمة المعلومات:

إن الرقابة الفعالة لمخاطر المصرف تستوجب معرفة وقياس كافة المخاطر ذات التأثير المادي الكبير وبالتالي فإن رقابة المخاطر تحتاج إلى نظم معلومات قادرة على تزويد الإدارة العليا ومجلس الإدارة بالتقارير اللازمة بالوقت المناسب حول أوضاع المصرف المالية، كما يجب أن تنسجم درجة تعقيد أنظمة المعلومات مع حجم البنك ودرجة التقنية في نشاطاته .مع إعداد تقارير إدارية تتعلق بنشاطات رقابة الخطر، وتشمل هذه التقارير تقارير يومية أو أسبوعية حول وضع الميزانية والأرباح والخسائر، و قائمة بالديون تحت الم ا رقبة وقائمة بالقروض المستحقة وغيرها .لذلك يتوقع أن يكون لدى المصرف أنظمة معلومات تمكنها من تزويد الإدارة العليا بكافة التقارير اللازمة حول حجم المخاطر التي يتعرض لها البنك

1-4 كفاية أنظمة الضبط:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن هيكل وتركيب أنظمة الضبط في البنك يجب أن يكون حاسما بالنسبة لضمان حسن سير أعمال البنك على وجه العموم وعلى إدارة المخاطر على وجه الخصوص .إن إنشاء واستمرار تطبيق أنظمة رقابة الضبط بما في ذلك تحديد الصلاحيات وفصل الوظائف هي من أهم وظائف إدارة البنك، وتعتبر مهمة فصل الوظائف الركيزة الأساسية في موضوع إدارة المخاطر، وفي حالة عدم وجود مثل هذا الفصل فإن مصير ومستقبل البنك سيكون مهدد بالمخاطر وربما بالفشل.

مما سبق يتبين ضرورة متابعة المخاطر التي تتعرض إليها البنوك، ومدى الحاجة إلى وجود إدارة مستقلة لإدارة المخاطر، فلا يمكن أن يتجنب البنك المخاطر و إنما يمكنه التحكم بها وإدارتها بما يخدم مصلحة العمل والمحافظة على استمرارية، على أن تتناول مهام إدارة المخاطر عمليات التنسيق بين كافة الإيرادات في المصرف لضمان توفير كافة البيانات حول المخاطر، وتحديد المسؤوليات والتأكد من صحة هذه البيانات والمعلومات و استمرارية تدفقها للمساعدة في إعداد

تقرير المخاطر.[1]

المطلب الثاني: مبادئ إدارة المخاطر في البنوك:

إن أي عمل مصرفي مهما كانت البيئة التي يعمل فيها بأنه يحمل في طياته الكثير من المخاطر لكونه يتعامل بالاقتراض و منح الائتمان، و المخاطر لها جانبان أحدهما احتمالية حدث ما ، أما الآخر فهو مقدار أو حجم النتائج السلبية للمخاطر، ينبغي مبدأ الحيطة و الحذر الذي يعد الأساس الذي عليه مبدأ إدارة المخاطر، إذ أدت الإفلاسات و الإخفاقات و الأزمات المصرفية المتكررة في السنوات الماضية إلى تأكيد أهمية وجود مبادئ عامة، و تعد مبادئ إدارة المخاطر بمثابة عملية يتم من خلالها التحديد و القياس و المتابعة و المراقبة للمخاطر التي يواجهها البنك :

1- تقع مسؤولية إدارة المخاطر بشكل أساسي على عاتق مجلس الإدارة لكل بنك،إذ يعد مسؤول أمام المساهمين عن أعمال البنك، عموما يستوجب فهم المخاطر أي :

- أن العائد المتوقع يتناسب مع درجة الخطر
- أن تخصيص رأس المال و الموارد يتناسب مع مستوى الخطر
- إن القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر واضحة و سهلة الفهم

[1] إبراهيم رباح ابراهيم المدهون، مرجع سبق ذكره، ص ص ، 42-43.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- التأكد من أنها تدار بشكل فعال و كفء

2- أن تكون لدى كل بنك لجنة مستقلة تسمى "لجنة إدارة المخاطر" تشمل في عضويتها بعض المسئولين التنفيذيين بالبنك، ويناط بهذه اللجنة مسئولية تحديد ووضع سياسات إدارة المخاطر استنادا إلى استراتيجية المخاطر والاستراتيجية العامة للبنك التي يضعها مجلس الإدارة ، مع الأخذ في الاعتبار أسلوب الحيطة والحذر وعدم التركيز على نوع واحد من المخاطر.

3- على مجلس الإدارة إقرار استراتيجية إدارة المخاطر، وتشجيع القائمين على الإدارة على قبول وأخذ المخاطر بعقلانية ، في إطار هذه السياسات، والعمل على تجنب المخاطر التي يصعب عليهم تقييمها.

4- إنشاء إدارة متخصصة تتولى تطبيق سياسات إدارة المخاطر، وتقع على عاتقها المسئولية اليومية لمراقبة وقياس المخاطر للتأكد من أن أنشطة البنك تتم وفق السياسات والحدود المعتمدة، وتكون تلك الإدارة مسئولة أمام لجنة إدارة المخاطر.

5- يتم تعيين مسئول مخاطر لكل نوع من المخاطر الرئيسية التي يواجهها كل بنك ، وخاصة مخاطر الائتمان والسوق والسيولة ، ويشترط أن تكون لدى كل منهم الدراية الكافية والخبرة في مجال عمله وفى مجال خدمات ومنتجات البنك ذات العلاقة بالمخاطر المتعلقة بنشاطه.

6- ضرورة وجود منهجية ونظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر لدى كل بنك ، وذلك لتحديد مستوى كل نوع من المخاطر التي يمكن قياسها وبشكل دقيق لمعرفة وتحديد تأثيرها على ربحية البنك و ملاءمته .

7- لابد من تقييم أصول كل بنك وخاصة الاستثمارية منها على أساس القيمة العادلة ، إن وجدت، أو سعر السوق أو السعر الذي يتم تحديده باستقلالية عن المتعاملين في حالة عدم توافر سعر السوق ، وذلك كمبدأ أساسي لقياس المخاطر المصرفية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

8- ضرورة استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر، توفر بشكل دوري وفى الوقت المناسب معلومات مالية تفصيلية وشاملة ودقيقة عن المخاطرالتى يواجهها البنك.

9- الاحتفاظ كتابيا بكافة التفاصيل المتعلقة بطريقة عمل أنظمة المعلومات وطريقة معالجة المعلومات ، ومراجعتها بشكل دوري للتحقق من توافقها مع المعلومات المستخرجة من الأنظمة المعلوماتية.

10- ضرورة وجود وحدة مراجعة داخلية مستقلة بالبنوك تتبع مجلس الإدارة بالبنك مباشرة ، وتقوم بالمراجعة على جميع أعمال وأنشطة البنك بما فيها إدارة المخاطر.

11-وضع ضوابط تشغيلية فعالة وحازمة في جميع قطاعات البنك مثل الفصل بين الوظائف والمهمات ووجود آلية لتتبع سلسلة الإجراءات أو المعاملات.

12- وضع ضوابط أمان لجميع الأنظمة المعلوماتية الرئيسية لكل بنك من أجل الحفاظ على صحة وسلامة وسرية المعلومات ولمزيد من الأمان يتعين مراجعة جميع الأنظمة الرئيسية من قبل أطراف أخرى خارجية من ذوى الاختصاص.

13- وضع خطط للطوارئ ، معززة بإجراءات وقائية ضد الأزمات ، يتم الموافقة عليها من قبل المسئولين ذوى العلاقة، وذلك للتأكد من أن البنك قادر على تحمل أي أزمة أو تعطل في الأنظمة أو أجهزة الاتصالات، على أن تخضع هذه الخطط للاختبار بشكل دوري.

14- على المؤسسات المالية و البنكية إتباع إجراءات سليمة لتنفيذ كافة عناصر إدارة المخاطر بما في ذلك تحديد المخاطر و قياسها و تخفيضها و مراقبتها و الإبلاغ عنها و التحكم فيها و تقتضي هذه الإجراءات الاحتفاظ برأس المال كاف للوقاية من المخاطر التي يتم تحملها

15- تطبيق سياسة ملائمة و اجراءات و أنظمة معلومات و إدارة فعالة لإتخاذ القرارات و إعداد التقارير الداخلية عن المخاطر بما يتناسب مع نطاق و مدى و طبيعة أنشطة تلك المؤسسات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

16- التأكد من وجود نظام رقابة كاف يشمل إجراءات مناسبة للمراجعة و المطابقة بحيث تكون :

- إجراءات الرقابة مطابقة لإتفاقية بازل
- مطابقة للسياسات و الإجراءات التي تفرضها السلطات الاشرافية و مؤسسات النقد و السياسات و الاجراءات الداخلية لتلك المؤسسات
- أن تراعي سلامة إجراءات إدارة المخاطر

17- التأكد من جودة و دقة وقت تقارير الإبلاغ عن المخاطر المقدمة المعتمدة لإعداد التقارير كما يجب على تلك المؤسسات أن تكون مستعدة لتقديم المعلومات الاضافية و الطوعية اللازمة لتحديد المشكلات المستجدة و التي يحتمل أن تؤدي إلى نشوء مخاطر إنعدام الثقة و يجب أن تبقى المعلومات الواردة في التقرير سرية و أن يتم الإفصاح عنها للجمهور.

18- الإفصاح عن المعلومات لأصحاب حسابات الإستثمار بصورة ملائمة و منتظمة كي يتمكن أصحاب هذه الحسابات من تقييم المخاطر المحتملة لاستثماراتهم و العوائد عليها من أجل حماية مصالحهم عن اتخاذ القرارات و تستخدم لهذا الغرض المعايير الدولية المعمول بها لإعداد التقارير المالية و المراجعة و التدقيق[1].

المطلب الثالث : النظم و الشروط الموضوعة من طرف لجنة بازل :

3-1 ماهية لجنة بازل :

يعتبر رأس مال البنك أكثر المصادر للحماية من المخاطر لأنه يمكن تطبيق معايير رأس المال بصورة موحدة على المؤسسات و التشريعات المختلفة ، و ذلك أن رأس المال المطلوب له دور

[1] صادق راشد الشمري، مرجع سبق ذكره،ص 47.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في مواجهة مخاطر الأصول و استقرار البنوك و بناء الثقة، خاصة في حماية الأزمات المحتملة و الفعلية. [1]

و من هذا المنطلق تأسست لجنة بازل للرقابة البنكية في نهاية عام 1974 و هي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية إتفاقية دولية و إنما أنشأت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية لمجموعة الدول الصناعية العشر فهي مؤلفة من كبار ممثلي سلطات الرقابة المصرفية و الدول الصناعية حيث تتألف اللجنة من 11 بلد: باجيكا، كندا ، فرنسا ، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، ثم انضمت بعد ذلك لكسمبورغ و اسبانيا و أصبح العدد 13، و عادة ما تجتمع اللجنة في مقر بنك التسويات الدولية للرقابة أربع مرات سنويا، و يساعدها عدد من فرق العمل من الفنيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك، و قد تم إنشاء هذه اللجنة بعد أزمة البنك الألماني هبستات و البنك الأمريكي فرنكلين franklin

غرضها الأساسي هو تحسين مستوى الرقابة المصرفية بين البنوك و ذلك في ثلاث جوانب هي[2] :

- فتح مجال الحوار بين البنوك المركزية للتعامل مع مشكلات الرقابة البنكية.
- التنسيق بين السلطات الرقابية المختلفة و مشاركة تلك السلطات مسئولية مراقبة و تنظيم تعاملها مع المؤسسات المالية الأجنبية بما يحقق كفاءة و فاعلية الرقابة البنكية
- تحفيز و مساعدة نظام رقابي معياري يحقق الأمان للمودعين المستثمرين و الجهاز البنكي، و يحقق الإستقرار في الأسواق المالية العالمية

على الرغم من أن توصيات اللجنة لا تتمتع بأي صفة قانونية أو إلزامية، إلا أنها أصبحت مع مرور الوقت ذات أهمية فعلية كبيرة، و تتضمن قرارات و توصيات اللجنة وضع المبادئ و المعايير المناسبة للرقابة على البنوك مع الاشارة إلى نماذج و المعايير و الإستفادة من هذه الممارسات.

---

[1] طارق الله خان، حبيب أحمد، إدارة المخاطر تحليل قضايا المالية الإسلامية، الطبعة الأولى، مكتبة الملك فهد،جدة– السعودية،2003، ص ص ، 102–103.

[2] طيبة عبد العزيز، مرامي محمد، بازل2 ، تسيير المخاطر بالبنوك الجزائرية، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،12مارس 2008، ص 93

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-إتفاقية بازل الأولى :

تعتبر المخاطر الائتمانية ذات أهمية قصوى بالنسبة للبنوك من وجهة نظر البنوك المركزية، و هذا ما يجعل اتفاقية سنة 1988 تخص المخاطر الائتمانية لأصول الميزانية و خارجها بهدف تقنين رأس المال المطلوب

و لكن البنوك تعمل في اقتراض و إقراض الأموال، و لأنها تقرض، فان ديونها المستحقة تشكل جزء كبير من أصولها، و نوعية هذه الأصول تتوقف على مدى تحصيل هذه الديون بالكامل في مواعيد استحقاقها، و عدم السداد في الوقت المحدد وارد دائما و يتوقف على الجدارة الائتمانية للمقترض.

كما قسمت لجنة بازل رأس المال إلى شريحتين :المستوى الأول رأس المال الأساسي (رأس المال والاحتياطات) ، و المستوى الثاني رأس المال التكميلي، و حددت بأن المستوى الأول يجب أن يمثل 4% من الأصول المرجحة، و فضلت في تقييم كفاية الأموال الخاصة بنسب المخاطرة المرجحة حسب أصناف الأصول و ذلك تبعا لدرجة المخاطرة النسبية، و حددت اللجنة ضمن مقرر بازل خمسة أوزان ترجيحية تطبق بغرض حساب الأصول المرجحة لمخاطر الائتمان و هي: 0 بالمائة، 10 بالمائة ، 20 بالمائة ، 50بالمائة و100 بالمائة.

و في يناير 1996 أضافت لجنة بازل معايير لاتفاقها الأول، حيث تم من خلاله إلزام البنوك بالاحتفاظ برأسمال لمواجهة مخاطر السوق*، ليتم العمل به بدء من نهاية عام 1997 و قد حددت لجنة بازل في هذا التعديل نموذجين لحساب متطلبات رأس المال هما :النموذج المعياري، و نماذج قياس المخاطرة الداخلية.

لكن رغم ذلك لم تقتصر اللجنة على وضع حدود دنيا لكفاية رأس المال في المصارف، لأنها قدرت مواجهة المخاطر البنكية يتطلب مجموعة من القواعد و المبادئ لتنفيذ الرقابة على البنوك .فأصدرت اللجنة سنة 1997 المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية تمثلت في إرشادات رقابية يمكن أن تستخدمها السلطات الرقابية في التعامل مع الرقابة في البنوك، و تبعتها في سنة 1999 وضع منهجية المبادئ من قبل البنوك

و على الرغم من المساهمات التي قدمتها اتفاقية بازل الأولى في تحقيق أهداف اللجنة إلا أن التجربة أثبتت أن هناك حاجة إلى تطوير متطلبات رأس المال و نظم الرقابة على المصارف، و ما حدث في أزمة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جنوب شرق أسيا و أثرها على المصارف المحلية و الدولية أبرز شاهد على صحة ذلك .و من أهم الانتقادات الموجهة إلى بازل I ما يلي:[1]

- لم تعد نسبة كفاية رأس المال المحتسبة وفق بازل I مقياسا جيدا للوضع المالي للبنوك في جميع الأحوال، و ذلك بسبب التطورات التي شهدتها الأسواق المالية خلال العقد الأخير، فقد أثبتت التجارب أنه لا توجد علاقة ثابتة بين تعثر البنوك و نسبة ملاءمتها و التي من المفروض أن تعبر عن قدرتها في استيعاب الصدمات.
- المنهجية المستخدمة في ترجيح الأصول، تنتج في أغلب الأحوال مقياسا بسيطا و ذو علاقة منخفضة لمقدار التعرض لمخاطر الائتمان .فهذه الطريقة لا تراعي عملاء البنك الواحد المصنفون داخل نفس الفئة.
- أن بعض أنواع التعاملات لا تحفز اتفاقية بازل البنوك على استخدام أساليب السيطرة في تخفيض المخاطر حيث أن اتفاقية بازل الأولى لا تسمح بتخفيض متطلبات رأس المال مقابل الضمانات النقدية و ضمانات الحكومات المركزية.
- لا تأخذ لجنة بازل بعين الاعتبار أثر التنويع في محفظة القروض، فالمخاطر لا تقترن بالأصول فقط و إنما أيضا بكيفية توزيعها باعتبار أن التنويع يؤثر على حجم المخاطر الكلية.

2- إتفاقية بازل الثانية:

سبق أن أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية مقررات بشأن تطبيق معيار موحد لرأس المال، يغطي المخاطر الائتمانية التي تواجهها البنوك، و قد وافق محافظو البنوك المركزية للدول الصناعية على هذه المقررات خلال جويلية 1988 ، و بالتالي أصبح من المتعارف عليه أن تقييم ملاءة البنوك ترتبط بمدى استيفائها للحد الأدنى للمعيار المذكور.

كما أصدرت اللجنة خلالجويلية 1999 مقترحات جديدة لتطوير أسلوب حساب معيار كفاية رأس المال أطلق عليه بازل II ، و طلبت اللجنة أن يتم موافقتها بالتعقيب على هذه المقترحات حتى أخر مارس ، 2000 تمهيدا لإصدار توصيات نهائية في هذا المجال خلال عام 2000.

[1] اللجنة العربية للرقابة المصرفية، الملامح الأساسية لإتفاق بازلII و الدول النامية، صندوق النقد العربي، الإمارات، أبو ظبي، 2004، ص 14.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و نظرا للانتقادات التي وجهت إلى هذه المقترحات من العديد من البنوك ذات الانتشار الدولي والسلطات الرقابية و الجهات المعنية، فقد أصدرت اللجنة مقترحات معدلة خلال يناير 2001 لتتلقى التعقيب عليها في نهاية 2001 ، إلا أنه نظرا لتكرار بعض الانتقادات فقد صدر عن اللجنة ورقة شبه نهائية بشأن هذا المعيار، بحيث تتلقى التعقيبات النهائية عليها في موعد أقصاه 31 يوليو 2003 تمهيدا لإصدارها في شكلها النهائي مع الربع الأخير من عام 2003 ، على أن يبدأ العمل بها في نهاية 2006 .

و بالفعل أخذت العديد من بنوك الدول الكبرى الخطوات اللازمة لتنفيذ الأحكام الاتفاقية الجديدة، و بذلك تكون بازلII أكثر مرونة و ملائمة لمهمة بازل II ، في توسيع قاعدة و إطار كفاية رأس II و قد تمثلت المقترحات الجديدة و التي أطلق عليها متطلبات بازل الذي يضمن تحقيق الأهداف التالية:[1]

- ✓ زيادة معدلات الأمان و سلامة النظام المالي العالمي.
- ✓ تحقيق العدالة في المنافسة و تدعيم التساوي و التوازن في المنافسة بين البنوك دولية النشاط و ضمان تكافؤ الأنظمة و التشريعات و عدم التعارض بين الأهداف السياسية و الأهداف العامة.
- ✓ إدخال منهج أكثر شمولية لمعالجة المخاطر من خلال إدراج العديد من المخاطر التي لم تكن متضمنة من قبل و إيجاد نماذج اختبار جديدة أكثر ملائمة لتطبيقها في البنوك على كافة مستوياتها.
- ✓ تشجيع البنوك على انتهاج ممارسات سليمة و شاملة لإدارة المخاطر و بالأخص إدارة المخاطر الائتمانية، و ذلك بإدخال أساليب متقدمة لقياس مخاطر الائتمان خاصة تطبيق منهج التصنيف الداخلي الذي يعتبر من أهم منافع الاتفاقية الجديدة .و يمكن تحقيق ذلك من خلال مقترحات لجنة بازل بدعائمها الثلاثة (الحد الأدنى لكفاية رأس المال، المراجعة الإشرافية و انضباط السوق) كمدخل تستند عليه الاتفاقية.[2]
- ✓ المراسلة، الاتصال و التحاور بين المختصين في مجال الصناعة المصرفية.

[1] سمير الخطيب، قياس و إدارة المخاطر بالبنوك منهج علمي و تطبيق علمي، منشأة المعارف، الإسكندرية،2005، ص 41.

[2] ماجدة أحمد شلبي، الرقابة المصرفية في ظل التحولات الإقتصادية العالمية و معايير لجنة بازل، مؤتمر حول تشريعات عمليات البنوك بين النظرية و التطبيق، جامعة اليرموك، الأردن، 22-24 ديسمبر 2002، ص 33.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ترى اللجنة لبلوغ هذه الأهداف يتعين على سلطات الرقابة الاعتماد على ثلاث ركائز في بناء تنظيم احترازي المتطلبات الدنيا لرأس المال، عملية المراجعة من قبل السلطة الرقابية، انضباط السوق، حيث لكل منها معايير و أحكام.

3-2 النظم و الشروط التحوطية :

- على المراقبين المصرفيين تحديد متطلبات الحد الأدنى لرأسمال البنوك ، بحيث يشمل ذلك المخاطر التي يتحملها البنك، كما عليهم أن يحددوا عناصر رأس المال مع مراعاة قدرة البنك على استيعاب الخسائر.

- من العناصر الأساسية لأي نظام رقابي وجود تقييم مستقل لسياسات المصرف وممارساته وإجراءاته المتعلقة بمنح القروض وإجراء الاستثمارات، وبالإدارة المستمرة لمحفظة القروض والاستثمارات.

- على المراقبين المصرفيين أن يتأكدوا من أن المصارف تضع وتتبع سياسات وممارسات وإجراءات ملائمة بشأن جودة الأصول وكفاية الاعتمادات والاحتياطيات المخصصة لتغطية خسائر القروض.

- على المراقبين المصرفيين التأكد من أن لدى البنوك نظما للمعلومات الخاصة بالإدارة تتيح للإدارة العليا للبنك تحديد المخاطر المكثفة التي تنطوي عليها حافظة القروض الاستثمارات. وعلى المراقبين أيضا أن يضعوا حدودا تحوطية للحد من مخاطر الإقراض إلى المقترضين منفردين ، أو إلى مجموعات من المقترضين من ذوي الصلة.

- على المراقبين المصرفيين منعا للتجاوزات التي تنشأ عن الإقراض لذوي الصلة، أن يشترطوا على البنوك إقراض الشركات ذات الصلة والأفراد ذوي الصلة على أساس تجاري محض، والتأكد من وجود رقابة فعالة على منح مثل هذه القروض ، بالإضافة إلى اتخاذ خطوات أخرى مناسبة للسيطرة على المخاطر أو الإقلال منها.

- على المراقبين المصرفيين التأكد من أن لدى المصارف سياسات وإجراءات، بشأن عمليات الإقراض والاستثمار التي تقوم بها على صعيد دولي للقيام بتحديد المخاطر ومن ثم متابعتها ومرا قبتها والاحتفاظ باحتياطيات كافية لمواجهتها.

-على المراقبين المصرفيين التأكد من أن لدى البنوك نظما تتيح قياسا دقيقا لمخاطر سوق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومتابعتهما والسيطرة عليها بشكل كاف. ويجب أن تكون لدى المراقبين الصلاحيات اللازمة لفرض حدود معينه أو رسم رأسمالي محدد على التعرض لمخاطر السوق، أو كلاهما معا.

- على المراقبين المصرفيين التأكد من أن لدى البنوك إجراءات شاملة لإدارة المخاطر (بما في ذلك المراقبة المناسبة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليـــا للبنك) ، وذلك بشأن تحديد سائر المخاطر المادية وقياسها ومتابعتها والسيطرة عليها والاحتفاظ، عند اللزوم ، برأسمال يقابلها.

- على المراقبين المصرفيين التأكد من أن لدى البنوك المعنية ضوابط داخلية تتلاءم مع طبيعة عملها ونطاقه. ويجب أن تشمل هذه الإجراءات ترتيبات واضحة تتعلق بالتفويض بالسلطة والمسؤولية و الفصل في الوظائف التي تنطوي على عقد الزامات مصرفية، و دفع أموال البنك، وعمليات المحاسبة فيما يتعلق بالأصول و الخصوم، و إجراء التسويات بين هذه العمليات، و الحفاظ على موجودات البنك، و وجود نظام مستقل ملائم للتدقيق الداخلي و الخارجي للحسابات.[1]

[1] أسعد حميد العلي، مرجع سبق ذكره، ص ص ، 284-285.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث : التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المصرفية

هناك دور مهم للتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في المصارف، و ا زد الاهتمام بهذا الدور بعد الأزمة المالية التي عصفت بالمصارف في عام 2008 فقد أجبرت الضغوط التنظيمية والاقتصادية المنظمات إلى زيادة الاهتمام بالمخاطر التي تتعرض لها ومتابعتها للتخفيف منها وإتباع نهج أكثر شمولية لإدارتها لذا فيعتبر دور التدقيق الداخلي في المنشأة دور فعّال لضمان الكفاءة والفعالية في القطاع المالي فالتدقيق الداخلي بحكم تعريفه يوفر ضمانات مستقلة وموضوعية تهدف إلى إضافة قيمة وتحسين عمليات المنشأة . وأشارت التعريفات المعاصرة إلى أهمية دور التدقيق الداخلي في توفير نهج منضبط و منهجي للتقييم والمساهمة في فعالية إدارة المخاطر والرقابة.

المطلب الأول : تدقيق إدارة المخاطر و مراحله.

رغم أن المتابعة و التدقيق عبارة عن عملية متواصلة يتم آداؤها دون إنقطاع إلا أن برنامج إدارة المخاطر ينبغي إخضاعه للتدقيق من طرف المدقق الداخلي، و التي تتم عبر مراحل معينة من أجل تحقيق أهداف معينة.

1-1- مفهوم تدقيق إدارة المخاطر:

هي عبارة عن تدقيق تفصيلية و منظمة لبرنامج إدارة المخاطر مصممة لتقرير ما إذا كانت أهداف البرنامج ملائمة لاحتياجات المؤسسة، و أن التدابير المصممة لتحقيق تلك الأهداف مناسبة وما إذا كانت التدابير قد تم تنفيذها بشكل سليم. و رغم أن المتابعة و التدقيق عبارة عن عملية متواصلة يتم أداؤها دون انقطاع إلا أن برنامج إدارة المخاطر ينبغي إخضاعه لمراجعة من طرف المدقق الداخلي، و التي تتم عبر مراحل معينة من أجل تحقيق أهداف معينة.

1-2 مراحل تدقيق إدارة المخاطر :

سواء تم تقييم وتدقيق برنامج إدارة المخاطر من طرف قسم التدقيق الداخلي أو بواسطة مدقق

خارجي، وهذه العملية تشمل بوجه عام الخطوات التالية :

1-تدقيق أهداف وسياسات إدارة المخاطر:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تتمثل الخطوة الأولى في تدقيق سياسات إدارة المخاطر التي تنتجها المؤسسة و و معرفة أهداف البرنامج، و حتى عندما لا يكون لدى المؤسسة سياسة إدارة المخاطر رسمية مكتوبة فان تحليل إجراءات ونمط الحماية يمكن أن يشير إلى وجود سياسة قائمة فعلا. وبعدها يتم التعرف على أهداف البرنامج ثم يتم تقييمها لتقرير مدى مناسبتها للمؤسسة ويشمل هذا التقييم عموما تدقيق لموارد المؤسسة المالية وقدرتها على تحمل الخسائر المعرضة لها، وذلك الهدف هنا تقرير ما إذا كانت أهداف البرنامج متماشية مع موارد المنظمة المالية وقدرتها على تحمل الخسارة، وعندما تكون أهداف إدارة المخاطر معيبة و قاصرة يتم صياغة أهداف جديدة وعرضها على الإدارة للموافقة عليها، وفي حالة وجود تناقض أو تعارض بين التطبيق والسياسة ينبغي التوافق بين الاثنين، إما بتغيير الأهداف أو تغيير أسلوب المؤسسة في التعامل مع مخاطرها، وفي تلك الأحوال التي تكون فيها الأهداف غير واضحة ينبغي تقديم توصية بأن المؤسسة فلسفتها فيما يتصل بإدارة المخاطر وتبني سياسة إدارة مخاطر رسمية.[1]

2-التعرف وتقييم التعرض للخسارة

تعرض احتمالية على التعرف هي التالية الخطوة تكون الأهداف وتقييم تحديد من الانتهاء بعد المؤسسة للمخاطر، والتقنيات المستخدمة في ذلك، وتكون تقنيات م ا رجعة إدارة المخاطر هي في جوهرها نفس التقنيات المستخدمة في مرحلة التعرف على المخاطر، وفي حالة إغفال وتجاهل تعرضات رئيسة ينبغي على المدقق الداخلي أن يتعرف على الوسائل والمقاييس الممكن استخدامها للتصدي لها بأنسب البدائل أما في حالة عدم كفاية الوسائل المستخدمة للتصدي لهذه التعرضات فينبغي على المدقق الداخلي التوصية باتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة.[2]

3- تقييم قرارات التعامل مع كل تعرض

[1] عمر علي عبد الصمد، دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات، مذكرة ماجستير، تخصص مالية و محاسبة، جامعة المدية، 2008-2009، ص 101

[2] ابراهيم رباح ابراهيم المدهون، مرجع سبق ذكره، ص 51.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعد أن يتم التعرف على المخاطر التي تواجه المؤسسة وقياسها يدرس المدقق الداخلي المداخل المختلفة الممكن استخدامها للتعامل مع كل مخاطرة، وينبغي أن تشمل هذه الخطوة تدقيق تعامل المؤسسة مع المخاطر ، كما ينبغي أن تدرس أيضا ما إذا كان أي من المخاطر المحتفظ بها يجب أن تحول أو يحتفظ بها.

4-تقييم تنفيذ تقنيات معالجة المخاطر المختارة:

الخطوة التالية وهي تقييم القرارات الماضية حول كيفية التصدي لكل تعرض والتحقق من أن القرار قد تم تنفيذه على أكمل وجه، كما تشمل هذه الخطوة أيضا م ا رجعة كل من تدابير التحكم في الخسارة.و تمويل الخسارة، كما أن المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي في هذا الصدد في المعيار رقم2120 إدارة المخاطر risk managemant ما يلي:[1]

- على نشاط التدقيق الداخلي تقييم فعالية إدارة المخاطر وكذا المساهمة في تطوير إجراءات إدارة المخاطر.
- 2120 A1 على نشاط التدقيق الداخلي تقييم التعرض للمخاطر المتعلقة بحوكمة المؤسسات،وتشل كافة العمليات التي تقوم بها المؤسسة ونظم المعلومات و هذا بتقييم :
  - ✓ موثوقية وسلامة المعلومات المالية والتشغيلية.
  - ✓ فعالية وكفاءة العمليات.
  - ✓ حماية الأصول
  - ✓ الامتثال للقوانين، الأنظمة والعقود.
- 2120 A2 على نشاط التدقيق الداخلي في المنشأة تقييم احتمالات حدوث الاحتيال والغش، وكيفية إدارة المؤسسة لهذه المخاطر
  - ✓ 2120 C1 الإبلاغ عن المخاطر بما يتفق مع أهداف المهمة، كما يجب الانتباه إلى المخاطر الكبيرة.
  - ✓ 2120 C2 على المدققين الداخليين إدراج المعرف التي اكتسبوها حول إدارة المخاطر أثناء القيام بالعمليات الاستشارية في تقييم إجراءات إدارة المخاطر الخاصة بالمؤسسة.

[1] عمر علي عبد الصمد مرجع سبق ذكره،ص ص ، 102-103.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

✓ 2120 C3 عند قيام المدققين الداخليين بمساعدة الإدارة في إدارتها للمخاطر أو تحسين إجراءاتها، عليهم رفض أي مسؤولية أمام الإدارة فيما يخص إدارة المخاطر.

5- التقرير والتوصية بإدخال تغيرات لتحسين البرنامج :

يتم إعداد تقرير مكتوب ومفصل حول نتائج التحليل متضمناً التوصيات اللازمة بإجراءات تغيرات وتعديلات لتحسين برنامج إدارة المخاطر، ويرفع إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة، ولجنة التدقيق

وكذا المساهمين وأصحاب المصالح عند الضرورة.[1]

مما سبق يتضح أن هناك دورا فعالا للتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك، فوظيفة التدقيق الداخلي هي تقديم المشورة لكل من الإدارة التنفيذية و إدارة المخاطر، كما أن هناك تنسيقا بين التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر فكلتا الوظيفتين يكمل بعضها بعضا مع الحفاظ على استقلالية كل منهم، فإدارة المخاطر تستعين بإدارة التدقيق الداخلي في مراحل عملها المختلفة لما لها من خبرة في تقييم المخاطر وتحديدها، وكذلك المدقق الداخلي يستعين بإدارة المخاطر في كثير من العمليات المتعلقة بأدائه.

المطلب الثاني : منهج التدقيق الداخلي المبني على تقييم المخاطر

يعتبر التدقيق الداخلي الفعال أحد الأهداف الهامة و المؤثرة التي تساند القائمين بالادارة العليا لتوجيه و قيادة مؤسساتهم للإتجاه الصحيح بالسرعة المناسبة، لتأمين تحقيق الأهداف الاستراتيجية الموضوعية لتطوير العمل البنكي و مواكبته مع أحدث المستجدات على المستوى العالمي، ويعتبر التدقيق الداخلي المبني على أساس قياس المخاطر من أهم التطورات التي لحقت بعمليات التدقيق و من أكثرها تدعيما لعمل و كفاءة هذه الأداة من أدوات الرقابة على تنفيذ العمليات البنكية وفقا للأعراف و القواعد المتعارف عليها سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي

1- يعتمد منهج التدقيق الداخلي التقليدي على التركيز على الاختيارات التفصيلية و الفحص المستندي و تدقيق البيانات المالية و مستوى الإلتزام بدليل الإجراءات و العمل.

[1] ابراهيم رباح ابراهيم المدهون مرجع سبق ذكره، ص 53.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لكن المنهج المبني على تقييم المخاطر يركز على التحليل و التفهم العميق لأنشطة البنك و الظروف البنكية المحيطة بآداء البنك مع تخفيض الاختبارات التفصيلية الروتينية و يعتمد هذا المنهج على[1] :

- التحليل للعوامل الداخلية و الخارجية لأداء البنك المالي و التشغيلي، و الخطة الاستراتيجية و الموازنة التقديرية و عناصر النشاط كالسوق، المنتجات و الخدمات البنكية
- تقييم المخاطر البنكية التي يتعرض لها البنك و تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية على النواحي المالية
- تحليل و تقييم آثار المخاطر المالية على آداء البنك المالي و صحة التقارير المالية و تحديد مستويات الأهمية النسبية و التركيز على التحليل المالي في أعمال التدقيق
- تحليل تأثير العوامل الخارجية المؤثرة على النشاط كالمؤثرات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و التكنولوجية التي تشهد تطورا سريعا جدا يؤثر على المنافسة كثيرا.
- المنافسون الحاليون و المنافسون الجدد، و خطر المنتوجات المنافسة و البديلة و قوة المتعاملين الآخرين
- تحليل و تقييم المخاطر المحيطة بتصميم و تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية و فحص بيئة الرقابة العامة، باعتبار أن لها تأثير على المعاملات و الأنشطة المختلفة التي يقوم بها البنك
- إجراء التقييم اللازم لأنظمة الادارة البنكية الرشيدة و للسياسات و الإجراءات المكملة لها و إبداء الرأي في مدى كفايتها و كفاءتها و فعاليتها.

2- مراحل عمل التدقيق الداخلي المبني على تقييم المخاطر:

المرحلة الأولى : التخطيط الإداري لتحديد توقيت عملية التدقيق و فريق العمل و المسؤوليات المناطة به ثم التقارير

المرحلة الثانية : و هي المرحلة المهمة تبدأ عملية التدقيق الفني

[1] علي بدران، الحوكمة المؤسسية، دراسات حول استراتيجيات التدقيق الداخلي في المصارف، لبنان، 2007، ص ص 8-9.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بيئة الرقابة العامة : تشتمل حوكمة الإدارة، الأساليب الرقابية على تصرفات الإدارة العليا، و فلسفة الإدارة في التشغيل و الوعي الرقابي لدى الإدارة العليا بأهمية توفير بيئة رقابية صحيحة في البنك

و عند تقييم بيئة الرقابة العامة يتعين تفهم كيف تقوم الإدارة بخلق و الحفاظ على ضمان الغلتزام بالسلوك الأخلاقي و هو أحد ركائز حوكمة الشركات من خلال الإلتزام بقواعد السلوك المهني الرشيد و تأسيس مستوى مناسب من أنظمة الرقابة الداخلية لمنع و اكتشاف و تصحيح الأخطاء لدى البنوك

إن إيصال مقومات النزاهة و القيم السلوكية للعاملين بالبنك تعتبر من العناصر الضرورية التي تؤثر في فعالية تصميم و إدارة و مراقبة أنظمة الرقابة الداخلية في سبيل الحصول على تفهم و توثيق بيئة الرقابة العامة بأمور نزاهة القيم السلوكية يتعين الأخذ بعين الإعتبار بالدرجة الأولى بأن إدارة البنك قد وضعت المناخ الملائم للعمل و أسس إختيار العاملين و الحفاظ على سياسات منح الحوافز و المكافآت للعاملين في البنك.

و بالتالي فإن أهم أهداف التدقيق الداخلي المساهمة في غدارة المخاطر و الرقابة و تقديم توصيات لتحسين العمل و التأكد من ضمان الإلتزام بالأهداف و الخطط و السياسات و الإجراءات المتبعة و هذا يتطلب الاستقلالية التامة دون محسوبية و ضغوط لأحد، إن كان صلة صداقة أو قرابة و فريق عمل مدرب على أعمال التدقيق الداخلي، و المحاسبة تدريبا فعالا في مجالات البنك ككل، و مؤهل علميا و عمليا في جميع مجالات عمل البنك، لديه منهجية النظم المبنية على المخاطر و على معايير التدقيق الداخلي الدولي

المطلب الثالث: دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية

يعتبر التدقيق الداخلي مهم في البنوك لما له من دور مهم في ضمان القضاء على نقاط الضعف التي تعتري أنظمة إدارة المخاطر، فيهدف إلى توفير تحليل واضح و شامل لمدى فعالية نظام الرقابة

الداخلية، فهو يتعرض للكفاءة الفنية بهدف اقتراح مجالات وتحسينات لزيادة فعالية الرقابة الداخلية في البنك، كما يساهم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للبنك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لا شك أن التدقيق الداخلي يلعب دورا محوريا في التعامل مع المخاطر حيث أشار معهد المدققين الداخليين إلى تقييم و إدارة *المخاطر* يعتبر ضمن واجبات واختصاصات المدقق الداخلي حيث نص المعيار رقم 2110 على :

" The internal audit activity should assist the organization by identifying and evaluating significant exposures to risk and contributing to the improvement of risk management and control systems."

كما أشار المعيار إلى أن المدير التنفيذي لدائرة التدقيق الداخلي عليه القيام بوضع خطط للتدقيق تعتمد على درجة المخاطر المتوقعة في تحديد أولويات أنشطة دائرة التدقيق الداخلي وبالتالي اتساقها مع الأهداف العامة للمنظمة حيث أشار إلى أن المدقق الداخلي يجب أن يطور فهمه الخاص بخصوص المخاطر التي قد تمنع المنظمة من تحقيق أهدافها و أن يقوم بعد ذلك بإعداد خطة تحتوي كيفية مواجهة و التخفيف من آثار هذا المخاطر إن لم يكن بالإمكان تلافيها نهائيا.

وقد أشارت كثير من الدراسات إلى أن تحديد أولويات التدقيق الداخلي في مرحلة التخطيط تعتمد على المخاطر حيث أشارت دراسة أجريت في ايطاليا عام 2003 إلى أن منهج التدقيق الداخلي استنادا إلى درجة المخاطر يعتبر تطورا منهجيا حيث يشكل المنهج التقليدي التركيز على اختبارات الالتزام ويتبنى هذا المنهج نحو 25 % من كبريات الشركات الايطالية أما التدقيق المستند إلى المخاطر فيعتبر كما أشرنا هو المنهج الحديث وتمارسه نحو 75 % من كبرى الشركات الايطالية.[1]

3- 1العوامل الرئيسية الواجب أخذها عند تحديد دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر :

1- تجنب أي نشاط يهدد استقلالية وموضوعية المدقق الداخلي.

2- القيام بالأنشطة التي تساهم في تحسين نظام إدارة المخاطر و الرقابة الداخلية، وعمليات الحوكمة في المنشأة.

كما أشار معهد المدققين الداخليين إلى الأدوار التي ينبغي على المدقق الداخلي القيام بها، كما أشار إلى الأدوار التي يجب عليه تجنبها في م ا رحل عملية إدارة المخاطر، ومن أهم الأدوار

[1] يوسف سعيد يوسف المدلل، دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي و الإداري (دراسة حالة على الشركات المساهة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية)، رسالة ماجستير، تخصص المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية غزة، 2007، ص 110.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجوهرية التي ينبغي على المدقق الداخلي القيام بها بشأن إدارة المخاطر :[1]

- ❖ إعطاء ضمانات بشأن سير عمليات إدارة المخاطر.
- ❖ إعطاء ضمانات بشأن صحة تقييم المخاطر.
- ❖ تقييم عمليات إدارة المخاطر.
- ❖ تقييم عملية الإبلاغ عن المخاطر الرئيسة.
- ❖ مراجعة عمليات إدارة المخاطر الرئيسة.

وهناك العديد من المهام التي يجب على المدقق الداخلي القيام بها لضمان القيام بدور فعال في إدارة المخاطر، وهي :

- الحصول على المستندات التي تبين منهجية المنشأة في إدارة مخاطرها والتأكد من خلال هذه المعلومات على شمولية العمليات ومناسبتها لطبيعة المنشأة.
- البحث و مراجعة واستعراض المعلومات الأساسية التي استندت إليها الإدارة في تقنيات إدارة المخاطر لتكون قاعدة للمدقق للتأكد من صحة العمليات المستخدمة من قبل المنشأة.
- تحديد ما إذا كانت إجراءات إدارة المخاطر التي تم تطبيقها تم فهمها بشكل واضح
- مراجعة سياسات المنشأة، وسياسات مجلس الإدارة واجتماعات لجنة التدقيق لتحديد إستراتيجية المنشأة والمنهجية المتبعة في إدارة المخاطر.
- مراجعة تقارير تقييم الخطر التي تم وضعها من قبل الإدارة أو المدققين الخارجيين أو أي جهة أخرى.
- المساعدة في تحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر من خلال الفحص والتقييم والإبلاغ والتوصية
- التأكد من وجود آلية تحذير مبكر للأزمات المالية.

[1] ابراهيم رباح ابراهيم المدهون، مرجع سبق ذكره، ص 46.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تدقيق عملية إدارة المخاطر لكافة أوجه نشاط المنشأة.
- التأكد من تحديث منهج إدارة المخاطر بشكل مستمر.
- اجراءات مقابلات مع الإدارة العليا والتنفيذية لتحديد أهداف وحدات العمل والمخاطر المرتبطة بها وأنشطة إدارة المخاطر والضبط و المراقبة
- المشاركة في إعداد التقارير والمراقبة على عمليات إدارة المخاطر.
- توفير التدريب للجنة إدارة المخاطر والمشاركة في إعداد ورش عمل عن المخاطر.
- التأكد من وجود خطة لاستمرارية العمل والتأكد من وجود خطة كوارث شاملة.
- تقديم الدعم من خلال المساعدة في زيادة فعالية العمليات في المنشأة.

3-2 الأدوار التي يجب أن يتجنبها المدقق الداخلي في عملية إدارة المخاطر:

على الرغم من الدور المميز للمدقق الداخلي في تقديم النصيحة والدعم للقرارات الإدارية الصحيحة ومحاولة معالجة القرارات الإدارية التي تبدو غير مناسبة، فإن عملية الرقابة و إدارة المخاطر تقع ضمن مسؤولية الإدارة والمجلس، ويكون دور المدقق الداخلي هو استشارياً لمساعدة البنك في تحديد المخاطر وتقييمها، وتنفيذ منهجيات وطرق للرقابة عليها وإدارتها ، كما أن هناك العديد من العمليات التي لا تدخل ضمن نطاق مهام وعمل المدقق في مجال إدارة المخاطر وهي كالتالي :

- تحديد مستوى إقدام المنشأة على المخاطرة.
- الاضطلاع بعمليات إدارة المخاطر.
- اتخاذ قرارات الاستجابة للمخاطرة.
- القيام بإجراءات الاستجابة للمخاطرة لمصلحة الإدارة.
- المساءلة عن عمليات إدارة المخاطر.
- تقديم ضمانات إدارية متعلقة بالمخاطر.

مما سبق يتضح أن هناك دورا فعالا للتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك، فوظيفة التدقيق الداخلي هي تقديم المشورة لكل من الإدارة التنفيذية و إدارة المخاطر فكلتا الوظيفتين يكمل بعضهما مع الحفاظ على استقلالية كل منهم، فإدارة المخاطر تستعين بإدارة التدقيق الداخلي في مراحل عملها المختلفة لما لها من خبرة في تقييم المخاطر و تحديدها، و كذلك المدقق الداخلي يستعين بإدارة المخاطر في كثير من العمليات المتعلقة بآدائه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلاصة الفصل الثاني

في هذا الفصل تطرقنا إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالمخاطر البنكية و التي تتمثل في تعريفها و أنواعها و أدوات قياسها، ثم قمنا بإلقاء الضوء على ماهية إدارة المخاطر و من مقومات أساسية، كذلك مبادئ إدارة المخاطر ناهيك عن الشروط التحوطية الموضوعية من طرف لجنة بازل، كما تم التطرق إلى العلاقة بين التدقيق الداخلي المبني على تقييم المخاطر .

مما سبق يتبين ضرورة متابعة المخاطر التي تتعرض لها البنوك، و مدى الحاجة إلى وجود إدارة مستقلة لإدارة المخاطر فلا يمكن أن يتجنب البنك المخاطر و إنما يمكنه التحكم فيها و إدارتها بما يخدم مصلحة العمل، و المحافظة على استمراريته، لذلك يجب أن تتناول مهام إدارة المخاطر عمليات التنسيق بين كافة الإدارات في البنك لضمان توفير كافة البيانات حول المخاطر و تحديد المسؤوليات و التأكد من صحة هذه البيانات و المعلومات و استمرار تدفقها للمساعدة في التقليل من حدة المخاطر، سوف نحاول التطرق إلى مختلف هذه الجوانب في الفصل الموالي من الدراسة التطبيقية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمهيد :

إن البنوك في الجزائر باعتبارها مورد مالي فإنها تمول معظم المؤسسات الإقتصادية و الهياكل الاستراتيجية، فإذا فشلت البنوك في آداء مهمتها شل الإقتصاد الجزائري ككل بالإضافة إلى العواقب الإجتماعية و السياسية، إلى جانب التطبيق الفعلي لبرنامج الإصلاح في القطاع المصرفي الجزائري، تم تنصيب لجنة خاصة لقيادة النظام المصرفي و المالي مكلفة بالوساطة المالية، و بتعزيز محيط الرقابة الداخلية و الخارجية للبنوك و التطهير المالي لها.

لهذا الغرض، فقد توجهت الدراسة إلى إحدى ركائز الإصلاح المالي و المتمثلة في الرقابة على البنوك الجزائرية، و بما أنه تم عرض أهم عناصر التدقيق الداخلي في الفصلين السابقين سنحاول في هذا الفصل تناولها على مستوى أحد البنوك العمومية ألا و هو بنك الفلاحة و التنمية الريفية، بغية تدعيم البحث و تسليط الضوء عموما على أهم الإجراءات المتبعة في البنوك لتحسين الأداء و القيام بدورها كوسيط مالي للإقتصاد.

و من هذا المنطلق تم التطرق إلى:

المبحث الأول : تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية

المبحث الثاني : أهم المخاطر التي يتعرض لها المجمع الجهوي و كيفية الرقابة عليها

المبحث الثالث : إعداد إستمارة استبيان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول :البطاقة الفنية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADAR

شهد بنك الفلاحة والتنمية الريفية منذ نشأته إلى يومنا هذا جملة من التغير ا ت في هيكله ومهامه، وذلك في ظل الإصلاحات التي عرفها الجهاز المصرفي، ومن أجل الإلمام أكثر بهذا البنك

سنتطرق إلى:

المطلب الأول :نشأة وتعريف بنك الفلاحة والتنمية:

عرفت المنظومة البنكية الجزائرية سلسلة من الإصلاحات أثمرت ميلاد بنوك كان لها دور في

تفعيل المهنة المصرفية منها بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وهي اختصار لـــ :

(Banque de L'Agriculture et du Développement Rural)

الذي عرف النور بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري (BNA) وذلك بتنازله عن 140 وكالة

بمقتضى المرسوم رقم 82 – 106 المؤرخ في 13 مارس 1982 ، حيث اعتبر آنذاك وسيلة من الوسائل الرامية إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي .وفي إطار الإصلاحات تحول البنك عام 1988من شركة ذات أسهم برأس مال قدر آنذاك بـــ :2200 مليون دج .إلى شركة مساهمة ذات رأسمال قدره 33 مليار دج الكائن مقرها الرئيسي بـــ 17 شارع العقيد عميروش بالجزائر العاصمة.

إذن فبنك الفلاحة والتنمية الريفية هو مؤسسة مالية وطنية لها قانونها الأساسي التجاري بمقتضى

المرسوم السابق الذكر، أوكلت له مهمة التكفل بالقطاع الفلاحي، ومع مرور سنوات نشاطاته بدأ بتدعيم

فروعه على مستوى التراب الوطني حيث حقق ما كان يصبو إليه إذ بلغ عدد وكالاته 269 وكالة سنة

1985، أما في يومنا هذا فقد أصبح عدد وكالاته 293 وكالة و 41 مديرية جهوية تشغل حوالي7000

عامل ما بين إطار وموظف.

و نظرا لكثافة نشاطه فقد صنف بنك الفلاحة والتنمية الريفية من قبل قاموس مجلة البنوك BANKERS ALMANACH لطبعة 2001 في المركز الأول في الجزائر و 668 عالميا من أصل 4100 بنك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-1 مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية

مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية منذ نشأته بعدة مراحل:

✓ **المرحلة الأولى :1982 م -1989 م**

خلال هذه الفترة كان هدف البنك فرض وجوده ضمن العالم الريفي، بفتح العديد من الوكالات في المناطق ذات الصبغة الفلاحية وبمرور الزمن اكتسب البنك سمعة جيدة في ميدان تمويل القطاع الزراعي و قطاع الصناعة الميكانيكية الفلاحية.

هذا الاختصاص كان منصوصا عليه في إطار الاقتصاد المخطط، حيث كان كل بنك عمومي يختص بإحدى القطاعات الحيوية العامة.

✓ **المرحلة الثانية :1989 م -1999 م**

توسع بنك الفلاحة والتنمية الريفية في نشاطه الاقتصادي ليعمل في مجالات أخرى خاصة قطاع المؤسسات الاقتصادية المتوسطة والصغيرة، أما في المجال التقني فقد كانت هذه المرحلة بداية إدخال تكنولوجيا الإعلام الآلي.

- **سنة 1991:** تطبيق نظام SWIFT لتنفيذ عمليات التجارة الخارجية.
- **سنة 1992**

- وضع نظام LOGICIEL SYBU بمختلف وسائل معالجته للعمليات البنكية(تشغيل تسيير القروض، تسيير عمليات الصندوق... إلخ)
- إدخال الإعلام الآلي على جميع عمليات التجارة الخارجية حيث أن منح القروض المستندية أصبح يعالج في أقل من 24 ساعة.
- إدخال مخطط جديد للحسابات على مستوى الوكالات.

✓ **سنة 1993**: إنهاء عملية إدخال الإعلام الآلي على جميع العمليات البنكية "La Badr" تحت الخدمة.

✓ **سنة 1994** : وضع بطاقة الدفع والسحب

✓ **سنة 1996**: معالجة وتجسيد العمليات البنكية عن بعد وفي وقتها الحقيقي.

✓ **سنة 1998**: تشغيل بطاقة السحب مابين البنوك .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المرحلة الثالثة :1999 م -2005 م

اعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية على البرنامج الخماسي من أجل تسيير التمويلات الاقتصادية والاجتماعية، ومن أجل تلبية أكبر قدر من حاجيات ورغبات العملاء خاصة وأنها عرفت تنوعا وتعددا، بالإضافة إلى ذلك دخول البنك ميدان العالمية حيث أصبح بنكا شاملا يتدخل في تمويل كل القطاعات الاقتصادية وبالأخص مجال الاستثمار المستعمل من طرف رجال الأعمال، وبفضل هذا التطور تم إنجاز عدة مشاريع أهمها:

- **سنة 2000:** القيام بفحص دقيق لنقاط القوة والضعف لأداء البنك، كذلك إنجاز مخطط التسوية للمؤسسة لمطابقة القيم الدولية.
- **سنة 2001:** تخفيف الإجراءات الإدارية والتقنية، تقليل الوقت، إدخال مخطط جديد في الحسابات على مستوى المحاسبة المركزية وتعميم الشبكة عبر الوكالات والمنشأة المركزية.
- **سنة 2002:** إعادة تنظيم البرنامج" LOGICIEL SYBU " على المستوى الوطني .

المرحلة الرابعة :2005 م إلى يومنا هذا

قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية في هذه المرحلة إلى إعادة تخصصه في الميدان الفلاحي أي تمويل النشاطات الفلاحية والمجالات المتعلقة بها، مع المحافظة على كل الزبائن.

1- 2 خصائص ومهام و أهداف البنك

1-2-1 خصائص البنك:

يتميز بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمجموعة من الخصائص والميزات وهي التي جعلت منه بنكا مميزا عن باقي البنوك ونذكر منها ما يلي:

أ- من ناحية الترتيب:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يعد البنك الأول في ترتيب البنوك الجزائرية وهذا نظرا لكثافة شبكته وأهمية تشكيلته البشرية وقد صنف من طرف قاموس البنوكBankers Almanach طبعة 2001 في المركز 668 في الترتيب العالمي من بين 4100بنك مصنف.

ب- الإعلام الآلي ونظام المعلومات:

يقوم التسيير في هذه المؤسسة على استعمال نظام SWIFT منذ 1991 ، وبالتالي فهو يستعمل الإعلام الآلي في جميع عملياته وذلك بفضل برمجيات خاصة ملك للبنك مصممة من طرف مهندسي المؤسسة؛

ت- إدخال شبكة الانترنت وتفحص عن بعد للحسابات:

البنك مزود بنظام معلوماتي يسمح للزبائن بإمكانية إجراء فحص لحساباتهم الشخصية عن بعد BADR CONSULTA من خلال وسائل الاتصال الحديثة وذلك بعد إدخال شبكة الانترنت التي ساهمت في التواصل بين البنك وزبائنه

ث- تقليل الوقت:

بفضل نظام CANEVAS والذي يستعمل في معالجة قروض الاستغلال والاستثمار أصبح بإمكان البنك منح القروض في فترة زمنية لا تتجاوز 45 يوم.

3-1 مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية B.A.D.R

1-3-1 بنك الفلاحة والتنمية الريفية كبنك تجاري: تتمثل مهامه في:

- معالجة جميع العمليات التي يقوم بها أي بنك تجاري (قرض، صرف، خزينة)
- فتح حسابات لكل شخص يقدم طلبا بهذا الشأن.
- المشاركة في جميع مجالات التوفير والاحتياط.
- تمويل مختلف العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية خاصة الإستراد ومحاولة تقديم تسهيلات للاستثمار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوطني.

- منح قروض قصيرة أو متوسطة أو طويلة المدى.

1-3-2 بنك الفلاحة والتنمية الريفية كبنك متخصص و وسيلة للمراقبة

- مراقبة تطابق التدفقات المالية للمؤسسات مع المخططات والبرامج المتعلقة بها، وهذا تحت وصاية السلطات المعنية.

- يتدخل البنك دوريا في وضعيته المؤسسة وتسييرها المالي.

- إن القانون التأسيسي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية يلخص مهامه من خلال المادة الرابعة التي تحدد مجالات تدخله كما يلي: " إن مهمة البنك في تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية بمختلف أشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها في القروض والمساهمة فيها، يكتسي طبقا للسياسة الحكومية تنمية مجموع القطاعات الفلاحية".

- تمويل العمليات الفلاحية التقليدية والزراعية والصناعية، كما يقدم البنك مساعداته لكل المؤسسات التي تساهم في تنمية العالم الريفي.

- تمويل المشاريع الخاصة بالاستثمارات (الصناعات الصغيرة، التجارة، ، الفلاحين) في شكل قروض تقدم من سنتين إلى سبع سنوات.

- تمويل قطاع الصحة: يمول البنك الاستثمارات الخاصة بهذا القطاع مثل فتح عيادة طبية، فتح مراكز تصوير طبي، صيدليات، مراكز التحاليل الطبية...الخ، على شكل قروض لمدة خمس سنوات.

- تمويل بعض الاستثمارات الخاصة بتطوير الريف : وتتمثل في تمويل قطاع النقل حيث تمنح قروض في إطار تشغيل الشباب تخص وسائل نقل المسافرين، وكذا تساهم في دعم مشروع تربية الحيوانات كالأغنام والأبقار وشراء العتاد الفلاحي لتطوير الفلاحة...الخ.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- يقدم البنك جملة من قروض الاستغلال كقروض لتمويل الحملات الفلاحية.

1-4 أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

باعتبار بنك الفلاحة بنك تجاري يسعى لتحقيق الأرباح من جهة ويسعى لتحقيق أهداف اقتصادية عامة في مقدمتها دفع التنمية من جهة أخرى، سنتطرق في هذا المطلب لأهم أهدافه والتي يمكن حصرها

في ما يلي:

تلقى الفلاحة حصة الأسد في اهتمامات بنك البدر خاصة بعد الإصلاح الأخير والذي أعطى الأولوية لتمويل التنمية الفلاحية والريفية، فأصبح البنك يهدف إلى زيادة الاستثمارات في المجال الفلاحي،

مع تطوير المنتجات الغذائية، وكذلك مساعدة الفلاح على تصدير منتوجه خارج حدود الوطن.

- يعمل البنك على تحسين الخدمات المقدمة للعملاء، وذلك في ظل المنافسة بين البنوك، خاصة بعد

الانفتاح الذي عرفه الاقتصاد الجزائري، وكذا الخصخصة.

- يرمي البنك إلى إيجاد سياسة تكون أكثر فعالية في جمع الموارد.

- يهدف البنك إلى ضمان التكوين الجيد للعاملين من أجل الحصول على خدمات أفضل وتسيير أحسن.

- يسعى البدر إلى تطوير الأرياف وتحسين ظروف العمل فيها وفقا لمخططات التنمية، خاصة بعد

العشرية السوداء التي تسببت في النزوح الريفي.

-المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني.

المبحث الثاني :أهم المخاطر التي يتعرض لها المجمع الجهوي و كيفية الرقابة عليها

بما أن محل تربصنا كان بالمجمع الجهوي للاستغلال (GRE) التابع لـ BADR ، في ولاية أم البواقي فقد خصصنا مبحثا نتناول فيه التعريف بالمجمع وهيكله التنظيمي والخدمات البنكية المقدمة من طرفه.

المطلب الأول:التعريف بالمجمع

يقع المجمع الجهوي الاستغلال التابع لبنك الفلاحة والتنمية الريفية والذي تم إنشاءه سنة 1986 م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بنهج عباد علاوة بولاية أم البواقي، حيث يقوم بالإشراف على تسع وكالات تتوزع على ولايتين:

- ولاية أم البواقي : وكالة عين البيضاء، أم البواقي، عين مليلة، مسكيانة، سوق نعمان، عين فكرون.

- ولاية خنشلة :وكالة خنشلة، قايس، ششار.

وتتمحور وظيفته الرئيسية في السهر على تطبيق السياسة العامة التي ترسمها المديرية العامة من خلال توجيه ومتابعة عمل الوكالات التسع.

1-1 الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم (3-1) الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال

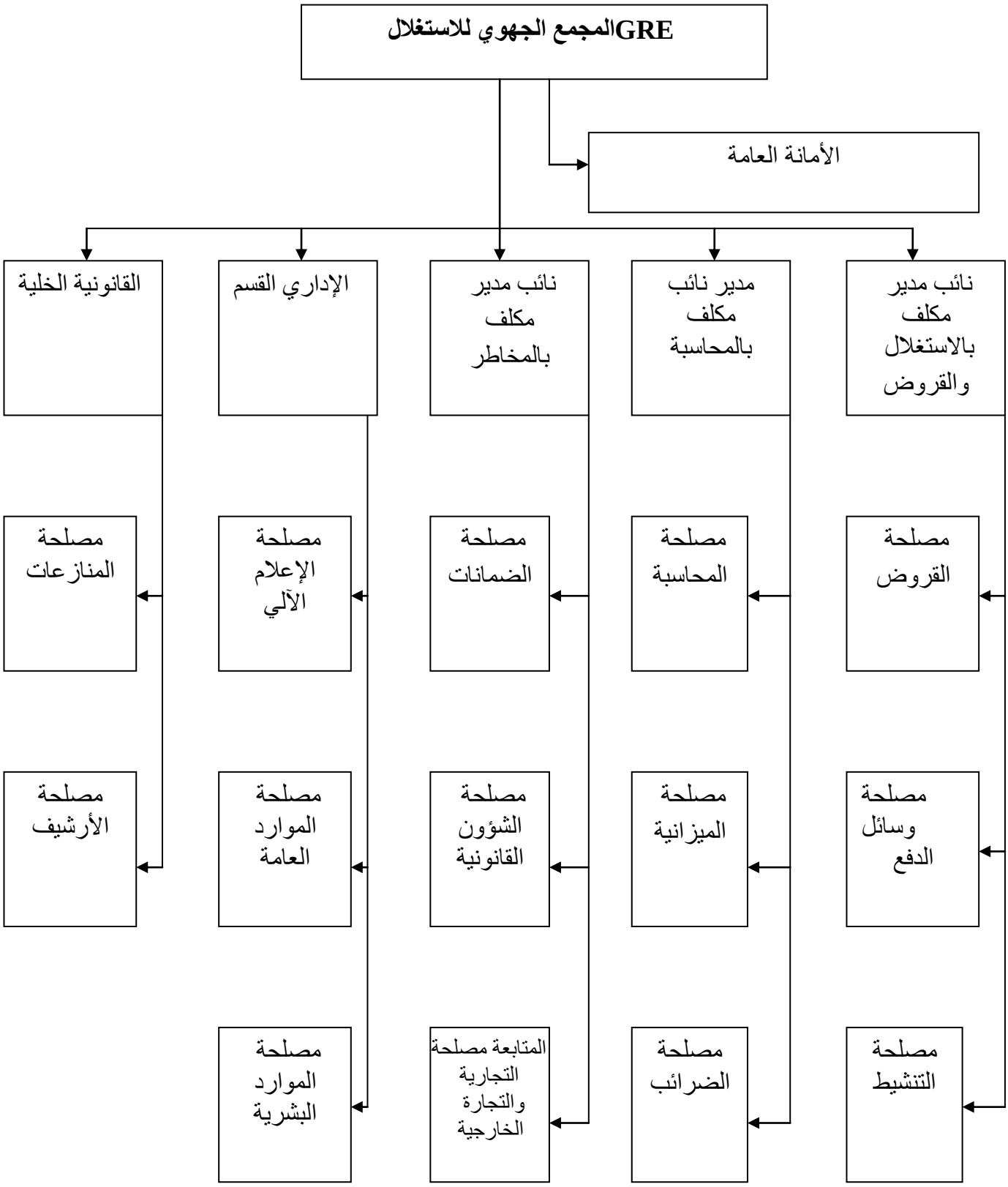

حسب الهيكل التنظيمي تتواجد بالمجمع المصالح التالية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-1-1 مصلحة القروض :تعمل على

- دراسة ملفات طلب القروض
- دراسة المخاطر
- منح الموافقة النهائية على القروض

2-1-1 مصلحة وسائل الدفع : والتي تهتم بـــ :

– وسائل الدفع مثل بطاقات الائتمان

3-1-1مصلحة المحاسبة:

تعتبر هذه المصلحة من أهم المصالح لأنها تعمل على متابعة و مراقبة وتحليل الحسابات الخاصة بالبنك وأيضا مراقبة اليوميات المحاسبية للوكالات وهي بدورها أيضا تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات المناسبة.

4-1-1 مصلحة التجارة الخارجية:

تهتم هذه المصلحة بجميع العمليات التي تخص التجارة الخارجية كالاعتماد المستندي وتحويل العملات.

5-1-1مصلحة الإعلام الآلي :تعمل هذه المصلحة على

- تسيير أجهزة الإعلام الآلي التابعة للمجمع وكذا للوكالات .
- التدخلات في عين المكان وكذا صيانة العمليات من ناحية الب ا رمج والعتاد .
- التنسيق مع المصالح المختصة حول التسيير الحسن لشبكة الاتصال.

6-1-1 مصلحة القانون والمنازعات: وتتمثل مهامها في

الإشراف ومساعدة الوكالات في المجال القانوني والدفاع عن مصالح البنك أمام الغير.

التحصيل بقوة القانون

7-1-1 مصلحة الأرشيف: تعمل هذه المصلحة على إعداد مكتبة وثائق خاصة بالمجمع وكذا بالوكالات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تتمثل في:

النصوص التشريعية.

قوانين البنك المركزي.

تسيير أرشيف المجمع وكذا الوكالات التابعة له.

إعداد التقارير للهيئات العليا.

2-1 الأهداف والخدمات المقدمة من طرف المجمع الجهوي للاستغلال

1-2-1 الأهداف: ومن أهم أهدافه نجد:

-استقطاب أكبر عدد من الزبائن من خلال توفير أحسن الخدمات.

-تطوير المنتجات الزراعية والغذائية والصناعية وكذا مساعدة الفلاحين لترويج المنتجات للمساهمة في التجارة ودعم المهن الحرة.

- تمويل المؤسسات (قروض استغلال، قروض استثمار)

- المساهمة في دعم الاقتصادي الوطني.

- المساهمة في تطوير الأرياف وتحسين ظروف العمل والمعيشة.

- توسيع مجالات القرض في قطاعات أخرى غير المتعلقة بالفلاحة.

كما تقوم بإعلام، نصح، توجيه ومساعدة الزبون في مجال الأعمال المالية، الصناعية والتجارية.

2-2-1 الخدمات المقدمة من طرف المجمع الجهوي للاستغلال

1-2-2-1 حسابات إيداع لأجل :هو حساب غير مقيد بسندات بنكية، وموجه للأشخاص الطبيعيين والمعنويين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-حساب الأموال بالعملة الصعبة: توضع تحت تصرف العميل في كل وقت بنسبة فائدة حسب الشروط العاملة للبنك؛

-حساب الأموال بالعملة المحلية الدينار: يقدر المبلغ ب 10000 دج على الأقل بمعدل فائدة ثابت تدفع في آخر المدة الزمنية المحددة من طرف البنك.

1-2-2-2 سند الصندوق :إيداع بأجل موجه للأشخاص الطبيعيين والمعنويين بصفة رسمية، والمبلغ الأدنى يقدر ب 10000 دج بفائدة متغيرة.

1-2-2- 3 بطاقةBADR : تسمح هذه البطاقة بالسحب نقدا عن طريق موزعات أوتوماتيكية متواجدة عبر الوكالات الجزائرية وتتمثل محاسن هذه البطاقات في:

- تسهيل عمليات السحب.
- تسمح لصاحبها السحب 24 ساعة وحتى في الأعياد وأيام العطل.
- تجنب الانتظار الطويل في شباك البنك.

1-2-2- 4 بنك البدر يسهل تغيير الحسابات عن بعد

1-2-2-5 معالجة العمليات البنكية عن بعد وفي وقتها الحقيقي

1-2-2-6 دفتر التوفير لبنك البدر : في إطار تشجيع الادخار والتوفير يفتح البنك للأشخاص دفاتر تسجل فيها

كل عمليات السحب والإيداع.

1-2-2- 7 تمويل الاستثمارات

- تمويل المشاريع الخاصة بالاستثمارات :وتتمثل في الصناعات الصغيرة، التجارة، الفلاحين، ويكون تمويل هذه الاستثمارات في شكل قروض تقدم لمدة تتراوح بين3 و 7 سنوات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **تمويل بعض الاستثمارات الخاصة بالتطوير الريفي :** وتتمثل في تمويل قطاع النقل وتدعيم مشروع تربية الحيوانات والمشاريع الزراعية وما يرافقها.

المطلب الثاني : أسلوب التدقيق في البنوك

يطبق أسلوب التدقيق في البنك بنص جميع التحقيقات و النصوص الخاصة بكل مهام التدقيق و التي تهدف إلى التأكد من مصداقية و صحة المعلومات في المؤسسة و مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في تحديد و قياس المخاطر و إدارتها

2-1 مراحل التدقيق في البنك :

و تتمثل مراحل التدقيق في :

- ✓ اكتساب معرفة عامة حول طبيعة المؤسسة من خلال البحث عن جميع المعلومات التي تخص البنك وذلك من خلال الوثائق والمستندات الموجودة على مستوى البنك.
- ✓ تحديد أهداف المهمة المتمثلة في عملية تقييم النظام الرقابي ومدى فعاليته وتقويم إدارة المخاطر مما يساهم في تخفيض معدل المخاطر المصرفية وزيادة قيمة البنك وزيادة الموثوقية بالقوائم المالية وحماية أصول البنك.
- ✓ تحديد العمليات الأكثر عرضة للخطر وتقييم درجة أهمية هذه المخاطر
- ✓ إعداد برنامج وخطة للتحقيق والتدقيق الواجب إنجازها مع الأخذ بعين الاعتبار ما يلي:
  - أن تكون الخطة واقعية ويمكن تنفيذها بحيث تتلاءم مع حجم عمليات البنك وشاملة لكافة الأنشطة.
  - مراعاة التطورات الفنية والمستجدات في الأنشطة المصرفية، وبعد إعداد الخطة يتم الموافقة عليها من طرف لجنة التدقيق.
  - تنفيذ مهمة التدقيق والتي تتم على أساس المعلومات المحصل عليها في المراحل السابقة مع مراعاة وقت وامتداد حدود التدقيق.

كما يقوم المدقق الداخلي باختيار التقنيات والوسائل الملائمة، فعلى سبيل المثال قد يقوم المدقق بـــ :

- ❖ استجواب الأفراد المعينة .
- ❖ اللجوء إلى العينات الإحصائية والملاحظات العينية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتتمثل مراحل تنفيذ التدقيق في ثلاث مراحل:

- ❖ تد قيق المعطيات المالية والاحصائية .
- ❖ تد قيق عمليات التسيير .
- ❖ التدقيق الإداري.

وبعدما يتم تنفيذ خطة التدقيق سيكون باستطاعة المدقق أن يحكم نهائيا على فعالية نظام الرقابة الداخلية، أي يستطيع أن يميز بين مواطن القوة ومواطن الضعف وهذا ما يساعده في إيجاد الحلول المناسبة وتقديم النصائح والإستشارة للإدارة العليا ويتم هذا من خلال إعداد تقرير نهائي شامل للتدقيق الذي قام به المدقق طيلة فترة المهمة حيث يتميز بالدقة مع عرض كل الأدلة التي تثبت حكم وتقدير المدقق لكفاءة نظام الرقابة والأهداف المسطرة له.

ونشير إلى أن هذا التقرير يخضع لمبادئ ومعايير معمول بها لدى كل المدققين (معايير التدقيق الداخلي)

وكخطوة أخيرة وبعد الاجتماع النهائي الذي يتم فيه مناقشة جميع النقاط التي ذكرت في هذا التقرير يمكن للمدقق أن يشرع في كتابة التقرير النهائي لمهمته ويصبح وثيقة رسمية ومصدرا للمعلومات كما يحتوي على نقاط مهمة تفيد كلا من المدققين والمسيرين على حد سواء.

أما عن طبيعة تقرير التدقيق فهو عبارة عن ذروة عملية التدقيق، و لا تتم عملية تجميع و تقييم أدلة الإثبات الكافية و المناسبة إلا بغرض التعبير عن الرأي و هذا الرأي هو الهدف الأساسي و القاطع للمدقق، و لا يمكن التعبير عن الرأي إلا بعد أن يكون المدقق قد قدر المخاطر و أكمل جميع إختيار التدقيق و كذلك فإن تقرير التدقيق المتضمن رأي غير مقيد لا يمكن إصداره لحملة السهم و غيرهم حتى يكون العميل قد وافق على إدخال تعديلات التدقيق اللازمة و إعادة الالتبويب المطلوبة و الإفصاحات في مرفقات القوائم المالية .

و يكون شكل التقرير عموما على النحو التالي :

- صفحة أو مستند الارسال .
- فهرس، مقدمة، خلاصة .
- نص التقرير ونجد فيه عرض النتائج والتوصيات .
- الخاتمة :خطة التدقيق المتبعة والتدخلات ، الملاحق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-2 وظيفة قسم المراقبة الداخلية في المجمع الجهوي للإستغلال :

هناك هيئة جهوية مستقلة تابعة لجهة الوصاية (المفتشية العامة)، هذه الهيئة تخضع للتنظيمات الداخلية للبنك، و قد تم إنشاؤها حديثا إذ أنها تسعى إلى تحقيق أربعة أهداف تتمحور فيما يلي :

- التأكد من أن العمليات قانونية
- التأكد من إحترام التعليمات المطبقة
- التأكد من حقيقة الحسابات
- التأكد من حماية أصول البنك

كما يقوم المدقق بتفقد التطبيق الجيد للإجراءات، التعليمات و الترتيبات الشرعية و التنظيمية المسطرة

في الإقتراحات بصرامة و في الآجال المحدودة يقوم المدقق أيضا بتحليل المخاطر و تغطيتها و كذلك تقييم طريقة معالجة حسابات الزبائن في عملية الرقابة الداخلية، حيث يتمثل الدور الرئيسي للمدقق الداخلي في :

- إبراز أهداف و رهانات نظام الرقابة الداخلية لأعضاء الإدارة، ليس فقط تطبيقا للقانون التعديلي 03-02 و لكن من أجل الحصول على نظرة مستقبلية عن حالة المؤسسة للتحكم في نشاطها و ذلك من أجل الحصول على نظرة مستقبلية عن حالة المؤسسة للتحكم في نشاطها و ذلك بالتشخيص السليم و إتخاذ القرارات الجبائية و التدخلات السليمة .
- التأكد عن طريق المراقبة الدورية من وجود و صحة تطبيق نظام الرقابة الداخلية و مدى تحكمه في الأخطاء البنكية و ذلك باستخراج إحتمالات وقوع أخطاء أو سوء التسيير.

2-3 تنظيم وظيفة التدقيق:

2-3-1 خطة التدقيق : إن تنفيذ مراقبة فعالة يجب أن يكون مسطر مسبقا في مخطط شامل يحدد بنوع المراقبات المطبقة على الأنشطة البنكية و يتم تصنيف هذه الأخيرة بالترتيب حسب الأولوية و حسب فعالية نظام الرقابة اليومية و المستمرة علما أن توقيت التدقيق الدوري يكون معلوما (محددا) في كل مرة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-3-2 خطة عمل لجنة التدقيق : إن خطة نشاط التدقيق يجب أن تكون معلومة لدى لجنة التدقيق بصفة سداسية (6أشهر) أو سنوية، و موافق عليها من طرف أعضاء اللجنة.

المطلب الثالث : المخاطر التي يتعرض لها المجمع الجهوي للإستغلال و دور عملية التدقيق

يتعرض بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR(المجمع) كغيره من البنوك إلى العديد من المخاطر و المتمثلة أساسا في المخاطر المالية و التي تضم مخاطر الائتمان ، مخاطر أسعار الفائدة، خطر السيولة يليه خطر عدم مطابقة الامضاءات كمخاطر العملاء، ما بين البنوك و مخاطر ما بين الدول (بنك محلي/أجنبي) ثم نجد المخاطر التجارية كما يواجه البنك مخاطر متعلقة بالأموال و الأشخاص كخطر حوادث العملية بالإضافة إلى ما سبق يواجه البنك مخاطر تتعلق بالجانب العملي كمخاطر معالجة العمليات المحاسبية ، الإعلام الآلي و أخيرا نجد مخاطر التسيير الإستراتيجي و فيما يلي يتم عرض أهم المخاطر التي يتعرض لها البنك.

3-1-1 مخاطر:

يقوم البنك بمنح إئتمان للغير على شكل منقول أو غير منقول على سبيل الدين أو الوديعة أو الوكالة أو الإيجار أو الإعارة أو الرهن في جميع هذه العلاقات يتعلق الأمر بالتسليم المؤقت للمال أي مع نية استرداده إذن فالقرض(الأمان)هو تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشات في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعمد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعا واحدة أو على اقصاط في تواريخ محددة ويتم تدعيم هذه العلاقات بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون اي خسائر.ومن اهم القروض المقدمة من طرف المجتمع ما يلي:

أ- القروض الموجهة لتشغيل الشباب.

3-1-1-1 تعريفها:هي قروض موجهة عادة للشباب البطال ذوي الكفاءات في اطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب"ANSEJ"والصندوق الوطني للتامين على البطالة"CNGEH"وهي عبارة عن قروض قصيرة الاجل تدخل ضمن انواع قروض الاستغلال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

✓ **التمويل:**

– التمويل يكون مشترك بين البنك ووكالة تشغيل الشباب والمستفيد.

– نسب التمويل تكون متفاوتة وفقا لقيمة المشروع غالبا ما تكون70% لفوائد منخفضة من طرف البنك 20 قرض دون فائدة من وكالة تشغيل الشباب اما10المتبقية فهي من المساهمة الشخصية.

✓ مظاهر القروض الموجهة لتشغيل الشباب وكيفية مواجهتها:

لوحظ في الفترات السابقة وخاصة في التسعينات عجز شبه تام من تسديد معظم الديون الموجهة لهذه الفئة.ولكن من خلال الاجراءات المتخذة وخاصة مع ظهور ما يعرف fonds de garantie قلت وبشكل لافت نسبة وعدم التسديد فمن بين أهم الصعوبات التي تواجه البنوك في استرجاع ديونهم هو لجوء اغلب المستخدمين الى تغيير نشاطاتهم او حتى مكانة مزاولة أنشطتهم وهذا طبعا يرجع اساسا الى عدم مردودية معظم المشاريع.

وعليه فان جل المخاطر تكمن أساسا في الدراسة الفعلية لملف المقترض أو كذا النشاط ضف إلى ذالك الدراسة الاقتصادية والمالية لمختلف المشاريع بحيث أي خطا أو عدم جدية في الدراسة يعرض صاحبه الى الافلاس الفوري وهذا ما يزيد من متاعب البنك.

خطر اخر يهدد البنوك الا وهو تهرب معظم المستفيدين من تسديد ديونهم بالرغم من مزاولة أنشطتهم بصفة مستمرة وهذا ما يحتم على البنك اللجوء الى اساليب القانونية لسترجاع ديونها .

ب– قروض الاستثمار:

✓ **تعريفها:** هي قروض مخصصة عادة للمشاريع الكبرى والتجهيزات وهي عبارة عن قروض طويلة الأجل تفوق 7سنوات وهذه القروض تمثل التسهيلات المسموحة للمشاريع والمؤسسات الإنتاجية بغرض توفير متطلبات الاستثمار الإنتاج من عقارات فنية وتقنية وهذا ما يثبت أن القرض الاستثماري طويل الأجل إجراءاته تستحق الأجل الطويلة.

✓ **الضمانات:** تختلف الضمانات حسب طبيعة القرض المقدم وفي حالة قروض الاستثمار وبما المبلغ القرض يكون مرتفعا فان قيمة الضمان تكون عالية فيضطر طالب القرض الى رهن العقارات أو العتاد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والآلات وكل ما يملك على حسب قيمة القرض و يشترط أن يكون مبلغ الضمانات يفوق قيمة القرض و ذلك في حالة ما إذا عبر المقترض عن التسديد تكون قيمة الضمانات كافية لتغطية الخطر

✓ **مخاطر قروض الإستثمار و كيفية معالجتها :**

بسهر البنك على مراقبة عمليات الإقراض و الملفات و طلبات القروض من خلال الدراسة المعمقة و الكاملة لملف القرض قبل منحه

إن البنك يتبع نظام المخاطر و النتائج و ذلك من خلال :

- تحليل مخاطر القروض عن طريق دراسة معمقة و كاملة لملف القرض قبل منحه و تقييم المشروع من حيث المردودية و دراسة الضمانات عن طريق ملف خاص يقيم مختلف أنواع الضمانات و كذا متابعتها
- متابعة القروض

و يبقى خطر عدم التسديد هو الهاجس الكبير الذي يهدد البنك، و في حالة تأخر طالب القرض التسديد، يضطر البنك أن يمدد له في فترة السداد، أما أذا انتهت الفترة و لم يسدد طالب القرض فإن البنك يلجأ للضمانات المقدمة و يقوم بحجز الرهونات و ترفع دعوى لدى مجلس القضاء بالخصوص لدى قسم المنازعات

و يعتبر هذا النوع من القروض هو الأهم بالنسبة للبنوك، كما أن عدم التسديد و يعرض البنك إلى هزات عنيفة في توازنه المالي، لذا يجب الأخذ بعين الإعتبار بمبدأ الحيطة و الحذر و التقيد ببعض المقاييس الوقائية وفقا لما جاء في قانون النقد و القرض

3-1-2 مخاطر مصلحة الخزينة :

عادة ما تتعرض مصلحة الخزينة لعدة مخاطر يمكن ذكر أهمها فيما يلي :

- تجميد أموال فهي لا تقدم على شكل قروض أو لا تبعث للبنك المركزي
- غياب السيولة عن البنك
- خطر السرقة إذا بقيت مبالغ ضخمة بصندوق البنك
- خطر الكوارث الطبيعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- خطر ضياع مفتاح الخزينة

و هناك مخاطر قد يقع فيها الموظفين مثل خطأ قيمة المبلغ المدفوع للزبون، ناتج عن عدم التأكد من الشخص الساحب للمبلغ، أو عدم التأكد من كتابة المبلغ، أو عدم التأكد من الشخص الساحب للمبلغ، أو عدم التأكد من الإمضاء، أو سحب رصيد شخص من رصيد شخص آخر، أو تزوير الوثائق،أو ما يطلق عليه الأخطاء المادية كخطأ في كتابة الأرقام.

بالإضافة لما سبق لكل موظف في البنك رقم سري يستخدمه للدخول إلى أرصدة عن طريق الإعلام الآلي و قد حدث و أن إكتشف أحد الموظفين الرقم السري الخاص بمسؤول الشباك و استخدمه في تحويل 300.000 مليون سنتيم و لما تم الإعتراف أعيدت خلال 15 يوم

كما أن هناك أخطاء يقع فيها المسؤول عن الشباك بحيث بدل أن يقدم ورقة بقيمة 50 أوروو قدم ورقة 100 أورو، في هذه الحالة يتحمل الموظف المسؤولية كما اعترف الموظف بأنه صيغ 100 أورو في شهر جانفي 2013 تم تحملها من قبله

هذا على العموم أبرز المخاطر التي يتعرض لها مصلحة الخزينة و يعمل المجمع على مواجهة مخاطر التي يتعرض لها مصلحة الخزينة

و يعمل المجمع على مواجهة مخاطر مصلحة الخزينة بإتخاذها الإجراءات التالية:

- تفادي تجميد الأموال وذلك من خلال تقديم القروض مع ضمان وجود سيولة كافية لمواجهة عمليات كافية لمواجهة عمليات السحب المفاجئة
- تفادي وجود مبالغ ضخمة في الصندوق لتجنب السرقة و خطر الكوارث الطبيعية
- عدم الإباحة بالرقم السري مهما كانت درجة الثقة بين الموظفين

3-1-3 مخاطر مصلحة التجارة الخارجية :

لا تخلو مصلحة التجارة الخارجية من مخاطر يمكن حصرها فيما يلي :

- حالة ضياع السلع المستوردة و المورد لا يتحمل مسؤولية ضياعها، فنجد أن البنك هو من يتحمل هذه الخسارة و لمواجهة هذه الخسارة يرجع البنك إلى التأمين الذي وضعه المورد ليسترجع منه مبالغ أو قيمة أمواله.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- يمكن للمستورد عدم تسديد المبالغ أي وصول الوثائق و عدم التسديد في هذه الحالة يتحمل البنك تسديد المبلغ.
- عدم مطابقة الوثائق للشروط الموضوعة من قبل المصدر
- خطر عدم تسديد المستورد لحقوقه على المصدر
- خطر الحروب، القرصنة، و كذا التقلبات الجوية.

لمواجهة مخاطر مصلحة التجارة الخارجية الخارجية لا بد من التأكد من مطابقة الوثائق للشروط الموضوعية من قبل المصدر، الإهتمام بالتأمين على السلع لمواجهة خطر عدم التسديد أو ضياع السلع.

3-1-4 المخاطر التشغيلية :

تتنوع المخاطر التشغيلية في المجمع الجهوي للإستغلال من حيث مصدر هذه المخاطر و التي يمكن أن يكون مصدرها إما الأفراد، الأنظمة، العمليات أو الأحداث الخارجية، و هذا ما سيتم التطرق إليه

أ- مخاطر الدفع الإلكتروني :

لما قدم يمكن التنبؤ إلى مخاطر بسبب المشاكل التي قد تنجم نتيجة استعمال هذا الأسلوب في الدفع لا سيما عندما يتعلق الأمر بإثبات العمليات التي تتم دون أي سند ورقي

و على سبيل المثال قام شخص بشراء بضاعة من تاجر و استعمل لهذا الغرض بطاقة الدفع، فالأمر يخصم مبلغ من حسابه و تقييده في حساب التاجر قد تم نتيجة استعمال البطاقة

و من ثم فإن السؤال المطروح هل بإمكان هذا الشخص أن يقوم بمعارضة لدى مصرفه من اجل منعه من خصم المبلغ من حسابه ؟

فلو فرضنا أن هذا الشخص سدد حاجياته بواسطة شيك فإن المعارضة تكون غير مقبولة طبقا للمادة 503 من القانون التجاري

فيما أن الأمر يتعلق بالدفع بواسطة البطاقة التي يكيف قانونا على الإمتثال لأمر التحويل فيكون بذلك مفهوم البنك، فإن المواد 586 و 587

من القانون المدني يعتبر المجمع بأنه تصرف غير قطعي يمكن للموكل إنهائه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كذلك هناك تصرف ينطوي على غش و تدليس يمكن أن تنجر عنه مشاكل عديدة و نعني بذلك البطاقات المقلدة و المستعملة خارج الوطن (و التقليد الذي نقصده هو تقليد بطاقات خاصة ببنوكنا تنيجة توصل المقلد إلى الحصول على الرقم السري بالبنك الذي يمكنه من سحب الأموال)

و في هذا الإطار يجب علينا أن نشير إلى أن التطور الذي حصل في ميدان الإعلام الآلي و الذي ساعد على الغش حيث سمح باستعمال تقنيات تمكن المقلد من الحصول على الرقم السري للبطاقات و ذلك برنامجlogiciel و هو برنامج يسمح بالوصول و إعادة تشكيل الرقم السري للبطاقة مع العلم أن هذا البرنامج موجود حاليا على شبكة الأنترنيت و في متناول الجميع، إذ أن بنوكنا هي ضحية هذا الإعتداء ملزمة رغم حسن نيتها، بدفع جميع المبالغ المسحوبة بواسطة البطاقات المقلدة للبنوك التي قبلت بها.

وحتى يتفادى البنك مثل هذه المشاكل و المخاطر فقد ضمنت العقود التي تبرمها مع الزبائن بندا ينص على إعتبار هذه الوظائف وسيلة لإثبات العمليات التي قام بها صاحب البطاقة.

ب- مخاطر نظام الإعلام الآلي :

لا نستطيع التحدث عن مخاطر الإعلام الآلي بحد ذاتها بل القول أنها مشاكل و عوائق تعترض طريق عمل مختلف مصالح البنك و من أهمها :

- ✓ تعطل الجهاز أثناء القيام بعمليات السحب أو الإيداع أو التحويل البنكي
- ✓ وقوع الموظفين في مختلف الأخطاء المادية أثناء استعمال الجهاز (خطر في إسم العميل، رقم الحساب، المبلغ...)
- ✓ إختلال أنظمة التشغيل بمختلف الأجهزة التي يتعامل بها الموظفون مثل دخول فيروس يعطل نظام العمل .
- ✓ عدم كفاءة الموظفين الجدد و نقص الخبرة، يقود إلى تذمر العملاء و الزبائن و الخدمات التي يقدمها البنك

لمواجهة مخاطر نظام الإعلام الآلي، يقوم المجمع بالعمل على تصليح الأجهزة فور تعطلها لتجنب أي مشاكل من قبل العملاء، الدقة أكثر أثناء القيام بعمليات السحب و الإيداع، و الإهتمام بتكوين العنصر البشري خاصة الجدد منهم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-2 دور عملية التدقيق في إدارة هذه المخاطر :

هناك توافق بين التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر على توحيد نماذج عملياتهما بشكل يضمن لكلا الطرفين التكامل المتبادل مع الحفاظ على الصورة الذاتية والاستقلالية لكل منهما وهذا يتطلب وضع سياسة لضمان السير الحسن داخل البنك فيجب على إدارة المخاطر أن تسمح للمدقق الداخلي بالمشاركة في اجتماعاتها مع الإدارة التي تهدف إلى وضع إستراتيجية لإدارة المخاطر في البنك، وينبغي أن تسمح له بالدخول إلى قاعدة البيانات الخاصة بها لتحقيق المشاركة وتقديم المشورة لإعداد نظام محكم لإدارة المخاطر في البنك.

بالإضافة إلى أن هناك نموذج يمثل إطار التعاون الملائم بين إدارة المخاطر وبين التدقيق الداخلي، فعملية إدارة المخاطر تتألف من خمس مراحل تشغيلية هي :التخطيط، والتحديد، والتحليل، والضبط ، والمراقبة

فهذه المراحل التشغيلية الخمسة توفر إطار عمل لإدارة المخاطر، حيث يتم الاستعانة بالمدقق الداخلي في جميع هذه المراحل، فكلاهما يعكس أنشطة الأخر لذلك قد يحدث تداخل،الأمر الذي يتطلب التنسيق بينهما

بعد تحديد المخاطر من قبل الجهات المختصة يتم مناقشتها مع مدير المخاطر في البنك، الذي بدوره يقوم بعرضها على الإدارة التنفيذية للبنك لاتخاذ الإجراءات اللازمة للحد منها و إدارتها بشكل يضمن تحقيق أهداف البنك، حيث يتم التنسيق بين مدير المخاطر والمدقق الداخلي لأخذ توصياته بشأن المخاطر .فتعد إدارة المخاطر مسؤولية مشتركة بين التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر، فمهام إدارة المخاطر هي القيام بجميع العمليات التي من شأنها توفير إدارة شاملة للمخاطر التي يتعرض لها البنك، أما المدقق الداخلي فتتمثل وظيفته في التحقق من التوصيات التي تم وضعها بشأن إدارة المخاطر وبذلك التعاون يمكن الحصول على إدارة جيدة للمخاطر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث : إعداد استمارة استبيان

تمهيد : تم في هذا المبحث عرض النتائج التي تم التوصل إليها من خلال تحليل أجزاء الاستبيان التي تم توزيعها على عينة من موظفي البنك، بالإضافة إلى تفسير و مناقشة ما تم التوصل إليه من نتائج

المطلب الأول : أدوات الدراسة

من أجل إعداد استمارة الاستبيان قمنا بإجراء مقابلة حيث قمنا بزيارة ميدانية للبنك محل التربص عدة مرات حتى نتمكن من جمع المعلومات و المعطيات التي تساعدنا في إتمام الدراسة، و كذا الإعتماد على عامل الملاحظة بناءا على ما تم ملاحظته من خلال زيارتنا للبنك.

قمنا بإعداد الاستبيان من أجل استخدامه في جميع البيانات و المعلومات، إذ تم توزيعه على عينة من مجتمع الدراسة (30 موظف) لجمع البيانات اللازمة للدراسة.

و تم تقسيم الاستبيان إلى أربعة أجزاء كما يلي :

- ✓ **الجزء الأول :** أهمية التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنك
- ✓ **الجزء الثاني :** مدى تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق الداخلي و دوره في إدارة المخاطر في البنك
- ✓ **الجزء الثالث :** مدى الإلتزام بمعايير التدقيق الدولية و دورها في إدارة المخاطر في البنك
- ✓ **الجزء الرابع :** مدى قيام المدقق الداخلي بتقييم و متابعة المخاطر و إجراءات الإستاجة لها و دورها في إدارة المخاطر في البنك.

و تم تقسيم كل جزء إلى 8 أسئلة فرعية

المطلب الثاني : عرض و تحليل نتائج الاستبيان

من أجل التعامل مع إجابات أفراد العينة و الوصول إلى نتائج، قمنا بترجمة هذه الإجابات في جداول و أشكال بيانية (أعمدة بيانية).

نتائج الجزء الأول من الاستبيان:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم(3-1) نتائج الجزء الأول من الاستبيان

الوحدة %

رقم	موافق	غير موافق	محايد
1	87.5	12.5	00
2	37.5	12.5	50
3	62.5	37.5	00
4	12.5	87.5	00
5	75	25	00
6	87.5	00	12.5
7	87.5	12.5	00
8	50	25	25
9	50	00	25
10	75	37.5	12.5
11	75	37.5	12.5
12	50	12.5	12.5
13	75	12.5	12.5
14	50	37.5	12.5
15	75	25	00
16	62.5	25	12.5
17	50	50	00
18	75	25	00
19	50	12.5	37.5
20	62.5	12.5	25
21	50	25	25
22	75	12.5	12.5
23	12.5	00	87.5
24	25	50	25
25	50	25	25
26	37.5	37.5	25
27	62.5	12.5	25
28	87.5	12.5	00
29	50	50	00
30	12.5	62.5	25
الوسط الحسابي	**57.5**	**26.25**	**16.67**

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على على إجابات الاستبيان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نوع الإجابة

تمثيل نتائج الاستبيان في أعمدة بيانية

تمثيل نتائج الجزء الأول:

شكل رقم (3-2) أهمية التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية

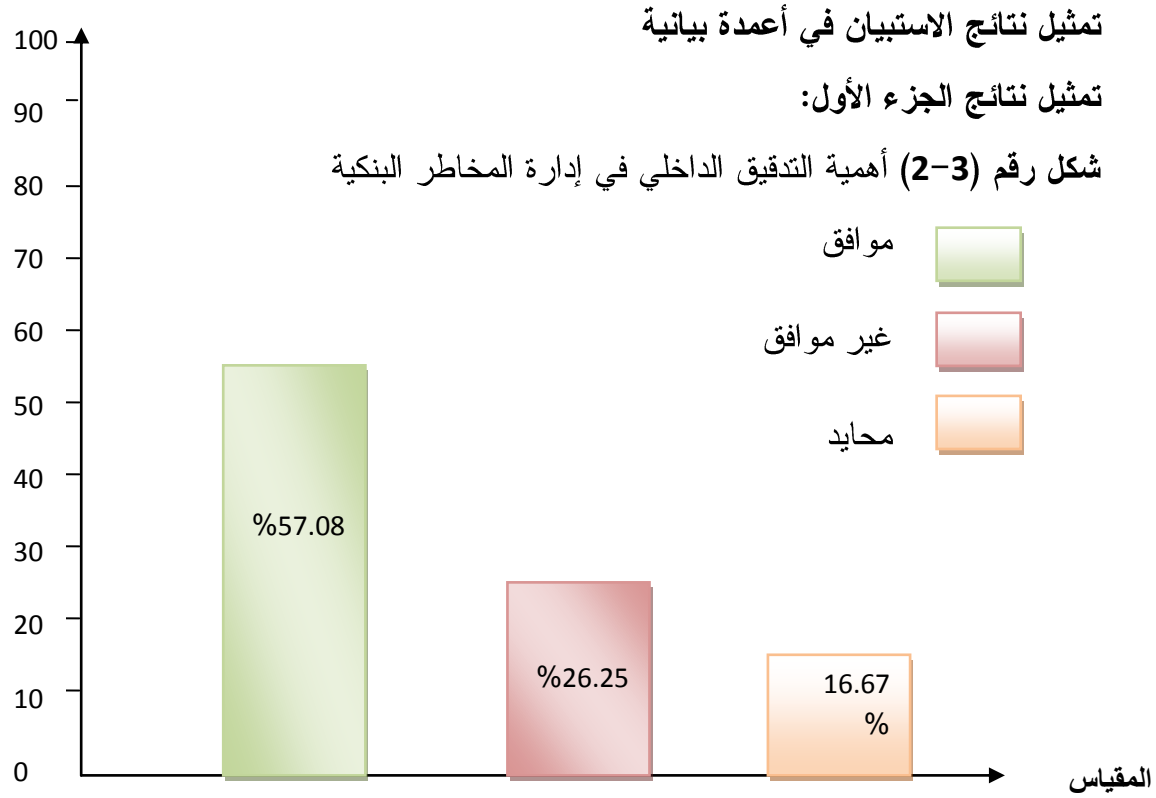

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على على إجابات الاستبيان

تحليل نتائج الشكل رقم (3-2) :

يتضح لنا من خلال الشكل رقم (3-2) أن آراء أفراد العينة المدروسة كانوا على اتفاق حول أهمية التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية بنسبة 57.08% أي أن نشاط التدقيق الداخلي في البنك ساهم في تحسين إدارة المخاطر البنكية و ذلك من خلال التقييم الأولي للمخاطر ذات العلاقة بالنشاط محل الفحص بالإضافة إلى الإلتزام بوضع الخطط الخاصة بالمخاطر التي تساهم في تقييم المخاطر بشكل دوري

أما بالنسبة لمقياس (غير موافق) فقد احتل النسبة 26.25% أي أن 8 أفراد من العينة المستهدفة لم يكونوا على اتفاق حول أهمية التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنك و ذلك من خلال عدم قيام إدارة التدقيق الداخلي بوضع نظم و إجراءات التدقيق الداخلي بناءا على دراسة للمخاطر التي تواجه البنك، بالإضافة إلى عدم الإستعانة بوضع نظم لدراسة المخاطر التي تواجه البنك، بالإضافة إلى عدم الاستعانة بوضع نظم لدراسة المخاطر بآراء و تقارير مجلس الإدارة و مراقبي الحسابات و مديري البنك.

أما 5 من أفراد العينة كانوا على حياد حول اهمية التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنك بنسبة 16.67 %

نتيجة 1 : من خلال نتائج الجزء الأول إحتلت نسبة 57.08 % من أفراد العينة أكبر نسبة موافقة على أهمية التدقيق الداخلي في غدارة المخاطر البنكية و كان التوجه (موافق) و بالتالي يتم الحكم على صحة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرضية الأولى، و ذلك بتفسير المساهمة الفعالة لنشاط التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية.

نتائج الجزء الثاني من الاستبيان:

جدول رقم (3-2) نتائج الجزء الثاني من الاستبيان

الوحدة %

رقم	موافق	غير موافق	محايد
1	25	37.5	37.5
2	75	25	00
3	62.5	12.5	25
4	75	25	00
5	75	12.5	12.5
6	25	25	50
7	25	12.5	62.5
8	62.5	12.5	25
9	87.5	00	12.5
10	50	00	50
11	50	00	50
12	62.5	37.5	00
13	25	25	50
14	37.5	37.5	25
15	50	00	50
16	75	25	00
17	25	25	50
18	62.5	25	12.5
19	50	50	00
20	87.5	12.5	00
21	62.5	00	37.5
22	12.5	75	12.5
23	25	50	25
24	62.5	12.5	25
25	75	00	25
26	25	75	25
27	25	37.5	00
28	62.5	12.5	37.5
29	75	00	25
30	50	25	25
الوسط الحسابي	**52.08**	**22.92**	**25**

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على على إجابات الاستبيان25

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمثيل نتائج الجزء الثاني:

شكل رقم (3-3) عدم وجود نظام محكم لأعمال التدقيق الداخلي و دوره في إدارة المخاطر في البنك

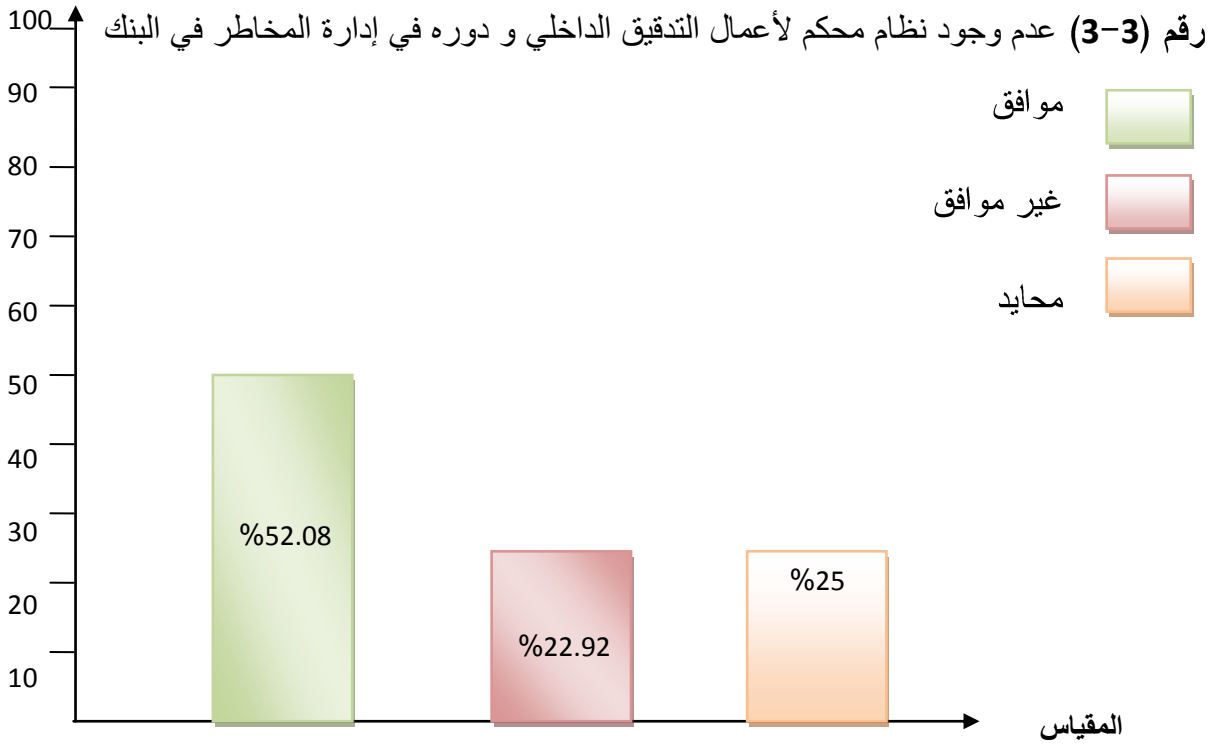

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على على إجابات الاستبيان

تحليل نتائج الشكل رقم (3-3) :

نلاحظ من خلال الشكل رقم (3-3) أن أفراد العينة كانوا على اتفاق على تطبيق البنك لنظام محكم لأعمال التدقيق الداخلي يساهم في إدارة المخاطر في البنك بنسبة 52.08 % و ذلك من خلال قيام إدارة التدقيق الداخلي بمناقشة نظام الرقابة الداخلية مع المدقق الخارجي لمعرفة مدى دقته و مناسبته و اكتشاف أوجه القصور التي تعتري هذا الأخير من أجل إدارة فعالة للمخاطر، بالإضافة إلى فحص المدقق الداخلي للإجراءات و التأكد من مدى مطابقتها للسياسات و الخطط والنظم و القوانين و مساهمتها في إدارة المخاطر البنكية ، فبالرغم من ذلك إلا أن هناك 7 من أفراد العينة أي ما نسبته 22.92 % ليسوا على اتفاق على محتوى الجزء الثاني (مدى تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق الداخلي و دوره في غدارة المخاطر في البنك) و ذلك من خلال حاجة البنك إلى تعاون مجلس الإدارة مع مديري البنك في وضع نظام الرقابة الداخلية، أما ما نسبته 25% من أفراد العينة كانوا محايدين أي ما يمثل 8 من المجموع الكلي للعينة المدروسة.

نتيجة 2 : تم نفي الفرضية الثانية "عدم وجود نظام محكم لعمال التدقيق الداخلي و دوره في إدارة المخاطر في البنك " فجل الإجابات تشير إلى أن إدارة التدقيق الداخلي تقوم بمناقشة نظام الرقابة الداخلية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مع المدقق الخارجي لمعرفة مدى دقة و مناسبة هذا النظام من أجل الإدارة الفعالة للمخاطر البنكية.

جدول رقم (3-3) نتائج الجزء الثالث من الاستبيان

الوحدة %

رقم	موافق	غير موافق	محايد
1	12.5	12.5	75
2	75	12.5	12.5
3	12.5	12.5	75
4	62.5	25	12.5
5	37.5	25	37.5
6	87.5	12.5	00
7	25	12.5	62.5
8	50	50	00
9	50	00	50
10	87.5	12.5	00
11	62.5	00	37.5
12	87.5	00	12.5
13	50	00	50
14	75	12.5	12.5
15	62.5	12.5	25
16	37.5	37.5	25
17	12.5	75	12.5
18	100	00	00
19	25	50	25
20	87.5	00	12.5
21	25	62.5	12.5
22	75	00	25
23	50	50	00
24	25	50	25
25	50	00	50
26	12.5	12.5	75
27	62.5	00	37.5
28	50	25	25
29	62.5	12.5	25
30	87.5	00	12.5
الوسط الحسابي	**53.33**	**18.17**	**27.5**

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على على إجابات الاستبيان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمثيل نتائج الجزء الثالث:

شكل رقم (3-4) عدم الإلتزام بمعايير التدقيق الدولية و دورها في إدارة المخاطر البنكية

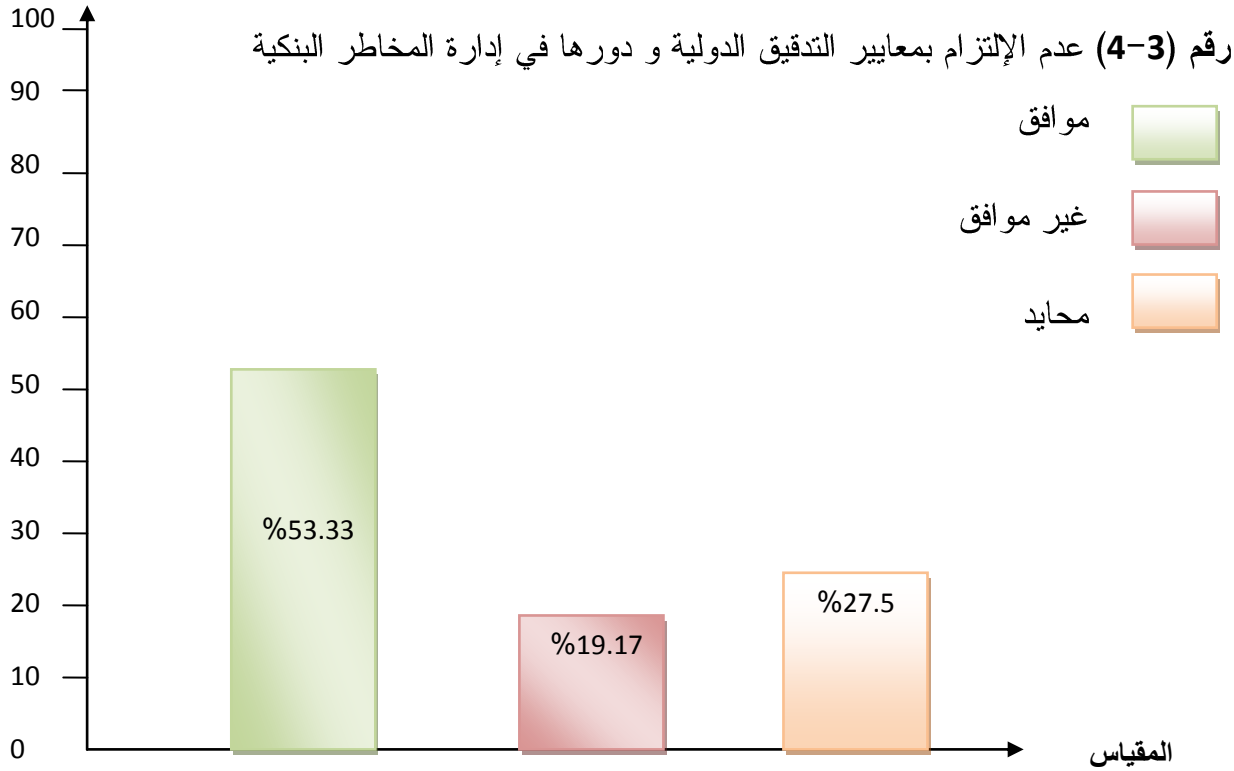

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على على إجابات الاستبيان

تحليل نتائج الشكل رقم (3-4) :

نلاحظ أن نسبة 53.33% من أفراد عينة الدراسة على اتفاق بإلتزام المدقق الداخلي بمعايير التدقيق الدولية لما لها من دور في إدارة المخاطر في البنك، و هذا راجع إلى توفر التأهيل الفني و الخلفية العلمية المناسبة لدى المدقق الداخلي لإدارة المخاطر، بالإضافة إلى قيام المدقق الداخلي على زيادة كفاءة و فعالية تطوير خدماته و التي تمكنه من إدارة فعالة للمخاطر، كما أن هناك فريق عمل متخصص تتوافر فيهم المهارة و المعرفة و التخصص التي تمكنهم من آداء أعمالهم بصورة صحيحة و مرضية

في حين كان 6 من أفراد العينة أي ما نسبته 19.17% متجهين نحو عدم الموافقة على إلتزام المدقق الداخلي بمعايير التدقيق الدولية، و ذلك من خلال عدم إمتلاك المدقق الداخلي المعرفة الكافية بمعايير التدقيق الدولية لتفعيل مبادئ إدارة المخاطر في البنك، أما نسبة 27.5 % من أفراد العينة كانوا على حياد.

نتيجة 3 : تم نفي الفرضية " عدم الإلتزام بمعايير التدقيق الدولية و دورها في إدارة المخاطر البنكية "، إذ أن توفر التأهيل العلمي و الخلفية العلمية المناسبة لدى المدقق الداخلي تساهم بشكل كبير في إدارة المخاطر، بالإضافة إلى قيام المدقق الداخلي بزيادة كفاءة و فعالية تطوير خدماته.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (3-4) نتائج الجزء الرابع من الاستبيان

الوحدة %

رقم	موافق	غير موافق	محايد
1	62.5	25	12.5
2	62.5	37.5	
3	50	25	25
4	50	37.5	12.5
5	37.5	50	12.5
6	75	12.5	12.5
7	75	12.5	12.5
8	62.5	25	12.5
9	62.5	25	12.5
10	12.5	00	87.5
11	100	00	00
12	62.5	37.5	00
13	75	00	25
14	87.5	12.5	00
15	50	25	25
16	62.5	12.5	25
17	37.5	25	37.5
18	25	37.5	37.5
19	50	00	50
20	50	50	00
21	37.5	37.5	25
22	25	50	25
23	37.5	00	62.5
24	62.5	12.5	25
25	25	50	25
26	57	12.5	12.5
27	25	62.5	12.5
28	50	00	50
29	25	50	25
30	12.5	37.5	50
الوسط الحسابي	**50.83**	**25.42**	**23.75**

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على على إجابات الاستبيان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمثيل نتائج الجزء الرابع:

شكل رقم (3-5) قيام المدقق الداخلي بتقييم و متابعة المخاطر و إجراءات الإستاجة لها و دورها في إدارة المخاطر في البنك

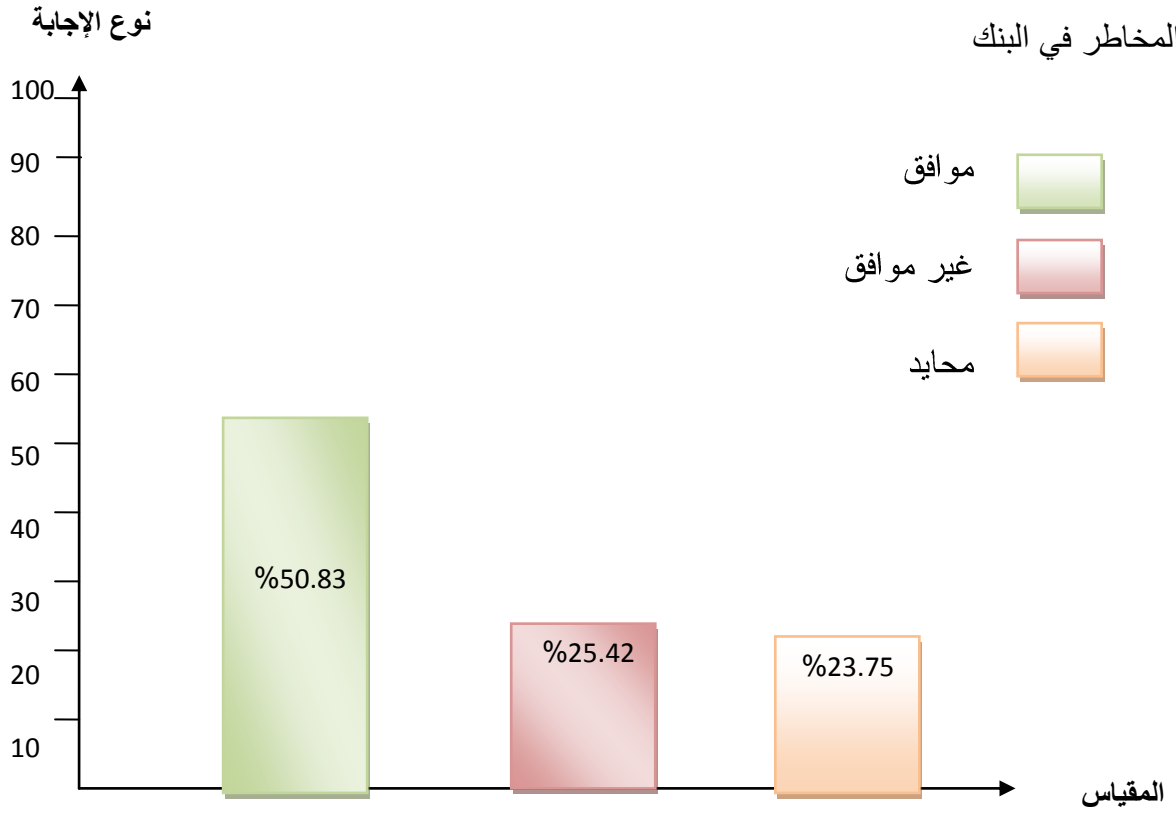

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على على إجابات الاستبيان

تحليل نتائج الشكل رقم (3-5) :

نلاحظ أنه ما يقارب النصف من أفراد العينة على اتفاق من قيام المدقق الداخلي بتقييم و متابعة المخاطر و إجراءات الاستجابة لها و دورها في إدارة المخاطر في البنك بنسبة 50.83%ن و ذلك للمساهمة الفعالة للمدقق الداخلي بشكل كبير و بدور استشاري في تقليل المخاطر داخل البنك، بالإضافة إلى قيامه أيضا بإعداد تقرير المخاطر و تقديمه لمجلس الإدارة و لجنة التدقيق من أجل أخذ الإجراءات اللازمة للتقليل من حدة هذه المخاطر من أجل تلاقي السلبيات التي قد تواجه البنك، كما أنه سيساهم بوضع خطط تدقيق تعتمد على درجة المخاطر المتوقعة لغرض تحديد أولويات أنشطة أعمال التدقيق الداخلي، بالمقابل ما نسبته 25.42%من أفراد العينة لم يتفقوا على قيام المدقق الداخلي بتقييم و متابعة المخاطر، و ذلك من خلال دورات تدريبية و نشرات علمية لغرض تعزيز مهاراتهم و قدراتهم على تحديد و مراقبة و قياس إدارة المخاطر في حين كان عدد المحايدين 7 من العدد الكلي لأفراد العينة بنسبة 23.75%.

نتيجة 4 :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تم إثبات صحة الفرضية " قيام المدقق الداخلي بتقييم و متابعة المخاطر و إجراءات الإستجابة لها و دورها في إدارة المخاطر " و ذلك من خلال المساهمة الفعالة للمدقق الداخلي بشكل كبير و دور استشاري في تقليل المخاطر داخل البنك، بالإضافة إلى إعداد تقرير بشأن المخاطر التي تواجه البنك من أجل أخذ الإحتياطات اللازمة لمواجهتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خاتمة عامة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خاتمة:

لقد تناولنا موضوع دراستنا التدقيق الداخلي و دوره في إدارة المخاطر البنكية من جانبين جانب نظري و الآخر تطبيقي، فالجانب النظري قسمناه إلى فصلين تحدثنا في الأول عن التدقيق الداخلي في ظل معايير التدقيق الدولية ، أما في الفصل الثاني فقد تحدثنا فيه عن أهم ما جاء في إدارة المخاطر البنكية من مفهوم و أنواع و أدوات قياس بالإضافة إلى أهم المراحل التي تمر بها و المبادئ التي تقوم عليها وفق لجنة بازل.

أما الجانب التطبيقي فقد درسنا فيه واقع التدقيق الداخلي في بنك الفلاحة و التنمية الريفية بالإضافة إلى أهم المخاطر التي يتعرض البنك، و لتسليط الضوء أكثر قمنا بإعداد إستمارة استبيان و توزيعها على عينة من موظفي البنك (30 موظف) و ذلك بمحاولة غسقاط تم التطرق غليه في الجانب النظري على أرض الواقع.

و في ضوء التحليلات النظرية و العملية للدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية.

1- عملية التدقيق الداخلي هي وظيفة داخلية تابعة لإدارة المؤسسة، تقوم بنشاط رقابي داخلي مستقل
2- يوجد نظام محكم لأعمال التدقيق الداخلي، و هناك تعاون بين مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية لتفعيل إدارة المخاطر في البنك
3- يبذل المدقق الداخلي العناية الواجبة عند قيامه بإجراءات التحليل في تطبيق مبادئ إدارة المخاطر
4- هناك و عي لدى إدارة التدقيق الداخلي بأهمية إدارة المخاطر بالبنك، و أهميته وضع إجراءات تدقيق تأخذ في الحسبان تامخاطر التي يتعرض لها البنك
5- يقدم المدقق الداخلي استشارات لإدارة المخاطر و ليس من مهامه القيام بعملية إدارة المخاطر
6- هناك تنسيق بين إدارة المخاطر و التدقيق الداخلي و ذلك من خلال من التوصيات التي أعدها المدقق الداخلي بشأن إدارة المخاطر
7- يوفر التدقيق الداخلي المعلومات للإدارة العليا لإتخاذ قراراتها و مساعدتها في فحص و تقويم سلامة نظام إدارة المخاطر في البنك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

8- هناك العديد من المخاطر التي يتعرض لها البنك لما له من طبيعة مختلفة عن المؤسسات المالية و المخاطر التشغيلية و مخاطر الأعمال (مخاطر غير مالية)

9- يطبق المدقق الداخلي آليات عملية لكشف أوجه القصور في انظمة الضبط الداخلي و الرقابة الداخلية في البنك.

أما بالنسبة للتوصيات التي نقترحها تتمثل في :

1- تطوير مفهوم إدارة المخاطر و التعريف بالأنواع المختلفة للمخاطر التي تواجه البنوك، فضلا عن إلزام البنوك بتطبيق معايير التدقيق الدولية الصادرة عن معهد المدققين الداخليين كجزء لا يتجزأ من الإطار المتكامل لإدارة المخاطر.

2- العمل على زيادة الإهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي و تفعيل دورها لما لها من أثر إيجابي في دعم إدارة المخاطر و إحكام الرقابة على مختلف جوانب الأداء البنكي

3- متابعة التطورات الفنية التي تطرأ على معايير التدقيق الداخلي و مدى علاقتها بإدارة المخاطر، مع القيام بإجراء دورات تدريبية للمدققين الداخلين على هذه المعايير

4- العمل على استمرارية تدعيم مقومات إستقلالية المدقق الداخلي لكي يتمكن من القيام باداء مهامه على أكمل وجه

5- توصية أقسام المحاسبة في الجامعات بضرورة الإهتمام بتدريس موضوع إدارة المخاطر ضمن الخطط الدراسية سواء كمنهاج مستقل أو ضمن مناهج التدقيق الداخلي أو الخارجي لكي تواكب الخطط الدراسية التطورات العالمية في هذا الشأن.

6- ضرورة التحقق من وجود دليل محدث لغدارة المخاطر التي تتعرض لها البنوك، في ضوء المستجدات و التطورات في الساحة البنكية

7- ضرورة بذل المزيد من الإهتمام و الدعم لتحقيق المتابعة و التنسيق بين دائرتي إدارة المخاطر و التدقيق الداخلي في البنك.

8- توصية إدارة البنك بضرورة الإهتمام بموضوع إدارة المخاطر و ترجمة ذلك عمليا للمساعدة في إضفاء المزيد من الثقة و الإطمئنان لدى المستثمرين في البيانات المالية

الآفاق المستقبلية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- دور المدقق الداخلي في تقويم و تقييم نظام الرقابة الداخلية في البنوك
- دور معايير التدقيق في الكشف عن وجه القصور في الآداء المهني في ضوء الأزمة
- دور التدقيق الداخلي في إكتشاف و منع التحايل المالي على مستوى المؤسسات المالية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

أ- الكتب:

1- أحمد حلمي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع،عمان،2000

2- أحمد حلمي جمعة، المدخل إلى التدقيق و التأكيد الحديث، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر و التوزيع، الأردن، 2009

3- أسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية، مدخل إدارة المخاطر، الطبعة الأولى ، الذاكرة للنشر و التوزيع، الأردن، 2013.

4- حازم هاشم الآلوسي، الطريق إلى علم المراجعة و التدقيق (المراجعة نظريا)، الطبعة الأولى، الجامعة المفتوحة طرابلس، 2003

5- حاكم محسن الربيعي،حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك و أثرها في الأداء و المخاطرة، الطبعة الأولى، دار البازوري للنشر و التوزيع، الأردن ، 2011 .

6- حمزه محمود الزوبيدي، الإدارة المالية المتقدمة ، الوراق للنشر و التوزيع، عمان ، 2004.

7- خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات (الناحية النظرية و العلمية)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن،2000

8- خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات دار وائل للنشر، عمان،1999-2001.

9- دريد كامل آل نتبيب، إدارة المحافظ الإستثمارية، الطبعة الأولى،دار المسيرة للنشر و التوزيع،عمان،الأردن،2010،

10- زاهرة توفيق سواد، مراجعة الحسابات و التدقيق ، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر و التوزيع، الأردن،عمان،2009.

11- سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود و البنوك و المصارف المركزية، الطبعة العربية، دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010.

12- سمير الخطيب، قياس و إدارة المخاطر بالبنوك، منهج علمي و تطبيق علمي ، منشاة المعارف الإسكندرية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

13- السيد متولي عبد القادر، إقتصاديات النقود و البنوك، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون و موزعون، عمان،2007

14- صادق راشد الشمري، استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية و اثرها على الأداء المالي للمصارف التجارية، دار اليازوري للنشر و التوزيع، عمان، 2013.

15- صفاء أحمد العاني ،محمد عبد الله الغراوي،التدقيق الداخلي في ظل إدارة حوكمة الشركات و دوره في زيادة قيمة الشركة، كايةالإدارة و الإقتصاد، جامعة بغداد،2010.

16- طارق الله خان، حبيب أحمد، إدارة المخاطر ، تحليل القضايا المالية الإسلامية ، الطبعة الأولى ، مكتبة الملك فهد، السعودية ، 2003.

17- طارق عبد العال حماد، معايير المراجعة الدولية و الأمريكية و العربية، الدار الجامعية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، الإسكندرية،2004

18- عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2000.

19- عبد الفتاح السلام، محمد صالح حنتوي، المؤسسات المالية، البورصة و البنوك التجارية، ط1، الدار الجامعية ، 1998.

20- عبد الفتاح محمد الصحن و آخرون، أسس المراجعة الخارجية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر،2007،

21- فتحى رزق السوافري، أحمد عبد المالك محمد، الرقابة و المراجعة الداخلية، الدار الجامعية، الإسكندلرية،2002.

22- فواد توفيق يس، أحمد عبد الله درويش، المحاسبة المصرفية في البنوك التجارية و الإسلامية، دار اليازوري للنشر و التوزيع،عمان،1996

23- محمد سمير الصبان و آخرون ،الرقابة و المراجعة الداخلية مدخل نظري تطبيقي الدار الجامعية ، للطباعة و النشر و التوزيع 1996.

24- محمد سمير الصبان، الأصول العلمية للمراجعة بين النظرية و الممارسة، مكتبة الجلاء الجديدة، القاهرة، مصر، 2007.

25- محمد سمير الصبان، نظرية المراجعة و آليات التطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

26- محمد سمير الصبان،الأصول العلمية للمراجعة بين النظرية و الممارسة، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 1993.

27- محمد صالح سلامة، مفاهيم حديثة في الرقابة الداخلية و المالية، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر و التوزيع، عمان، 2010،

28- محمد طواهر التوهامي و مسعود صديقي، المراجعة و تدقيق الحسابات، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003،

29- محمود إبراهيم نور و آخرون، إدارة الإئتمان، الطبعة الأولى ، دار الفكر للنشر و التوزيع، عمان ، 2012.

30- محمود السيد الناغي، المراجعة إطار النظرية و الممارسة ، مكتبة الجلاء الجديدة ، القاهرة- مصر، 1998

31- محمود شوقي عطاالله، دراسات متقدمة غفي المراجعة، مكتبة السباب، القاهرة،1994

32- منير ابراهيم الهندي، إدارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 2001،

33- نصر صالح محمد، نحو إطار نظري عام للمراجعة للمراجعة و أثره على معاييرها، الطبعة الأولى، منشورات أكادمية للدراسات العليا، طرابلس، ليبيا، 2004

34- هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان، البنوك و المصارف و النظرية النقدية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن،2009

35- يورك برس، إدارة المشروعات، الطبعة الأولى ، مكتبة لبنان للنشر، بيروت ، لبنان، 2007.

36- يوسف محمد جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية و التطبيق، الوراق للنشر و التوزيع،2007.

ب- الرسائل و الأطروحات الجامعية:

1- أحمد محمد مخلوف، المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك الأردنية، مذكرة ماجستير، تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر، 2006.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- عبد السلام عبد الله أبو سرعة، التكامل بين المراجعة الداخلية و الخارجية، دراسة حالة التكامل بين شركة KPMG و إدارة المراجعة الداخلية في بنك اليمن و الكويت، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة مالية و تدقيق، جامعة الجزائر، 2009.

3- كمال محمد سعد كامل النونوا، مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة و تمويل، الجامعة الإسلامية، غزة،2009

4- لطفي شعباني، المراجعة الداخلية مهمتها و مساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة مع دراسة حالة قسم تصدير الغاز التابع للنشاط التجاري لمجمع سونطراك الدورة " مبيعات – مقبوضات "، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر،2003.

5- محي الدين محمود عمر ، مراجعة الحسابات بين المعايير العامة و المعايير الدولية مع دراسة مقارنة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، نخصص محاسبة و مالية، 2007-2008

6- يوسف سعيد يوسف المدلل، دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي و الإداري (دراسة حالة على الشركات المساهة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية)، رسالة ماجستير، تخصص المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية غزة، 2007

7- يوسف محمد جربوع، مجالات مساهمة المراجع الداخلي و المراجع الخارجي في تحسين القرارات المالية لمجلس الإدارة وفقا لقواعد حوكمة الشركات و المؤسسات العاملة في قطاع غزة، دراسة تحليلية لآراء المراجعين الداخليين و المراجعين الخارجيين لدى الشركات و المؤسسات العاملة في قطاع غزة، كلية التجارة، قسم المحاسبة،2006.

ج- المداخلات العلمية :

1- سفير محمد، رزقي إسماعيل، مسؤولية و دور المراجع الخارجي في سياق تطبيق النظام المحاسبي المالي، الملتقى الوطني حول واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، الوادي،05-06ماي 2013.

2- طيبة عبد العزيز، مرامي محمد، بازل2 ، تسيير المخاطر بالبنوك الجزائرية، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،12مارس 2008.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- عرابة الحاج، تجمعدين نور الدين، المراجعة الداخلية كإستراتيجية لإدارة المخاطر في المؤسسة الإقتصادية، جامعة ورقلة.
4- ماجدة أحمد شلبي، الرقابة المصرفية في ظل التحولات الإقتصادية العالمية و معايير لجنة بازل، مؤتمر حول تشريعات عمليات البنوك بين النظرية و التطبيق، جامعة اليرموك، الأردن، 22-24 ديسمبر 2002
5- محمد فلاق،مداخلة بعنوان التدقيق وعلاقته بضبط الجودة في المؤسسات العمومية الإقتصادية الحاصلة على شهادة الجودة الإيزو 9001، الملتقى الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر الواقع و الآفاق، كلية العلوم الإقتصادية، علوم التسيير، جامعة سكيكدة،يومي 10-11 أكتوبر2010
6- نعيم دهمش، عفاف إسحق أبوزر، الضوابط الرقابية و التدقيق الداخلي في بيئة تكنولوجيا المعلومات، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس لكلية العلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية،27-28أفريل2005

د-المجلات العلمية:

مجلة المدقق، العدد (63،64)، 2005

هـ- القوانين التنظيمية :

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 03، القانون01/88 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الأشكال والجداول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	الأطراف الطالبة لنتائج التدقيق	15
2-1	أنواع التدقيق	24
3-1	الحاجة إلى التدقيق و علاقتها بإمكان التحقيق من البيانات المالية محل الفحص	26
4-1	أهداف التدقيق الداخلي	34
5-1	دور البنوك البنوك التجارية في الوساطة المالية	48
6-1	الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية	52
1-2	العلاقة بين العائد و المخاطر	64
2-2	تفضيلات المستثمر للعائد و المخاطر	65
3-2	التوزيع الإحتمالي لإيرادات مشروعين	73
4-2	مراحل عملية إدارة المخاطر	78
1-3	الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للإستغلال	109
2-3	أهمية التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية	125
3-3	عدم وجود نظام محكم لأعمال التدقيق الداخلي و دوره في إدارة المخاطر في البنك	127
4-3	عدم الإلتزام بمعايير التدقيق الدولية و دورها في إدارة المخاطر البنكية	129
5-3	قيام المدقق الداخلي بتقييم و متابعة المخاطر و إجراءات الإستجابة لها و دورها في إدارة المخاطر في البنك	131

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	التطور التاريخي لأهداف التدقيق	14
2-1	أوجه الإختلاف بين المدقق الداخلي و المدقق الخارجي	20
1-3	نتائج الجزء الأول من الإستبيان	124
2-3	نتائج الجزء الثاني من الإستبيان	126
3-3	نتائج الجزء الثالث من الإستبيان	128
4-3	نتائج الجزء الرابع من الإستبيان	130

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1	نموذج الإستبانة	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملاحق

manaraa.com

الجزء الأول : أهمية التدقيق الداخلي في غدارة المخاطر البنكية

1- يقوم المدقق الداخلي بتقييم أولى للمخاطر ذات العلاقة بالنشاط محل الفحص

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **محايد** ☐

2-تقوم إدارة التدقيق الداخلي بوضع نظم و إجراءات التدقيق الداخلي بناءا على دراسة للمخاطر التي تواجه البنك

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **محايد** ☐

3- يتم وضع نظم و إجراءات التدقيق الداخلي بناءا على دراسة للمخاطر التي تواجه البنك

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **محايد** ☐

4-يستعان في وضع نظم لدراسة المخاطر بآراء و تقارير مجلس الإدارة و مراقبي الحسابات و مديري البنك

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **محايد** ☐

5- يتم تحديث و متابعة و تقييم المخاطر بشكل دوري في البنك

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **محايد** ☐

6- يلتزم مديري التدقيق الداخلي بوضع الخطط الخاصة بالمخاطر

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **محايد** ☐

7- يشمل نشاط التدقيق الداخلي تقييم الأداء و الرقابة بهدف الإسهام في تحسين إدارة المخاطر

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **محايد** ☐

8- تستند خطة نشاط التدقيق الداخلي على تقييم المخاطر بشكل دوري

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **محايد** ☐

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجزء الثاني : مدى تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق الداخلي و دوره في إدارة المخاطر في البنك

1- يوجد نظام محكم للتدقيق الداخلي لدى البنك يساهم في تفعيل إدارة المخاطر

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **محايد** ☐

2- يتعاون مجلس الإدارة مع مديري البنك في وضع نظام الرقابة الداخلية التي تواجه البنك

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **محايد** ☐

3- تقوم إدارة التدقيق الداخلي بالإشراف على الرقابة الداخلية في البنك

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **محايد** ☐

4- يقوم المدقق الداخلي بالإجراءات اللازمة لمتابعة تطبيق مبادئ لإدارة المخاطر

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **محايد** ☐

5- تقوم إدارة التدقيق الداخلي بمناقشة نظام الرقابة الداخلية مع المدقق الخارجي لمعرفة مدى دقته و مناسبته

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **محايد** ☐

6- يتم فحص الإجراءات من قبل المدقق الداخلي للتأكد من مطابقتها للسياسات و الخطط و النظم و القوانين و مدى مساهمتها في إدارة المخاطر

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **محايد** ☐

7- يتم تحديد مسؤوليات و واجبات المدقق الداخلي تجاه إدارة المخاطر بشكل واضح و دقيق

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **محايد** ☐

8- يستطيع المدقق الداخلي إيصال رأيه بدون عوائق إلى لجنة التدقيق أو مجلس الإدارة

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **محايد** ☐

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجزء الثالث : مدى الإلتزام بمعايير التدقيق الدولية و دورها في إدارة المخاطر في البنك

1- يمتلك المدقق الداخلي معرفة كافية بمعايير التدقيق الدولية لتفعيل مبادئ إدارة المخاطر

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **محايد** ☐

2- يتلقى المدقق الداخلي تدريب و تعليم مستمر على معايير التدقيق الدولية كيفية تفعيل مبادئ إدارة المخاطر

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **محايد** ☐

3- يتوفر التأهيل الفني و الخلفية العملية المناسبة لدى المدقق الداخلي لإدارة المخاطر

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **محايد** ☐

4- يعمل المدقق الداخلي على زيادة كفاءة و فعالية تطوير خدماته و التي تمكنه من إدارة المخاطر

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **محايد** ☐

5- يلتزم المدقق ببذل العناية العناية المهنية الواجبة عند قيامه بإجراءات التحليل اللازمة في إطار تطبيق مبادئ إدارة المخاطر .

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **محايد** ☐

6- يأخذ المدقق الداخلي في إعتباره المخاطر الجوهرية التي قد تؤثر على أهداف البنك

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **محايد** ☐

7- يوجد فريق عمل متخصص تتوافر فيهم المهارة و المعرفة و التخصص التي تمكنهم من أعمالهم بصورة صحيحة و مرضية

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **محايد** ☐

8- يوجد دليل مكتوب للسياسات و الإجراءات المتبعة في إدارة التدقيق الداخلي كدليل لعمل الموظفين داخل القسم

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **محايد** ☐

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجزء الرابع : مدى قيام المدقق الداخلي بتقييم و متابعة المخاطر و إجراءات الإستاجة لها و دورها في إدارة المخاطر في البنك

1- يتم تنمية قدرات المدقق الداخلي من خلال دورات تدريبية و نشرات علمية لغرض تعزيز مهاراتهم و قدراتهم على تحديد و مراقبة و قياس إدارة المخاطر

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **محايد** ☐

2- يركز المدقق الداخلي على المخاطر المهمة و تدقيق عمليات إدارة المخاطر داخل البنك

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **محايد** ☐

3- يساهم المدقق الداخلي بشكل كبير و بدور إستشاري في تقليل المخاطر

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **محايد** ☐

4- يساعد المدقق الداخلي في تقييم المخاطر التي يتعرض لها البنك

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **محايد** ☐

5- يقوم قسم التدقيق الداخليباقتراح الوسائل و السبل و الآليات المناسبة للتعامل مع أوجه المخاطر المختلفة

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **محايد** ☐

6- يساهم قسم التدقيق الداخلي بوضع خطط تدقيق تعتمد على درجة المخاطر المتوقعة لغرض تحديد أولويات أنشطة أعمال التدقيق الداخلي

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **محايد** ☐

7- يقوم المدقق الداخلي بتقديم الدعم الفعال و المشاركة في عمليات إدارة المخاطر

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **محايد** ☐

8- يعد المدقق الداخلي تقرير المخاطر و يرفعه لمجلس الإدارة و لجنة التدقيق

موافق ☐ **غير موافق** ☐ **محايد** ☐

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخص:

إزاء التقدم العلمي و التقني في جوانب الحياة، تحتاج البنوك التي تشمل خدماتها العالم أجمع أن تحمي نفسها من المخاطر التي تتعرض لها من جراء تعاملها المالي المتنوع ، فهي بهذا الجانب ينبغي أن تمتلك نظام رقابي و تدقيقي محكم يتم من خلاله تلاقي المخاطر أو الحد منها، و بالتالي تقليص الخسائر التي تتعرض لها البنوك إلى أقل ما يمكن أو تلاقي تلك المخاطر و النجاة منها و بالتالي المحافظة على هذه البنوك و دعمها للقيام بأعمالها و بما يمكنها من تحقيق المنافسة.

و قد جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية معتمدين في ذلك على إجابات المبحوثين على استثمارات الاستبيان التي تم توزيعها على عينة الدراسة (موظفي البنك) التي قمنا بها في بنك الفلاحة و التنمية الريفية و قد توصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- التأثير الواضح للتدقيق الداخلي في قيمة البنك من خلال مساهمته الفعالة في إدارة المخاطر
- الدور الكبير الذي لعبه إصدار معايير التدقيق الدولية على بيئة الأعمال و الذي إنعكس على أداء التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر و تقديم الخدمات الاستشارية بما يضيف قيمة للبنك
- إدراك العديد من ذوي الاهتمام بالتدقيق الداخلي سواءا للممارسين منهم أو الأكاديميين للدور الحديث الذي يلعبه التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر و الحاجة الماسة لتفعيل العاملين في البيئة الجزائرية

الكلمات المفتاحية :

التدقيق الداخلي، إدارة المخاطر البنكية ، البنوك التجارية ، بنك بدر أم البواقي، معايير التدقيق الدولية.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

Résumé:

À propos de l'état d'avancement des aspects scientifiques et techniques de la vie, qui incluent les banques ont besoin de ses services partout dans le monde pour se protéger contre les risques à la suite de transactions financières diverses, ils sont dans cet aspect doit posséder le système de réglementation et d'un audit est serré par la convergence de risque ou les minimiser. et de réduire ainsi les pertes subies par les banques à abaisser ce qui peut ou convergence de ces risques et leur échapper et maintenir ces banques et de soutien pour faire leur travail et pour leur permettre de parvenir à une concurrence ainsi.

cette étude à était de mettre en évidence le rôle de l'auditeur interne dans la gestion des risques bancaires en s'appuyant sur les réponses des répondants investissements questionnaire qui a été distribué à l'échantillon de l'étude (des employés de banque) que nous avons fait dans la Banque de l'agriculture et du développement rural a atteint un ensemble de résultats le plus important:

- L'influence claire de l'audit interne de la valeur de la banque à travers sa contribution à la gestion efficace des risques
- Le rôle important joué par l'émission de normes internationales d'audit à l'environnement des affaires et de réflexion sur la performance de l'évaluation des risques de l'audit interne et des services de conseil, y compris l'ajout de valeur à la banque
- Reconnaître la plupart avec un intérêt pour la vérification interne, qu'ils soient praticiens ou des universitaires pour qui le rôle joué par l'audit interne moderne dans la gestion des risques et le besoin urgent d'activer l'environnement de travail dans l'Algérie

Mots-clés:

audit interne, gestion des risques bancaires ,norme audit internationale , Banquescommerciales. Banque BADR O.E.B

www.manaraa.com